



PROVISIONAL

A/34/PV.8  
25 September 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠ / ١٥

( جمهورية تنزانيا المتحدة )	السيد سالم	<u>الرئيس :</u>
( سنغافورة )	السيد كوه	<u>ثم :</u>
( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية )	السيد غورينوفيتش	<u>ثم :</u>

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ] :

ألقيت الكلمات من :

السيد أو كيدي ( أيرلندا )

الآنسة مكدونالد ( كندا )

السيد سونودا ( اليابان )

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72242/A

١ ( أ )

السيد راليس ( اليونان )  
لورد كارينغتون ( المملكة المتحدة )  
السيد غرونډال ( ايسلندا )  
السيد مارتينيز ( أوروغواى )  
السيد أوليويل ( بابوا غينيا الجديدة )

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٠٥مواصلة المناقشة العامة

السيد أو كيدى ( ايرلندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، أود أن أهذك لانتخابك رئيسا لهذه الجمعية ، ان هذا يعد اعترافا من جانب الجمعية باسهامك الفريد على مدى السنوات ، واهتمام واحترام المجتمع العالمي لدور تنزانيا البناء في الشؤون العالمية . انه ليشرفني أن تتاح لي الفرصة اليوم أن أخطب هذه الجمعية كرئيس للمجتمع الأوروبي والتعاون السياسي الأوروبي .

ان نظاما سياسيا عالميا للأمم المستقلة قد ظهر للوجود منذ انشاء هذه المنظمة ، وفي كل عام فان الدول الأعضاء تلتقي معا في هذا المحفل العالمي لكي تتناقش حول مشاكل مجتمعنا العالمي . لذلك فان الانسانية الآن ترى نفسها مجموعة واحدة أكثر من أى وقت مضى . ومهمتنا الآن أن نرتب شؤوننا عالميا بطريقة ترقى الى مستوى الأهداف الاقتصادية والسياسية لمجتمعنا العالمي . وهذا يتطلب أن نعالج مشاكل عدم المساواة في اطار الاقتصاد العالمي ، والحاجة الى حسم الصراعات والتوترات دون لجوء الى الحرب .

ان المظالم التي ربما لم نكن نعلم في الماضي الا القليل عنها ، لا بد في مجتمع عالمي أن نقضي عليها حتى نتجنب الانقسامات الخطيرة . ان الصراعات التي كان يمكن أن ينظر اليها في الماضي على انها محدودة ومحلية ، أصبح الآن لها أثر علينا جميعا .

ان الحاجة الى التفاهم والى الحكمة في ادارة الشؤون العالمية أمر أصبح واضحا ، لأننا جميعا نواجه هذه الأخطار ونرى حدود وقيود مواردنا وبيئتنا . ان لدينا الاطار الذي يمكن من خلاله أن نطبق هذه الحكمة . والأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها توفر لنا محفلا يمكن أن تراعى فيه المصالح ، وأن يتم التوفيق بينها ، اذا ما قبلنا الآثار المترتبة على تكافلنا .

والمطلوب هو تصميم على الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة على هذا النحو للعمل معا لمصلحة الأسرة الانسانية ، وهذا يعني أن نسعى الى حسم الصراعات الممكنة أو الفعلية ، وأن

ننظم الاقتصاد العالمي بشكل أكثر انصافا ، وأن نخفف من معاناة البشر ، وأن نعزز الاحترام لحقوق الانسان ، ونيابة عن الدول التسع التي أتحدث باسمها ، أكرر اننا ملتزمون التزاما نشطا بالأمم المتحدة وبأهدافها باعتبارها " مرجعا لتنسيق أعمال الأمم " كما هو وارد في الميثاق .

ونحن الدول التسع كأعضاء في المجموعة الأوروبية نشعر باننا نعطي المثل بشكل خاص لهدف جعل هذه الهيئة مرجعا " لتنسيق أعمال الأمم " لأن مجموعتنا الاقتصادية تنطلق من خلال تصميمها على بداية جديدة في قارة مزقتها الحروب الكثيرة . وفي بناء هذه المجموعة الاقتصادية فاننا لا نسعى الى فرض نظام صارم وصلب على تنوعنا ، لكننا فقط ومن خلال عملية بطيئة وصبورة نتحرك في اتجاه وحدة أوثق بين شعوبنا .

ان تطورين وقعا في العام الماضي يوضحان هذه العملية وهما : أولا ، ان شعوبنا قد صوتت معا في أول انتخابات مباشرة لايفاد ممثلين لبرلمان مشترك ، ولقد كان هذا - على ما أعتقد - أول انتخاب دولي في التاريخ ، وهذا هام بالنسبة لنا لانه يعد شاهدا على التزامنا بالديمقراطية ، ولانه قد ضم مواطني المجموعة الأوروبية بطريقة جديدة ومباشرة لتشكيل مستقبلهم ، ثانيا ، قد اتخذ قرار لتوسيع نطاق مجموعتنا ولقد وقعت اليونان المعاهدة ، وبذلك ستصبح العضو العاشر في عام ١٩٨١ ، ولا تزال المفاوضات مستمرة فيما يتعلق بانضمام البرتغال وأسبانيا ، ونحن بطبيعة الحال نواصل تطوير علاقاتنا في اطار المجموعة الأوروبية مع الدول الأخرى الموجودة في منطقتنا .

وياسم هذه المجموعة المتزايدة ودولها الأعضاء - وهي مجموعة أصبح فيها الأعداء القدامى أصدقاء وشركاء في حركة تجاه تكامل أوثق - أتحدث اليكم اليوم في هذا المحفل العالمي الأوسع نطاقا . ونحن نقبل تماما المسؤوليات التي ينطوى عليها وزننا الاقتصادي ؟ ونسعى الى أن نطوّر مع بقية العالم علاقة للصدافة والتعاون تأخذ في الاعتبار بشكل كامل الطبيعة المتكافئة لمجتمعنا العالمي .

ان الموقف الاقتصادي العالمي بالغ الصعوبة . وبالنسبة لعام ١٩٧٩ فان المجموعة الأوروبية قد تسجل نمو اقتصاديا منخفضا يصل الى ٣ في المائة . وفي عام ١٩٨٠ فانه قد ينخفض الى ٢ في المائة . ونحن حتى الآن لم نحقق النجاح الذي كنا نأمل فيه بالنسبة لمعالجة التضخم والبطالة . وفي مواجهة هذه الحالة من الأمور فان المجموعة الأوروبية لا تنظر الى مصلحتها فقط وانما الى صالح الاقتصاد العالمي أيضا .

وفي كانون الأول / ديسمبر الماضي ، وافق المجلس الأوروبي على انشاء نظام النقد الأوروبي . ولقد كان هذا اسلوبا لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار النقدي في اطار المجتمع الأوروبي . ولكنه كان

يربي أيضا الى أن يكون له أثره في تحقيق الاستقرار للعلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية لمصلحة البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء . ان التعديلات التي تمت خلال عطلة نهاية الاسبوع الماضي ، والتي جرت في اطار قواعد هذا النظام قد أثبتت ان هذا النظام يعمل بفاعلية . ان تصميم المجلس الأوروبي في " ستراسبورغ " على وضع خطوط توجيهية جديدة تتعلق بالطاقة بالنسبة للمجموعة الأوروبية لمعالجة الحاجات الحالية والمقبلة قد أسهم اسهاما هائلا في نتيجة اجتماع طوكيو في حزيران / يونيه ، وبصفة خاصة ، فيما يتعلق باقرار تدابير توفير الطاقة ، والخطط التي اتخذت واستحداث أشكال جديدة للطاقة . وفي نفس الوقت ، فان المجموعة الأوروبية تتطلع باهتمام بالغ الى مؤتمر الامم المتحدة القادم بشأن الموارد الجديدة والمتجددة للطاقة . كذلك لاحظت المجموعة الأوروبية باهتمام بالغ مقترح الدكتور فالد هايم فيما يتعلق بمعهد عالمي للطاقة .

وفيما يتعلق بالمسائل التجارية فلقد اعترضنا على الاتجاهات الحمائية وأكدنا التزامنا بنظام مفتوح للتجارة الدولية . ولا بد أن أذكر انه برغم حالة الانكماش فان المجموعة الأوروبية ، زادت بشكل مستمر من وارداتها من البلدان النامية ، وخاصة واردات السلع المصنعة .

وفي نظر المجموعة الأوروبية ، فان النجاح الأخير للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتي عقدت في اطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ( الغات ) ، لخطوة حاسمة في اتجاه مزيد من تحرير التجارة الدولية . ان التنازلات الهائلة التي قدمتها المجموعة الأوروبية وشركاؤها في اطار التعريفات وغيرها ، والتي وجهت الى تحقيق مصالح البلدان النامية الى حد كبير ، يجب أن تشجع هذه البلدان على أن تشترك بشكل أكبر في نظام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ( الغات ) . كذلك فان المجموعة الأوروبية لازالت تؤيد الاعتراف المشروع بحقوق البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نموا في معاملة تفضيلية خاصة ، فضلا عن ذلك ، فانه في المرحلة التي سوف تلي المفاوضات المتعددة الأطراف ، فان المجموعة الأوروبية سوف تشارك بنشاط في الحوار مع البلدان النامية فيما يتعلق بالشؤون التجارية .

ان علاقات المجموعة الأوروبية مع البلدان النامية قد تكثفت الى حد كبير في السنوات الأخيرة مما يعكس التكافل المتزايد للاقتصاد العالمي . ومن خلال برامجها الخاصة للتعاون الانمائي ، ومن خلال اشتراكها في الحوار العالمي فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل الانماء فان المجموعة

الأوروبية قد التزمت بهدف اقامة نظام اقتصادى دولي أكثر عدلا وانصافا . ونحن مصممون على مواصلة تعزيز علاقات متناسقة ووثيقة مع البلدان النامية آخذين في الاعتبار بشكل كامل حاجتها الملحة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية . اننا نعلق أهمية كبرى على العمل من أجل استراتيجية انمائية دولية جديدة للثمانينات . وبنفس الروح ، في الدورة الأخيرة للجنة الجامعة فان المجموعة الأوروبية تعهدت بأن تكون على استعداد كي تبحث بشكل بناء أى مقترحات قد يتم التقدم بها بغية تعزيز مزيد من الحوار المثمر والبناء .

وفي هذا السياق فان المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تدرس مقترح مجموعة ال ٧٧ فيما يتعلق بالمفاوضات العالمية المتصلة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل الانماء . ان مسائل عديدة بشأن الآثار الدقيقة لهذه المبادرة لا تزال في حاجة الى ايضاح ، والاجابة على هذه الأسئلة سوف تساعدنا كثيرا في بحثنا لهذه المبادرة الهامة .

وربما يكون مفهوما ان تعرب البلدان النامية عن سخطها ازاء ما قد يبدو لها من بطء خطوات تقدم الحوار بين الشمال والجنوب . ان ظروف الجوع والحرمان التي لا تزال سائدة بين قطاعات كبيرة من السكان في كثير من البلدان النامية لهي مصدر من مصادر القلق ولا بد وأن تحظى باهتمام كبير وعاجل من جانب المجتمع الدولي بأسره . وفي أعقاب مؤتمر أوتاوا ، فان المجموعة الأوروبية أكدت من جديد التزامها بأن تحارب المشكلة المأساوية التي يفرضها الجوع في العالم بتسهيل وتشجيع انتاج الغذاء في البلدان النامية وياتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ برامج العون الغذائي المختلفة التي اعتمدها المجموعة الأوروبية .

ومع ذلك ، فان أيا من قضايا الحوار لا يمكن أن نتوصل الى حل سهل بالنسبة لها ، بينما قد يكون بعضها جليا في طبيعته ويمكن حله بشكل تدريجي ، ومع ذلك ، فان المجموعة الأوروبية لا تشعربان المنجزات التي حققها الحوار حتى الآن هينة أو يسيرة . وعلى سبيل المثال ، فاننا نرحب بالصيغة الوسط التي تم التوصل اليها في اذار/مارس عام ١٩٧٩ بشأن العناصر الأساسية للصندوق المشترك . كذلك فاننا نؤمن بأن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة الخامس والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تتضمن تقدما كبيرا بالنسبة للبلدان النامية\* .

\* تولى الرئاسة السيد كوه ( سنغافوره ) .

ان المجموعة الأوروبية لتتابع تعاونها الانمائي أيضا لصالح كل البلدان النامية وبصفة خاصة البلدان الأقل نموا . وفي الفترة الأخيرة ، اختتمت المجموعة الأوروبية مفاوضاتها مع الدول الافريقية ، ودول الكاريبي ودول المحيط الهادى حول اتفاق يتبع اتفاقية " لومي " الأولى ، ان أحكامها ، وخاصة بالنسبة للتجارة ، وبالنسبة للتعاون الفني والمالي تتضمن تحسينات كبيرة عما ورد في الاتفاقية القديمة . ونحن في المجموعة الأوروبية نعتقد ان هذه اتفاقية طيبة ، وهي تحتفظ بالمعالم التقدمية والهامة في الاتفاقية الأولى وتعززها ، ولكنها تقدم عددا من العناصر الجديدة تقوم على أساس الخبرة التي اكتسبناها وترمي للاستجابة للحاجات المحددة لشركائنا في المناطق التي تحدثت عنها . ان المستقبل ليحمل آمالا كبارا ، ومع ذلك فان المجتمع الدولي بأسره يواجه تحديا هائلا ، وكل منا لابد وأن يتحمل نصيبا عادلا من هذا العبء وهذه المسؤولية . والمجموعة الأوروبية على استعداد لتحمل مسؤولياتها ، وهي تثق بأن الآخرين جميعا سوف يفعلون نفس الشيء .

ان الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية ليؤمنون بأن هذه الجمعية العامة أداة هامة لتسهيل الاتفاق في مجال نزع السلاح والرقابة على التسليح . ان الاجتماعات الجوهرية الأولى لأجهزة نزع السلاح التي تم اعادة تنشيطها وتحسينها قد أتفق عليها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة التي عقدت هذا العام . ان الدول التسع قد شاركت بنشاط في الاجتماع الأول لهيئة نزع السلاح . وقد وافق هذا الاجتماع بتوافق الآراء على عناصر برنامج شامل لنزع السلاح وسيحال الى لجنة نزع السلاح . ان عددا من الدول التسع أعضاء في اللجنة الجديدة لنزع السلاح ، ولقد شاركوا بنشاط في عمل هذه اللجنة . ونحن نرحب بالعمل المكثف الذي تم ويتم في هذه اللجنة ، وعلى سبيل المثال المسائل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية وما يسمى بضمانات الأمن السلبية .



كذلك نرحب بتوقيع كل من الرئيس كارتر والرئيس بريجنيف في فيينا على الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية . ويحدونا أمل قوى في أن هذا سوف يعطي قوة دفع جديدة لعملية الانفراج وسوف يسهم اسهاما ايجابيا في تحسين الجو الذي تجرى فيه مفاوضات نزع السلاح الدولية . واننا نتطلع أيضا الى بدء سريان الاتفاق واحتمالات المزيد من خفض الأسلحة النووية الذي تتيحه استمرار عملية سولت بين الدولتين .

ان الدول التسع تلتزم التزاما عميقا باستمرار وتوسيع نطاق الانفراج الدولي ولقد لعبنا دورنا كاملا في عملية تخفيف حدة التوترات وتطوير التعاون في أوروبا وهي العملية التي بدأت بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وان البيان الختامي لهذا المؤتمر وثيقة فريدة لأنه لا يغطي فقط العلاقات بين الدول وانما أيضا العلاقات بين الأفراد وبين الحكومات والأفراد . ومع تنفيذ أحكام هذا البيان الختامي فان تحسنا في هذه العلاقات يبدو واضحا وهذا بدوره يقلل من التوترات في أوروبا .

ان اجتماع بلغراد في عام ١٩٧٧ أتاح للدول الموقعة فرصة لاستعراض التقدم الذي أحرز في هذا الصدد . وان الدول التسع تعد لاجتماع مدريد في العام القادم بروح بناءة وعلى أمل أن هذا الاجتماع سوف يكون في مقدوره أن يسجل مستوى أفضل من التنفيذ لأحكام البيان الختامي من جانب كل الدول التي وقعت على هذا البيان .

ولا تزال الدول التسع تأمل ان يصبح من الممكن ان يحقق في الشرق الأوسط سلام شامل وعادل ودائم وهو الأمر الذي تلتزم به الجمعية العامة التزاما كاملا . واعتقد ان مثل هذه التسوية يجب ان تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) ، وأن يطبق هذان القراران بكل اجزائهما وعلى كل الجبهات . ولا بد لمثل هذه التسوية أيضا ان تقوم على أساس المبادئ المحددة من جانب الدول التسع في بيانها ٢٩ حزيران / يونيه ١٩٧٧ وفي مناسبات عديدة متعاقبة .

وفيما يلي نص هذه المبادئ : أولا ، عدم جواز امتلاك الأراضي بالقوة . ثانيا ، ضرورة أن تنهي اسراييل احتلالها للأراضي الذي حدث منذ صراع ١٩٦٧ . ثالثا ، احترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة وحققها في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها .

رابعاً ، الاعتراف بأن اقامة سلم عادل ودائم لا بد أن يأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

وتؤكد الدول التسع أنه من الضروري ان تقبل كل الاطراف في المفاوضات حق كل الدول في المنطقة في أن تعيش في داخل حدود آمنة ومعترف بها وبضمانات مناسبة . وبنفس الدرجة من الأهمية ، فمن الضروري أن يكون هناك احترام للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وان هذه الحقوق تتضمن الحق في وطن قومي وحق هذا الشعب عن طريق ممثليه في أن يلعب دوره كاملاً في المفاوضات الخاصة بالتسوية الشاملة .

ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) ، مع المبادئ التي سبق ذكرها اذا ما أخذت ككل فانها تشكل الاطار الأساسي لتسوية سلمية . وفي رأى الدول التسع أنه من الضروري ان تقبل كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية هذه المبادئ وهذه القرارات كأساس للمفاوضات وصولاً الى تسوية شاملة تلعب فيها كل الأطراف دورها كاملاً .

ان مثل هذه التسوية سوف تحظى بتأييد ودعم المجتمع الدولي وسوف تحقق مصالح كل الأطراف وحقوقها . وهذا بالطبع سوف يشمل اسرائيل ، التي من حقها ان تعيش في سلم في اطار حدود آمنة ومضمونة ومعترف بها ، كما يشمل الشعب الفلسطيني ، الذى من حقه ، في الاطار المحدد في التسوية السلمية أن يمارس حقه في تحديد مستقبله كشعب .

وتعترف الدول التسع بطبيعة الحال بأن مثل هذه التسوية ليست أمراً يسيراً . ولكنهم تعتقد انه لا بد وأن يكون هذا هو الهدف الأساسي للمجتمع الدولي . ونحن مقتنعون بأن مثل هذه التسوية الشاملة سوف تحقق السلم في المنطقة أخيراً ، وتذكر بأنها قد أعريت بالفعل عن استعدادها لبحث امكانية الاشتراك في أية ضمانات في اطار الأمم المتحدة .

ان السنة الماضية قد شهدت بعض التطورات الرئيسية التي تهتم بها الدول التسع نظراً لارتباطها الوثيق بالمنطقة . ومن بين هذه التطورات توقيع مصر واسرائيل في آذار / مارس الماضي لاتفاقات بينهما . وقد اعلنت الدول التسع في ٢٦ آذار / مارس عن موقفها من هذه الاتفاقات . ومنذ توقيع هذه الاتفاقات ، التي ترى الدول التسع أنها تمثل تطبيقاً صحيحاً لمبادئ

القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ووفقا للعلاقات بين مصر واسرائيل ، فقد حدث تقدم في اتجاه تحسسين العلاقات بين مصر واسرائيل وحدثت انسحابات للقوات الاسرائيلية من سيناء . وتأخذ الدول التسع علما بهذه التطورات الأخيرة وتذكر بأن أحد المتطلبات الأساسية للتسوية السلمية هو وضع حد للاحتلال الاقليمي الذي احتفظت به اسرائيل منذ صراع ١٩٦٧ . وان الدول التسع سوف تواصل متابعة الموقف عن كثب وسوف تسعى بكل امكانياتها لتعزيز هدف التوصل الى تسوية سلمية دائمة وشاملة تشترك فيها كل الأطراف وتفي بكل المتطلبات الأساسية التي ذكرتها .

ويتبع ذلك أن الدول التسع تنظر بعظيم الأسى الى أية أعمال أو بيانات تزيد الموقف سوءاً أو تضع عقبة أمام التسوية السلمية . ومن ثم ، فان الدول التسع تعلن عن أسفها الشديد لأعمال العنف المستمرة من جانب أى من الأطراف المعنية . وتعارض الدول التسع سياسة حكومة اسرائيل الخاصة بإنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة ، ان ذلك يتعارض مع القانون الدولي . ولا يمكن ان نقبل مزاعم اسرائيل بالسيادة على الأراضي المحتلة لأن هذا لا يتماشى مع القرار ٢٤٢ . ان من الممكن ضمان أمن اسرائيل ، ونحن نعتبره أمراً أساسياً ، والحقوق المشروعة للفلسطينيين في إطار التسوية السلمية .

ان الدول التسع تدرك تمام الادراك أهمية مسألة القدس لكل الأطراف . وهي تعرف أن حلاً مقبولاً لهذه المشكلة سوف يكون أمراً حيويًا بالنسبة لأية تسوية شاملة على الأساس الذي أشرت اليه آنفاً . وهي تعتبر ، بصفة خاصة ، أن أى اتفاق حول وضع القدس في المستقبل يجب ان يضمن حرية الجميع بالنسبة للوصول الى الأماكن المقدسة ، ولا تقبل الدول التسع أية تحركات منفردة تغير من وضع المدينة .

ان مشكلة لبنان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشكلة الكبرى للشرق الأوسط ككل . وأكدت الدول التسع مرارا وتكرارا تأييدها لاستقلال وسيادة ووحدة أراضي لبنان . وقد فعلنا ذلك في بيان أخير أصدره وزراء خارجية الدول التسع في اجتماعهم في دبلن في ١١ أيلول / سبتمبر . ان هذا البيان اعترف أيضا بالجهود الشجاعة التي تقوم بها حكومة لبنان لتعزيزها لأمن الشعب اللبناني ومن أجل استعادة سلطتها على كل أراضي لبنان .

ورغم ذلك استمر العنف في أجزاء عديدة من لبنان كما يتضح من التقارير الصحفية الحالية .

وان الدول التسع تعترف بأنه قد حدث نوع من التقدم في الموقف وخاصة في جنوب البلاد منذ الاجتماع الأخير لمجلس الأمن الذي طلبت عقده حكومة لبنان . ومع ذلك نشعر بالقلق ازاء المضايقات المستمرة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي يشكل بعض الدول الأعضاء في السوق المشتركة جزءاً منها وازاء الصعوبات التي وضعت أمامها وهي تحاول أداء مهمتها . وهي تشعر بالانزعاج ازاء المساعدات المالية والعسكرية من خارج لبنان لأولئك الذين يجعلون من الصعب لقوات الأمم المتحدة المؤقتة أن تؤدي وظيفتها . وندعو كل الأطراف أن تؤيد تمام التأييد قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأن تحترم قرارات مجلس الأمن .

ان الدول التسع لا تزال مقتنعة بأن عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دوراً مفيداً للغاية في المساعدة على منع العنف بين الأطراف في أى صراع ، مما يسهل بذلك التوصل الى تسوية سلمية . ونحن على استعداد للاسهام في مثل هذه العمليات فـي المستقبل كما فعلنا في الماضي .

وهناك مشكلة أخرى قريبة منا في السوق المشتركة وهي مشكلة الصراع الطائفي في جزيرة قبرص . وعندما تم التوصل الى اتفاق النقاط العشر بين الرئيس كبريانو والسيد دنكتاش ونشر هذا الاتفاق في أعقاب اجتماعهما مع الأمين العام للأمم المتحدة في ١٨ ، ١٩ أيار/مايو الماضي ، كنا نأمل أن هذه الخطوة تعد بداية لانطلاقة كبرى بالنسبة لحل المشاكل التي واجهت محادثات الطائفتين منذ فترة طويلة . واننا ، بصفة خاصة قد رحبنا بالتزام الطرفين باجراء محادثات بينهما بطريقة منهجية ومستمرة متجنبيين في ذلك، أى تأخير ، وأن يمتنع الطرفان عن أية اجراءات قد تعرض نتيجة المحادثات للخطر . ولهذا فاننا نلاحظ بأسف عميق توقف المحادثات خلال فترة قصيرة من استئنافها في ١٥ حزيران / يونيه . ان الدول التسع لا زالت تعتقد ان افضل سبيل للتوصل الى حل لهذه المشكلة يمكن ان نجده في اطار المحادثات بين الطائفتين تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي نؤيد جهوده من أجل تعزيز التقدم بين الأطراف المعنية .

هذا وقد شهدت افريقيا في العام الماضي عددا من التطورات كانت موضع اهتمام وقلق العالم كله . ولا يجب أن نقلل من شأن الأخطار التي تنجم عن التطورات السياسية وعن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الكثير من البلدان الافريقية .

ويحترف ميثاق الأمم المتحدة بامكانيات العمل على الصعيد الاقليمي . ودول افريقيا قد تجمعت معا في عدد من المحافل للتعاون ولكي تتلمس منهاجا مشتركا لحل المشاكل الافريقية . وفي هذا السياق فان منظمة الوحدة الافريقية تلعب دورا بارزا . والدول التسع ، من جانبها ، تشارك الرأي القائل بأن المشاكل الافريقية يمكن أن تحسم ، على أحسن نحو ، من خلال الحلول الافريقية . ونحن نرفض مفهوم انشاء مناطق نفوذ في افريقيا من جانب دول خارجية . والدول التسع نفسها لا تسعى الى فرض أى نظام سياسي أو اجتماعي على افريقيا ولكنها تؤكد ، من جديد ، رغبتها في التعاون الى أقصى حد ممكن مع افريقيا لتعزيزها لنموها الاقتصادي بروح من المشاركة .

ان الموقف في الجنوب الافريقي لا يزال مصدر قلق عميق .

ان نظام الفصل العنصري الذي يقوم على القمع في جنوب افريقيا يثير قلقنا الكبير ، ونحن ندين هذا النظام ونرفضه ، نظام العنصرية المؤسسية ، الذي يعد اهانة لكرامة الانسان والذي يحرم الأغلبية من الشعب من تمتعها بحقوق الانسان والحريات الأساسية . ونؤكد ، من جديد ، ان الاستقلال المزيف لما يسمى بالأوطان مثل ترانسكي وبوفوتسوانا وفندا هو حل زائف لمشاكل الفصل العنصري . وقد أعلنت الدول التسع مرارا ايمانها بأن مستقبلا سلميا لجنوب افريقيا يتطلب انشاء مجتمع يسمح بالاشتراك الكامل لكل السكان في جنوب افريقيا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلادهم . ونحن نؤمن بأن التخيير حتمي وأساسي في جنوب افريقيا . والدول التسع تلاحظ وترهب بالمناقشة الداخلية حول هذا الموضوع داخل جنوب افريقيا ونأمل أن تؤدي هذه المناقشات الى نتائج ايجابية ولموسة . والدول التسع قد سمعت الى أن تشجع عملية التخيير هذه بعدد من الطرق بما في ذلك اعتماد قانون للسلوك للشركات أو فروع الشركات التي تقوم بأعمال في جنوب افريقيا . وسوف نواصل جهودنا لتعزيزنا لعملية التخيير السلمي من أجل أن نتوصل الى نهاية لنظام الفصل العنصري ومن أجل اقامة مجتمع يتمتع بالحرية والعدالة للجميع . ونؤكد ، من جديد ، التزامنا باستخدام الوزن الجماعي للسوق الأوروبية المشتركة للتأثير على جنوب افريقيا تحقيقا لهذه الغاية .

وفيما يتعلق بناميبيا لا يمكن للمرء إلا أن يشعر بخيبة الأمل للتقدم البطيء للغاية في حسم الصعوبات المتبقية أمام التوصل الى تسوية سلمية . ان الدول التسع قد أيدت الجهود التي يقوم بها الأمين العام والدول الغربية الخمس ودول الخط الأول تنفيذاً للخطة التي اعتمدها الأمم المتحدة . ولقد رفضنا ، بغير تحفظ ، كل الجهود الرامية الى فرض تسوية داخلية في ناميبيا ، فمثل هذه التسوية لم تحظ بأى اعتراف دولي وسوف تؤدي فقط الى تأخير اليوم الذي يحقق فيه شعب ناميبيا تقرير مصيره الحقيقي . وفي ايار/مايو من هذا العام وفي هذه الجمعية أعربت الدول التسع ، مرة أخرى ، عن قلقها العميق ازاء الافتقار الى احراز تقدم ، ولفلت نظر حكومة جنوب افريقيا الى الآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك . وطلبنا ، على وجه السرعة ، الى حكومة جنوب افريقيا ان تقبل تنفيذ القرار ٤٣٥ بغير تأخير وان تسمح بوضع مجموعة المساعدة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة ، ولا يزال هذا هو رأينا .

ومنذ الدورة المستأنفة فان الجهود التي ترمي الى التوصل الى اتفاقية قد تم تجديدها . ونتيجة ذلك سوف تتوقف المسؤولية في هذا الصدد على الارادة السياسية للأطراف المعنية ، وخاصة جنوب افريقيا للتغلب على الصعوبات التي لا تبرر عدم تنفيذ خطة الأمم المتحدة . ومن هنا فان الدول التسع تصر عن أطمها المخلص في أن تتفق كل الأطراف المعنية . حالياً على التنفيذ المبكر لهذه الخطة في ضوء الترتيبات التي يجرى النقاش حولها حالياً . ان هذا سوف يؤدي الى تجنب الآثار الخطيرة للغاية للفشل وسوف يكون له آثار كبرى لشعب ناميبيا ولكل الشعوب في الجنوب الافريقي .

وفي بيانها حول روديسيا في ١١ ايلول/سبتمبر رحبت الدول التسع بالفهم الذي تم التوصل اليه من جانب رؤساء حكومات الكومنولث في لوساكا وما قامت به حكومة المملكة المتحدة من دعوة الأطراف الى حضور مؤتمر دستوري في لندن . والدول التسع تثق في أن هذا سوف يجمل من الممكن التوصل الى حل للصراع على أساس حكم الأغلبية الحقيقي . ان ارافة الدماء المستمر سوف لا تخدم الا زيادة واطالة أمد المعاناة لكل من يعيشون في زمبابوى ، ولهذا فاننا نؤكد ، من جديد ، تأييدنا للتسوية السلمية المقبولة لكل الأطراف في هذا الصراع . ومتى تم التوصل الى مثل هذه التسوية فان السوق المشتركة على استعداد للقيام بدورها في المساعدة في تطوير وتنمية زمبابوى المستقلة .

ان اهتمام العالم قد تركز أيضا خلال السنة الماضية على المعاناة والموت التي أدت اليهما تحركات اللاجئين في جنوب شرقي آسيا على نطاق واسع .

وليست هذه المشكلة بمعزل عن مشاكل أخرى فهي نتيجة لعدم الاستقرار والاضطراب الواسع النطاق في المنطقة . ولقد سبق لي أن حددت بالفعل في جنيف ، في ٢٠ تموز/ يوليه ، آراء الدول التسع فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين . ونحن نعتقد أن الجميع يجب أن يتمتع بالحقوق في أن يتسرك بلاده وأن يعود اليها في حرية ، ولكن لا يجب أن يضطر الى أن يتركها بسبب الخوف أو بسبب ظروف لا يمكن احتمالها . ونلاحظ بارتياح الاجراءات التي اتفق عليها في اجتماع جنيف والتوسيع المقترح للبرنامج الذي سبق أن وضعه كل من حكومة فييتنام والمفوض السامي للاجئين . ونأمل أن تحترم كل الأطراف المعنية التفاهم الذي تم التوصل اليه . وحكوماتنا تنتظر باهتمام تقرير الأمين العام حول الموقف وحول تنفيذ خطة العمل التي اتفق عليها في جنيف ، ونذكر تمام الادراك ، مع ذلك ، أن التدابير التي اتفق عليها بالفعل هي علاجات جزئية ؛ فمشكلة اللاجئين لا يمكن أن تحل على أفضل نحو الا اذا تمت تسوية المشاكل الأوسع نطاقا في المنطقة .

وتشعر الدول التسع بقلق عميق أيضا ازاء الموقف في كمبوديا . وانه من الأمور الملحة والعاجلة للغاية أن نقدم مساعدات انسانية عاجلة لشعب هذا البلد . ونحن على استعداد لكي نؤيد - - - بالشكل المناسب ، جهود الاغاثة التي تجرى حاليا أو التي قد يجرى القيام بها في المستقبل . وحتى تكون جهود الاغاثة هذه فعالة وحتى تفيد شعب كمبوديا يجب أن يتم الاشراف عليها بشكل مناسب ومستقل وأن يكون هدفها هو مساعدة كل أولئك المحتاجين .

ان حسم المشكلة السياسية في كمبوديا هو أمر أساسي بالنسبة للسلم واستقرار جنوب شرقي آسيا ككل . وأى حل من هذا النوع لابد ، في رأينا ، أن يقوم على أساس استقلال كمبوديا وان يكون لها حكومة حقيقية تمثل شعبها بعيدا عن أى وجود عسكري أجنبي وان تستطيع أن يكون لها علاقات ودية مع كل دول المنطقة وأن تستفيد من المساعدات الدولية من أجل اعادة تعمير البلاد .

ان ميثاقنا يؤكد ، من جديد ، الثقة في كرامة وقيمة الفرد الآدمي . ولتحقيق ذلك لابد أن نواصل جهودنا الرامية الى تعزيز الالتزام بحقوق الانسان واحترامه . ومنذ أن اعتمد الاعلان العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٤٨ فان الجهود الرامية الى تعزيز هذه الحقوق لم تحقق النتائج المرجوة منها .

فمن ناحية فان حقوق الانسان قد تم تعريفها في سلسلة واسعة النطاق ، وان لم تكن كاملة ، من الصكوك الدولية . كذلك فانه قد نما وهي متزايد بهذه المفاهيم . ولا يمكن لأية دولة أن تتوقع أن تتجنب النقد اذا ما حدث فيها انتهاكات دائمة وخطيرة .

ومن ناحية أخرى فان الفجوة في كثير من الاحيان كبيرة بين المثالية وبين الواقع . ان الملايين يعانون من الجوع والقمع والتمذيب وان كان قليل من يعترف بمسؤوليته عنه . وما يزال الأفراد يسجون أو ينفون بسبب آرائهم السياسية وآخرون يخطفون بغير ما أثر . وعمليات الاعدام تحدث ، فيما يبدو ، بغير احترام للقانون .

ونحن ، في اطار الدول التسع ، نرى كل حقوق الانسان والحريات الأساسية على أنها متكافئة . ان الحقوق الاقتصادية والسياسية ليست متعارضة فهي تعزز وتكمل بعضها البعض . ولا يفي التحرر من العوز بغير تحرر من التعذيب . وبالمثل فان الحق في المشاركة كمواطن في العملية السياسية لا يمكن أن يمارسها الجوع بسهولة . ان تحقيق كل فئة من فئات الحقوق تحتاج إلى متابعتها بنشاط .

وبينما نجد أن حقوق الانسان قد تم تعريفها فلم يثبت أنه من السهل حتى الآن أن نضع أساليب يمكن بها أن نضمن هذه الحقوق . وتعتقد الدول التسع بأن الاجراءات المتفق عليها والتي تقبلها الدول في ظل الصكوك الموجودة يجب أن تستخدم بشكل كامل وفعال . ان هناك حاجة الى حوار دولي مستمر حول أساليب وطرق تحقيق مزيد من الاحترام لحقوق الانسان . ان مزيدا من التقدم يمكن ان يتحقق في المنظمات الاقليمية - وان الدول التسع سوف تواصل بنشاط اسهامها في المناقشات ومن أجل السعي الى تأييد الاقتراحات الرامية الى تعزيز احترام حقوق الانسان ، ومن أجل تنفيذها .



اود الآن كوزير لخارجية ايرلندا ان أمس عددا من القضايا التي تهمنا في ايرلندا بصفة خاصة .

اننا في ايرلندا ايدنا ، وما زلنا نؤيد ، تطوير قوات حفظ السلام في الأمم المتحدة كأسلوب عملي لتخفيف حدة التوتر . ان عملية حفظ السلام هي بحكم طبيعتها ذات طابع مؤقت ، وحتى يتحقق لها النجاح في خفض وتقليل التوتر فانها تتطلب - كما اشار الامين العام في تقريره - تعاون الاطراف المعنية . ان عملية حفظ السلام ليست بديلا عن اى حل سياسي وتبقى الحاجة الى السعي بنشاط من اجل التوصل الى حلول سياسية .

وكذولة صغيرة فان ايرلندا لم تطمح مطلقا الى ان تشترك اشتراكا مباشرا في اى صراعات اقليمية او محلية في اماكن اخرى من العالم . ولقد اعترفنا بقيمة المشاركة الدولية في عملية حفظ السلام ، ولقد اسهمنا بنشاط في هذه العملية على مدى اكثر من عشرين عاما ، ولقد شاركنا في الجهود الرامية الى تحسين قدرة حفظ السلام في الامم المتحدة ، ومن اجل ضمان الاشتراك المنصف في التكاليف .

ان ايرلندا لها في الوقت الراهن فرقة عسكرية مع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وبعض الجنود في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وقوة الامم المتحدة لمراقبة الهندين في فلسطين . ولقد اوضحنا اهتمام الدول التسع بالتطورات في لبنان والمصاعب التي تواجه قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . هذه الصعوبات كانت موضع بحث كثير من جانب مجلس الامن على مدى السنة الماضية ، وفي مناسبتين فان ايرلندا شعرت مضطرة بضرورة ان تعرب عن قلقها في بيانات ادلت بها في المجلس .

ومما يطلق حكومة بلادى بشكل خاص مضايقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من جانب قوات الامر الواقع ، التي تساعد اسرائيل ، لان ذلك قد منع التوزيع الكامل للقوة في المقام الاول ، ولا تزال هذه القوات تنتهك الاقليم الذي تتولاه قوات الامم المتحدة هناك . وهكذا فان الموقف الذي تم خلقه قد زاد من تعقيد جهود العناصر المسلحة للتسلل الى منطقة قوة الامم المتحدة ، الامر الذي ادى الى احداث خطيرة وخسائر في الارواح . وحتى وانا اتحدث الآن لا تزال هذه الصعوبات مستمرة ، وآمل ان كل من يعينهم الامر سوف يحترمون وقف اطلاق النار ، وسوف يساعدون

قوة الامم المتحدة في تحقيق اهدافها ، وينبغي عليهم ان يفكروا جديا في الآثار الممكنة لاي فشل في هذا الصدد .

اود ان اعرب عن تقديري للمشجاعة وضبط النفس اللتين ابداهما الذين يشاركون تحت توجيهه الخبير قائد القوات والامين العام في قوة اشار الامين العام اليها على انها تؤدي مهمة اساسية تماما للسيطرة على صراع في منطقة من اكثر مناطق العالم حساسية وتفجرا .

انني اؤيد نداء الامين العام الى الدول الاعضاء التي لم تدفع مساهماتها حتى الآن ، لكي تعيد النظر في موقفها ، وآمل ان يتم التوصل الى اساليب لتحسين الموقف الحالي في الشهر المقبل . ان بلادى ، بطبيعة الحال ، تشعر بالقلق ، ونرجو ان اولئك الذين يدخلون في هذه العملية الصعبة لا يجب ان يحصلوا على ثمن ما يفعلون .

ان التزاما بالسلام لا يكفي ، ولا بد ان يقترن ذلك بتعاون يساعد البلدان النامية على ان توفر لشعوبها الشروط الاساسية للمتمتع بالسلام . ان حكومة ايرلندا ملتزمة بالتعاون مع بعض من الدول الاقل نموا ، وهي ملتزمة ايضا باقتسام المعارف التي اكتسبناها في عملية التنمية الخاصة ببلدنا . ومع اننا لا نزال قاصرين عن تحقيق الهدف الذى حددته الامم المتحدة ، فلقد ضاعفنا ما خصصناه للتعاون الانمائي خلال السنتين الماضيتين ، ونأمل ان نحافظ على قوة الدفع هذه . وفي برامجنا التعاونية فاننا نأمل ان يكون في مقدورنا ان نساعد على مواجهة بعض الحاجات الاساسية للدول الشريكة في هذا الصدد وخاصة في المجالات التي قد يكون لدينا فيها مهارات خاصة وخبرة نقدمها .

ان الامم المتحدة تمثل الثقة في قدرة الانسان على ان يحسم حتى اعقد الصعوبات من خلال الحوار والمفاوضات واحترام حكم القانون والاخلاق المشترك للمسلم . وبهذه الروح ايضا ، وبالتزام غالب للعمليات السلمية ، فان حكومة بلادى تنظر الى الصراع في ايرلندا الشمالية ، وهي مشكلة تعلقنا وتهمنا جدا .

ان الصراع في ايرلندا الشمالية لا يزال يؤدي الى مصرع الكثيرين من الابرياء ويسبب تدميرا ماديا هائلا . وان الآثار غير المباشرة للصراع هائلة ، وهذا يتضح في تدور نوعية الحياة ، وفي الفرص الضائعة للتنمية الاقتصادية . كذلك فان عادة خرق القانون قد اصبحت اساسية ،

والمستقبل بالنسبة للشباب في إيرلندا الشمالية سيء لأنه لا يمكن ان يتطلعون الى مستقبل متحرر من العنف . هناك حاجة عاجلة لخلق الظروف اللازمة للمسلم في إيرلندا الشمالية ، وحكومة إيرلندا على استعداد للتعاون الكامل في هذه المهمة .

اننا نعترف ، شأننا شأن كل الحكومات الايرلندية منذ انشاء دولتنا ، بأن السبيل الوحيد الذي يمكن ان يتحقق به ذلك هو من خلال الطرق السلمية وبالاتفاق . ان العنف في اى مكان في إيرلندا هو عمل عدواني ضد شعب إيرلندا ككل ، ولا بد وان يعالج على انه كذلك . وخلال إيرلندا كلها هناك سخط عميق ازاء الفظائع المتكررة لقلعة تراكها . من بين ضحاياها كان هناك رجال دولة كبار ، واطفال صغار وقد اظهر هؤلاء بانهم لا يمكن اتهمهم باية جريمة في سبيل حملتهم المتعمدة لاثارة المواجهة . ان حكومة إيرلندا ملتزمة بأن تستخدم كل موارد الكاملة لحماية حقوق الانسان الاساسية لكل شخص ، وان تدافع عن العرقية السياسية ضد اغتصابها من جانب اقلية . لقد اصدرنا تشريعا قويا وصارما لمواجهة هذا التهديد ، وينص على ان اولئك الذين يستخدمون العنف في اى جزء من إيرلندا لا بد وان يكونوا مسؤولين عن جرائمهم امام القانون وامام المحاكم .

ان اتفاقنا على الأمن قد زاد الى نقطة نجد فيها ان التكلفة المباشرة لمواجهة العنف الناجم من شمال إيرلندا ، اصبحت الآن تمثل عبئا اقتصاديا اكبر بالنسبة لكل فرد من سكاننا اكثر مما يحدث بالنسبة لبريطانيا العظمى . هناك تعاون وثيق تماما بين قوات الأمن في إيرلندا وبريطانيا فيما يتعلق بمواجهة العنف ، وحكومتانا تتشاوران بشكل مستمر لتعزيز فاعلية الجهود ضد مثل هذا التهديد المشترك .

على ان جهودنا مشتركا قد اصبحت الآن مطلوبا للقضاء على الاسباب الجذرية للعنف والعوامل التي تؤدي الى نموه واستمراره في إيرلندا الشمالية . وكما هو الحال بالنسبة لكل مثل هذه الصراعات ، فان القضاء على العنف في إيرلندا الشمالية لا يمكن ان يتحقق بالتدابير وحدها . فالفشل السياسي والحرمان الاقتصادي والاجتماعي ، والافتقار الى الاحترام والثقة بين الطائفتين كلها عوامل يستغلها اصحاب العنف في استراتيجية متعددة للمكراهية والمواجهة . ان حكومة إيرلندا تؤمن بأنه من الضروري مواجهة هذه الاستراتيجية باستراتيجية توفيق تقوم على الخيال والابداع والتناسق . ان تصميم الرجال ، الذين يرتكبون العنف ، على اعاقة التقدم وتدمير

كل فرصة للتوفيق ، يجب ان يواجه بتصميم أقوى من جانب الحكومات والاطراف الدستورية المتوصل الى حل سياسي يقوم على اساس احترام الطموحات واهتمامات الطائفتين في ايرلندا الشمالية . اذا امكن انجاز ذلك فان واضعي استراتيجية العنف سوف يواجهون شيئا يخشونه كتماما اكثر من اجراءات الأمن ، وأقصد به القضاء على تلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي استفادوا بنجاح كامل لتحقيق اغراضهم .

ان حكومة بلادي لا تقلل من قيمة الصعوبات التي تقف امام التوصل لمثل هذا الحل السياسي . لكن اذا كانت هناك صعوبات في الطريق فهناك ايضا موارد يمكن الاستفادة منها ، فهناك علاقة وثيقة ، وهناك رصيد من حسن النية بين الشعبين الايرلندي والبريطاني ، وهذا لا بد وان يتطور في الدولتين من خلال سياسات طيبة من جانب الحكومة . ان قصص العنف في ايرلندا الشمالية ربما تكون قد طمست كثيرا من الأنشطة على الصعيد غير السياسي او الشخصي التي اسهمت اسهاما كبيرا على مر السنين في نمو الثقة وحسن الجوار بين الطائفتين وبين الشمال والجنوب . ومن المناسب ان أشيد في هذا المحفل بعمل الكنائس ، والمنظمات الرياضية والثقافية ، والمنظمات المالية والتجارية ، وكذلك حركة الاتحاد التجاري . كل هذه تتجاوز الانقسامات السياسية وتمتد الروابط الشخصية ، الامر الذي اسهم اسهاما كبيرا في التفاهم المتبادل . ان التحدي الذي يجب ان نواجهه هو ان نعبيء ونستخدم هذه الموارد ، موارد حسن النية والتضامن . ان الرغبة العميقة في السلم والتقدم المستقر تمثل مشاعر الاغلبية العظمى من شعب ايرلندا اكثر من اعمال القلة العنيفة . انها لمأساة ان هذه القوة الايجابية لم تركز حتى الآن من خلال هياكل سياسية مقبولة في ايرلندا الشمالية .

ان الحكومة البريطانية التي انتخبت حديثا قد اوضحت من الآن انها تدرك الحاجة الى مبادرة سياسية جديدة فيما يتعلق بايرلندا الشمالية . مثل هذه المبادرة اصبحت امرا اساسيا وعاجلا ، حتى يمكن ان تسود سياسة البناء هناك . ان غياب مثل هذه السياسة في السنوات الاخيرة قد ترك فراغا خدم بشكل جلي رجال العنف واستراتيجيتهم . ودون شك فانه لكي تكون اي مبادرة سياسية مشعة ، فلا بد ان تأخذ في الاعتبار

حقوق ومطامح الطائفتين ، وان تؤدي الى مشاركة في المؤسسات السياسية تقبلها اللائفتان . وفي مواجهة التاريخ المأساوي وتكاليف الصراع في ايرلندا الشمالية ، فان كل حركة على الطريق تسهم ، ولو بدرجة قليلة ، في نمو الثقة وعمليات التوفيق ، هي كسب هام لا يمكن اهماله .

ترحب حكومة ايرلندا باعتراف الحكومة البريطانية بالحاجة الى احراز تقدم سياسي في ايرلندا الشمالية . ونحن في الوقت الراهن نقوم بدراسات مستفيضة للأساليب التي يمكن أن نشجع ونعزز بها تحقيق مثل هذا التقدم . ونحن على ثقة من أن النتائج التي تسفر عنها دراساتنا سوف تسهم اسهاما هاما في تحقيق هذا الهدف . ان العلاقة المتشابكة بين التقاليد في ايرلندا حقيقة واقعة والمشكلة هي في الشكل الذي سوف تتخذه هذه الحقيقة . وهناك واجب على كل المهتمين بالسلم في ايرلندا الشمالية ، وهو أن يضمنوا أن يتجه هذا التشابك في العلاقات نحو طريق المشاركة والمصالحة .

وهناك حاجة عاجلة لمبادرة من جانب الحكومة البريطانية لتعبئة الطاقات السياسية البناءة للطائفتين في ايرلندا الشمالية . وحكومتني ، من جانبها ، مستعدة للاستجابة الى مثل هذا التطور . ان سياستنا واضحة . وأود أن أعيد اعلانها هنا . اننا نرغب أن نرى المشاركة تسود ايرلندا الشمالية والتصالح يتم بين شعبها ، وسوف نبذل كل ما في وسعنا للمساعدة في تحقيق ذلك . وأعتقد أن جهدنا الآن يرمي الى تعزيز ذلك سوف يحظى بتأييد جميع أصدقائنا ، أصدقاء بريطانيا وايرلندا في أوروبا وفي أمريكا الشمالية ، بل وفي كل الدول الممثلة في هذه الجمعية .

الآنسة ماكدونالد ( كندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، هل لي

أن أضم صوتي الى زملائي في توجيه التهنئة اليكم لان انتخابكم لشغل هذا المنصب الرفيع . انك ياسيدي أحدث عهدا في مهمتك مني في وظيفتي ولكن خبرتك الطويلة السابقة في شؤون هذه الجمعية ، تجعلنا على يقين من أنك سوف تتمكن من الاضطلاع بالمسؤوليات الجسيمة التي أقيمت على عاتقك .

وعلى الرغم من أنني حديثة العهد في هذه الجمعية ، الا أنني قد راقبتها عن كثب منذ زمن طويل . وقد كنت دائما من مؤيدي الأمم المتحدة الثابتين ، ومن ساندي المثل العليا المنصوص عليها في ميثاقها ، ودورها البناء في تطور المجتمع الدولي .

ان ثمة انجازات ناجحة عديدة يحق لنا جميعا ، كأعضاء في الأمم المتحدة أن نفخر بها كتدخل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، في الوقت المناسب والذي كثيرا ما أدى الى تحقيق الاستقرار في مناطق مضطربة . وعن طريق القرارات ومؤتمرات السبعينيات الكبرى ، تمكنا من تحديد مشاكل هاسمة ووضع خطط لحلها .

وكمثال محدد لذلك أذكر المفاوضات المعقدة المضنية بشأن قانون البحار والتي بلغت الآن نقطة تتمكن عندها ، بمجهود أخير من ارادتنا المشتركة ، تحقيق اتفاق له أهمية بالغة بالنسبة للجميع .

نعم ، ان سجل الأمم المتحدة قد أثبت مدى فاعلتها بل دورها الأساسي - في الشؤون الدولية . ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت أشعر بالقلق المتزايد للطريق الذي سارت فيه هذه المنظمة . وأنا أرى أنه من مسؤوليتي ان أتحدث لأول مرة باسم كندا في هذه الجمعية ، أن أذكر لكم بصراحة مايشير قلق الكنديين ازاء التطورات الأخيرة التي طرأت على تسيير العلاقات الدولية . ان الأمم المتحدة اليوم تواجه خطر الابتعاد عن اهتمام شعوب العالم . وبطريقة ما لم نعد نرى ، في معالجتنا للكثير من القضايا الصعبة التي طرحت على هذا المنتدى على مدى السنين ، الهدف الأساسي لهذه المنظمة . كما فقدنا ادراكنا للاحتياجات الانسانية التي انشئت الأمم المتحدة للمساعدة على تلبيتها وأغفلنا حقوق الانسان التي كان من المفروض أن تحميها هذه المنظمة .

( ثم تحدثت بالفرنسية )

وفي كثير من الأحيان ، فان هدف المناقشة ومضمونها ينصب على مصالح الحكومات ورجال السياسة وتطلعاتهم ، وليس على مصالح الشعوب التي يمثلونها . وفي كثير من الأحيان ، تكرر طاقات الوفود ومهاراتها لتحقيق الكسب السياسي بدلا من أن توجه الى تحسين ظروف معيشة الانسان .

وباعتبارنا سياسيين ، فاننا نعلم أهمية حسن اختيار الوسائل وحتى العبارات التي نستخدمها لتعزيز الأهداف التي نرغب في تعزيزها ، ولكننا نعلم أيضا اننا ان نعمل ذلك ، علينا ألا تغيب أبدا عن بالنا المصالح الحقيقية الفضلى للشعوب التي نمثلها . فاذا غاب ذلك عن أعيننا أصبحنا لا نؤدى واجبنا .

( الحديث بالانكليزية )

وانني أنظر على ضوء ذلك الى ما دار أخيرا في هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية فأشعر بالقلق . ان ديباجة ميثاق الأمم المتحدة تبدأ - كما تتذكرون بالتأكيد - بعبارة: " نحن شعوب الأمم المتحدة . . . " .

ان هذه المنظمة هي منظمة شعوب ، وليست منظمة حكومات . ولكن بالرغم من ذلك ، ما هي الاتجاهات السائدة هنا ؟ اننا نضع نظاما للاجراءات والبروتوكول بدأ ينافس النظام البيزنطي ( وقد استخدمنا عبارات متخصصة نعطي فيها الكلمات المعادية معاني غامضة . اننا نستخدم فقرات بأكلمها حافلة بالتعبيرات العقائدية في سبيل اختيار نعت أو اسم عادي واحد . اننا نشكل من أنفسنا كتلا دولية ونؤيد اقتراحات أو مواقف تنطوي على انتهاك لسياساتنا الوطنية المعلنـة . كيف يمكن ان نأيد اننا نعمل من أجل رفاهية شعوبنا . اننا في ذلك واهنون ، واهنون . لقد تجولت عبر السنين في مناطق عديدة من العالم ومنذ شهر حزيران / يونيه الماضي سئحت لي الفرصة للتحديث الى أفراد في عشر دول مختلفة . وقد ثبت هؤلاء الذين تحدثت اليهم اقتناعي بوجود مخزون وفير من النوايا الطيبة الدولية الكامنة في قلوب المواطنين في العالم . لماذا ان يكرس هذا القدر الكبير من طاقة هذه المنظمة للشجار المستعربين ممثلي الحكومات ؟ وما هي صلة المناقشات التي تدور في هذه القاعة ، وبالمثل العليا والآمال والاحتياجات المتعلقة بأولئك الذين انشئت من أجلهم هذه المنظمة ، أي شعوب الأمم المتحدة ؟

في كثير من الأحوال ، يكون الرد على هذا السؤال واهنا . لقد سمحنا لأنفسنا أن يستحوذ علينا ما فرضناه من ضروريات هذا المحفل وغاب عن أعيننا سبب وجودنا هنا . أن شعب كندا ، وفي اعتقادي شعوب باقي دول العالم — يدركون ما يحدث هنا . اننا لا نعمل في دائرة مغلقة . ان وسائل الاتصال الحديثة وتزايد اعلام السكان واهتمامهم كقيلدة بأن تجعل عملنا معروفا ومفهوما عبر الكرة الأرضية . ان الثقة فينا في خطر ومعها وجود هذه المنظمة ذاته . وما لم نجعل عملنا ومناقشاتنا ودوافعنا أكثر صلة باهتمامات الشعوب التي نمثلها ، فاننا سوف نعقد التأييد الذي نحتاج اليه لمواصلة مهمتنا .



وكما أرى فإن التحدى الأساسي الذى تواجهه الأمم المتحدة في العقد المقبل يقضي بأن تجعل من نفسها من جديد وسيلة للوفاء باحتياجات شعوب العالم والدفاع عن حقوقها . اننا نتطلع اليك يا سيادة الرئيس لمساعدتنا على بدء القيام بهذه المهمة .

ومنذ احدى وثلاثين سنة عندما اعتمدت الأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، اتخذت خطوة ذات أهمية كبرى بالنسبة لكافة شعوب العالم ، كما ان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في سنة ١٩٦٦ عكسا تطلعات شعوب هذا الكوكب . ان هذه الوثائق تلخص الغرض من هذه المنظمة الكبيرة . وهو دعم حقوق الانسان وحمايتها .

وهناك ثلاثة مجالات واسعة لحقوق الانسان أود التحدث عنها اليوم . المجال الأول يمثل أول ما يطرأ في ذهننا عندما تستخدم عبارة " حقوق الانسان " . وهي تعني الحقوق السياسية كحرية الكلام وتكوين الجمعيات وحق المساواة في المعاملة في ظل قوانين منصفة وعدم ممارسة التفرقة العنصرية والدينية والجنسية . والمجال الثاني هو الحق في سلامة النفس والحق في السلم والتخلص من الحرب . واخيرا أود ان اتحدث عن الحقوق النابعة من كوننا كائنات بشرية ، وهي احتياجاتنا للغذاء والمأوى والمشاركة المناسبة في ثروات العالم .

وليس علينا ان ننظر بعيدا حتى نتبين هذا العدد المذهل من أمثلة انتهاك الحقوق السياسية . ان هذه الانتهاكات ترتكبتها الحكومات ضد شعوبها وتقدم لنا الهند الصينية وهدا أمثلة عديدة على ذلك . ان اقتلاع الضحايا من موطنهم ؛ وفي كثير من الأحوال ازالة وجودهم في كمبوتشيا ؛ ومحنة اللاجئين من لاوس ؛ والطرد المتعمد للاجئين القوارب الفيبيتناميين ، هذه كلها أمثلة معروفة لدينا . وهناك أيضا عمليات النهب والفتك الشريرة التي ارتكبتها حكومة أمين في أوغندا ، وآثارها التي أدت الى وجود آلاف من النساء والأطفال في معسكرات اللاجئين التي زرت أحدها في الشهر الماضي في الجنوب الأفريقي . ويقابل ذلك أيضا اعدام السياسيين دون محاكمة أو اختفاء ونفي رجال ونساء وأطفال عديدين لأسباب سياسية في دول أخرى .

ان هذه الجرائم ضد البشرية معروفة ، وان شعوب العالم تعرف تماما ما يحدث حولها . ولكن كثيرا ما يعزف المجتمع الدولي أو يتباطأ في اتخاذ الخطوات اللازمة لادانة انتهاكات حقوق

الانسان . وكثيرا ما ظلت الحكومات لاعتبارات تناسيها ساكتة عندما تصرخ الشعوب مطالبة حكوماتها بالتحرك . ان الرأى العام اليوم يحاسبنا على هذا السكوت والتباطؤ وعلى تجاهلنا للمعاناة البشرية وعلى عدم تحملنا لمسؤوليتنا .

ولكن رغم ذلك ، فان هناك ما يبعث على الأمل ، فان جميع انتهاكات حقوق الانسان لم تمر دون ملاحظة من قبل المجتمع الدولي . ان المؤتمر الذى عقد في جنيف في شهر تموز / يولييه الماضى بدعوة من الأمين العام والذى تولى ادارته بمهارة ، قد انتهى ليس فقط باستجابة انسانية وعروض بتوطين اللاجئين وتقديم المعونة المالية اليهم ولكن كانت هناك ايضا استجابة سياسية من حكومة فييت نام التى أصبحت تسيطر على تدفق اللاجئين الى الخارج . وعلى المجتمع الدولي ككل ان يراقب التطورات بعناية . ان الضغوط على حكومة فييت نام يجب ان يستمر ولكن من الواضح ان نجاحا ملموسا قد تم احرازه .

وهناك تحريات اخرى تبشر بالخير ، ويسعدنا ان نأخذ علما بتحريرات لجنة الدول الأمريكية لحقوق الانسان فيما يتعلق بالأوضاع القائمة في الأرجنتين . كذلك فاننا نرحب بتحريرات بعض الشخصيات القانونية البارزة في افريقيا للأحداث المأساوية الجارية في امبراطورية وسط أفريقيا . وبالإضافة الى ذلك هناك مؤتمر قمة الكومنولث الذى انعقد في لوساكا والذى قرر تشكيل لجنة لحقوق الانسان تابعة للكومنولث . كما ان لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة قد أحرزت بعض التقدم . وأود أن أشير الى تعيين مقرر خاص للبحث في الأوضاع القائمة في غينيا الاستوائية ، واتصالات اللجنة مع بعض الحكومات كنتيجة لمناقشاتهما المغلقة . كل هذا يبشر بالخير ولكن علينا ان نحقق أكثر من ذلك .

ان الأمم المتحدة يجب ان تجد وسائل أكثر نجاحا لمعالجة انتهاكات حقوق الانسان الصارخة بغض النظر عن المكان الذى تحدث فيه . ويجب ان نكون قادرين على اتخاذ اجراءات فورية فعالة ، وليس بعد مرور سنوات على ارتكاب الخطأ . لهذا فان كندا قد أيدت اقتراح انشاء مكتب المفوض السامى لحقوق الانسان . ان هذا الاقتراح ، الذى يمكن عن طريقه تعيين مدافع دولي عن حقوق الانسان قد درس منذ سنوات ، ولكن حتى الآن لم يجد عدد كاف من الدول الأعضاء ، الشجاعة الكافية لانشاء مثل هذا المكتب .

وانني أرجوان تسمحوا لي باقتراح حل بديل ، وهو أن توافق الدورة الحالية للجمعية العامة على انشاء وظيفة مساعد للأمين العام يختص بحقوق الانسان ، وان يعين في هذا المنصب شخص يكون محل اتفاق من المجتمع الدولي وان يمارس سلطات الأمين العام التي يخولها له الميثاق باستخدام مساعيه الحميدة في مجال حقوق الانسان . وهكذا ستكون لدينا وسيلة تمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية التي عهدت بها اليها شعوب العالم .

وهناك خطوة أخرى يمكن اتخاذها بسهولة ، وهي وضع حد للحالات العديدة لاختفاء الأفراد في مناطق كثيرة من العالم . اننا نطالب بتكليف لجنة حقوق الانسان بتشكيل لجنة خبراء لدراسة حالات الاختفاء التي لا يمكن شرحها .

ويجب الا نعتبر التقدم الذي أحرز دليلا على أننا قد أدينا مهمتنا . فلا زالت هناك أوضاع مشيئة قائمة بعضها قديم ، مثل الفصل العنصرى والأوضاع في ناميبيا وزمبابوى - روديسيا . وهناك حالات أخرى ، كالاعدام لأسباب سياسية تبدو من وقت لآخر في مختلف بقاع العالم .

ويجب ان نتلمس وسائل جديدة لوضع حد لهذه الانتهاكات لحقوق الانسان لأن الرأى العام العالمي يطالب بذلك . اننا ان لم نستجب لهذه المطالب فسنعرض الثقة فينا للخطر ، كما سنعرض الجدوى من وجودنا بل ووجودنا ذاته للخطر . ان استجابتنا هذه يجب ان تتسم بالمسؤولية . ان التقدم الذى يتم احرازه حاليا بالنسبة لنا ميبيا وزمبابوى - روديسيا مثلا يستحق التشجيع والدعم .

وليس من المسؤولية بحال السعي الى تحويل الأنظار عن ايجاد حلول مرضية لهذه المشاكل بالمناقشات المشتتة والمندفعة في هذا المحفل أو في غيره من المحافل الاخرى ، مثلما قد تفعل بعض الدول الأعضاء .

ومن المسائل الأساسية أيضا في الأمم المتحدة ، هذا النوع الثاني من حقوق الانسان الذى  
أود مناقشته ، وهو حق شعوب العالم في الحياة الآمنة نفسيا وجسديا . ان هذه المنظمة وقد كانت  
وليدة الحرب العالمية الثانية قد التزمت بايجاد حلول سلمية للمنازعات بين مختلف الدول . وبالنسبة  
لأشخاص عديدين ، فان هذا هو السبب الأساسي في وجود هذه المنظمة ، أى الدفاع عن حقوق  
الانسان في أن يعيش في سلام .

وهنا أيضا مجال للشعور بالارتياح ، ولكننا نلاحظ أن بعض الدول تعتدى على دول أخرى .  
قد يكون هناك محاربون على حق ، ولكن ليست هناك حروب طيبة . لقد كلفتنا شعوب العالم بمهمة  
وضع حد لانتهاك أهم حقوق الانسان ، ألا وهو الحق في الحياة ، ورغم ذلك فان النزاع المسلح  
لا يزال هو الذى يميز الشؤون الدولية .

( ثم تحدثت بالفرنسية )

وهناك خطر آخر يحيط بوجودنا الجسدى ، وأعني به سباق التسلح بكل ما يتضمنه من  
تكلفة . ان انتشار التكنولوجيا النووية رغم المزايا التي تكفلها يجب ان يواكبه التزام بالعدول عن  
استخدام الأسلحة النووية في الأغراض العسكرية . اننا نعلم ان هناك دولا تعمل الآن على زيادة  
قدرتها في هذا المجال ، ولا تعمل من أجل زيادة المزايا التي يمكن ان تعود بها التكنولوجيا  
النووية على الشعوب . ومن المؤكد ان شعوب العالم يمكنها ان تتوقع منا شيئا أفضل .

( ثم واصلت الحديث بالانكليزية )

ولكنني أكرر ، ان هناك مجالات للأمل ، فان الدورة الاولى الاستثنائية للجمعية العامة  
المكرسة لنزع السلاح قد نجحت . وهناك من يعتقد ان الاسلحة الحديثة تنطوى على خطر كـمـا  
تنطوى على أسباب أمن للدول . ولكن جهاز التفاوض الجديد في جنيف مشلول بسبب الشك والتنافس .  
وتجارب الاسلحة النووية لا تزال مستمرة رغم الأولوية التي أعطتها الدورة الاستثنائية لحظر التجارب  
النووية . ان الاعداد للحرب الكيميائية والحرب النووية لا يزال مستمرا ، ولم يتم الاتفاق بشـأـن  
أية اجراءات للحد من استخدام الأسلحة التي تتسبب في احداث آلام لا لزوم لها ، أو لوضع حد  
للنفقات العسكرية التي تتزايد بصورة مستمرة .

ولكن رغم ذلك أود أن أشير الى البيان الذى وقعته في فيينا في شهر حزيران / يونيو

الماضي الرئيسان كارتر وبرجنيف وقد التزما فيه " باتخاذ اجراءات للحد من انتشار الأسلحة النووية بهدف القضاء عليها نهائيا واستكمال الحد من الأسلحة الأخرى والاستمرار في مفاوضات نزع السلاح " وتهتم كندا بصورة خاصة بتحقيق هذا الالتزام . اننا البلد الوحيد المجاور في نفس الوقت لكل من الولايات المتحدة الأمريكية ولا تحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وعلى هذا الأساس فان الدمار الذي تحدثه أية حرب نووية استراتيجية سوف يصيبنا . لذلك فاننا نشعر بالقلق ازاء هذا الموضوع .

ولكن هناك سبب آخر لا هتما منا بهذه الناحية ، وهو أن كندا كانت احدى الدول الرائدة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، ومفاعلنا النووى " كاندو " قد نجح في كندا وفي الخارج ، ولكننا نحرص على عدم سوء استخدام هذه التكنولوجيا ، ونطالب بتطبيق الضمانات الصارمة من قبل الدول التي تشتري مواد نووية من كندا . ونحن نتطلع الى نتائج تقييم دورة الوقود النووى الدولية والى نتائج الدراسة الدولية الخاصة ببحث مزيد من معايير عدم انتشار الأسلحة النووية - - - - - وامكانية تطبيقها على دورة الوقود النووى . ونود أن نتأكد من أن استخدام الطاقة النووية لا يتم الا في ظروف معينة وبأكبر قدر ممكن من الضمانات ، حتى لا تستخدم تلك الطاقة استخداما غير سلمي . اننا نعتقد ان الحكومات التي تقبل هذه الشروط ، والواقع أن جميع الحكومات تقبلها ، من حقها ان تتوقع من الدول النووية احترام التزاماتها بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تواصل " المفاوضات اللازمة لوقف سباق التسلح النووى في أقرب فرصة ممكنة " . ولكن بعد ١٥ سنة لم يتم الاتفاق في اطار المفاوضات حول الحظر الشامل للتجارب النووية ، والوقت يمر وصبر الشعوب ينفذ .

ان الأمن الدولي الحقيقي ليس مجرد ناحية تتفق عليها الدول الكبرى في اطار نزع السلاح . وقبل التوصل الى اتفاق كهذا ، وقبل ان يكون هذا الاتفاق سارى المفعول يجب ان يخلق جو من الثقة ومن العدالة بين شعوب العالم . ان الثقة يجب ان تنشأ خطوة خطوة بين الدول المجاورة وبين الدول المتحالفة وبين الدول النووية . ويجب على الأمم المتحدة ان توسع من نطاق دورها في التحرى وفي الحفاظ على السلام وفي اقامة هذه الثقة اللازمة . ويجب اتخاذ اجراءات محددة لمنع أى سوء تقدير أو أية حوادث . ان شعوب العالم لا تتوقع اقل من ذلك منا ، وهي على حق في ذلك .

وأخيرا ، بينما نستفيد من دروس الماضي ونقيم تحديات المستقبل ، فان هناك حقيقة تسيطر على أية حقيقة أخرى ، ألا وهي أن فشل المجتمع الدولي فشلا ذريعا في حل مشكلة الفقر ، هو أمر نجزع له ، لانه يهددنا بشبح المجاعة التي تهدد الملايين من البشر . ان حق الفرد في التمتع بصحة طيبة وبكرامة الانسان لا يزال أمرا ينكر على الكثيرين . وهذه هي أعظم المهام التي يجب ان تضطلع بها الأمم المتحدة في الفترة المتبقية من هذا القرن . وأهمية هذا العمل واضحة للجميع . لقد أصدرت الجمعية العامة منذ سنتين قرارا اعترفت فيه :

” بأن كفالة الحقوق السياسية والمدنية دون ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية أمر غير ممكن ” .

ولا يكفي للفرد ان يتمتع بكامل حقوق الانسان ازاء القانون اذا لم تتوفر لديه أساسيات الحياة ، أى الغذاء الكافي والرعاية الصحية وفرص التعليم والمأوى . ان مشاكل العوز يجب ان تعالج بصورة مباشرة وملحة في الثمانينات .

انني ارحب بالاهتمام المتجدد الذى أولته أسرة الأمم المتحدة لهذه المشاكل ، لأنني أجد مجالا للأمل في هذه الناحية ، وهناك اعتراف متزايد بأن المعونة من أجل التنمية لا تعني فرض الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية لدولة على دولة أخرى . ان المعنى الحقيقي للتعاون أصبح مفهوما الآن .

وليس في ذلك اجابة لمشكلة اقامة نوع من نظام للرفاهية الاجتماعية لمعاونة الفقراء . فليس هناك شيء أكثر ازلالا لكرامة الانسان من استمرار ضمان الفقر له . فأهدافنا يجب ان تكون هي تمكين الشعوب من تنمية ملكاتها ومساعدة الدول في تنمية قدراتها .

قد تبدو هذه الكلمات كلمات رنانة ومتفائلة أكثر من اللازم ، ولكنني أقول بصراحة انني متفائلة فيما يتعلق بقدرة مجتمعنا الدولي على العمل المتضافر لحل هذه المشاكل التي تواجهه . ان هذه المشاكل ضخمة ومتعددة ومعقدة ونحن لا ننكر ذلك .

ان ما أجده مقلقا ليس هو حقيقة ان لدينا مشاكل ، ولكن الطريقة التي نعالجها بها . انني اولي أهمية شخصية كبرى للحوار بين الشمال والجنوب . ولكنني أخشى ان اسلوبنا الحالي سوف يبيؤ بالفشل . ان الكثير من المشاكل التي نعالجها في اطار هذا الحوار هي نتيجة للتفسير السريع والجذري . واذ كنا أمناء مع انفسنا ، فانه تغير الى الافضل . وقد شاهدت الثلاثون سنة الاخيرة - بما في ذلك السبعينات - نموا اقتصاديا لا مثيل له بالنسبة للدول النامية وبمعدل أكبر من نفس هذا المعدل في الدول الصناعية . ولكن المشكلة ان هذا النمو لم يكن متساويا . وعندما نمنع النظر في العقد الذي أمامنا يتضح ان أفقر الدول هي التي تواجه مستقبلا قاتما . وفي الطرف المقابل ، فاننا نجد ان الدول الصناعية الغنية سيكون معدل النمو الاقتصادي فيها بطيئا نسبيا وذلك لأسباب متعددة . ولكن ، من الملاحظ انه بالنسبة لبعض الدول فقد كان معدل النمو أسرع وهي ترغب في تدعيم سرعة هذا المعدل في المستقبل .

هذا ، تلخيص موجز لما حدث في الماضي ولما يبدو انه قد يقع في السنوات المقبلة . ولكن المناقشات الدولية التي تدور حول هذه الامور لا تأخذ الحقائق في الحسبان . ان مما يثير قلقا خاصا لدى ، هو نفمة التشاؤم المتزايدة التي تحيط بالحوار بين الشمال والجنوب ، والقول بأنه ما من شيء قد تغير الى الافضل في اى مكان ويبدو انه لن يتغير الى الافضل في المستقبل ، وروح المواجهة بين الشمال والجنوب عن طريق التراسق بالألفاظ عبر الحدود المصطنعة ، والقضاء اللوم على سوء الحظ وليس السعي الى تحسن الاوضاع .

واذا كانت هناك رسالة أود أن أبلغها بوضوح الى زملائي ، سواء كانوا من الشمال او من الجنوب ، فهي ان هذه المناهج في معالجة مشاكلنا ، ومثل هذه الاساليب لن تكون مثمرة . واستطيع ان اقول لكم ان ذلك قد أحدث في كندا ضررا اكثر من أن يحدث نفعا . لقد امضينا وقتا طويلا وأنفقنا جهدا كبيرا ومالا طائلا على برامج تنمية التعاون الاقتصادي ، وكان ذلك دائما بتأييد من الشعب الكندي ، فليست هناك حكومة ديمقراطية تستطيع ان تعمل دون تأييد شعبي . وانني على ثقة من أن هذا التأييد الشعبي سيبقى لنا ، واننا نستطيع ان نواصل تحسين برامجنا وان نكيف سياستنا وفقا لتغير البيئة الدولية . اننا نواجه مشاكل محلية هامة في كندا ، اهداها قضية الطاقة . واني أؤكد لكم أننا عازمون على ان نشترك في ايجاد حل لهذه المشكلة . ولكن الجهود

التي يجب ان يبذلها شعبنا للمساهمة في حل هذه المشكلة سوف تكون جهودا كبيرة . ونحن الان وأكثر من أى وقت مضى نرى اننا في حاجة الى أن نثبت ان برامجنا عبر البحار مفيدة وفعالة ، وانها تسهم بالفعل في رفاهية الشعوب التي تحتاج الى المعونة . اننا اذا علمنا عن طريق الحوار بين الشمال والجنوب انه بعد ٣٠ عاما من الجهود المبذولة لم يتغير أى شيء الى الافضل ، فان المستقبل سوف يكون قاتما وما أخشاه هو أنه اذا جرى لومنا على عدم توفر الارادة السياسية لدينا ، فاننا سوف نعتبر ان جهودنا قد ضاعت هباء . فلنحدد مشاكلنا بصورة دقيقة ، ولكن يجب ايضا ان نستجيب لها بصورة واقعية . فلنكن صرحاء مع بعضنا البعض ، ولكن فلنجاهل بعضنا البعض . اننا نشارك في الحديث ، ولكن يجب ان نشارك في العمل ايضا . ويجب ألا ننسى أبدا ان الفرد هو الذى نحاول ان نساعد .

ان امامنا مهام جسيمة تنتظرنا ، ونحن نتناول جميع القضايا المطروحة الان على مائدة المفاوضات في اطار منظومة الامم المتحدة . ان محنة شعب كمبوتشيا على سبيل المثال ، هي ازمة تتطلب اهتمام المجتمع الدولي فورا . ان قدرتنا على التصرف بفعالية في هذا المجال سوف تبين مدى التزامنا بالمثل العليا التي أيدها جميعا . ان ثقتي في قدرتنا على ايجاد الحلول ، قائمة جزئيا على تزايد اعتراف الدول بأن التكافل حقيقة واقعة وليس مجرد شعار ، وجزئيا على يقين في ضرورة العمل المشترك حتى لا نفشل اذا ما عمل كل منا بمفرده .

اذن ، هذا هو جدول أعمال جزئي للثمانينات ، ويجب - سيدى الرئيس - ان يبدأ العمل الان ، خلال فترة رئاستكم . ورغم ان الثقة في هذه المؤسسة الدولية الكبرى قد وصلت الى مستوى منخفض يعرض مستقبلها للخطر ، فان فرص استعادة هذه الثقة اصبحت اكبر مما كانت . وبمساعدة تكم ، سيدى الرئيس ، فاننا نستطيع ان نعطي دفعة لهذه الجمعية لكي تتحول الى محفل يؤدي الى تحسين معيشة شعوب العالم . اننا نستطيع ان نحول المواجهة بين الحكومات الى تعاون بين الشعوب . وعندما تعالج هذه الدورة قضية حقوق الانسان ، بدلا من ان تركز جهودها لمطامع السياسيين ، فاننا يمكن ان نحظى بتأييد شعوب العالم ، ونستطيع أن نستغل موارد وثروات العالم وطاقاته لمواجهة التحدي الذى يواجهنا . فلتقدنا في هذا الاتجاه ، سيدى الرئيس . واني استطيع ان أؤكد لكم ان الشعب الكندي سوف يتبعكم .



السيد سونودا (اليابان) (الكلمة باليابانية) (قدم الوفد النص بالانكليزية):  
أود نيابة عن حكومة وشعب اليابان ، أن اقدم لسعادة الرئيس السيد سالم ، التهناني الحارة  
لانتخابه رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . وانني على ثقة من انه بفضل توجيهات  
سعادتة المحايدة المبنية على حكمة وتجارب ثرية ، فان هذه الدورة سوف تكون واحدة من  
الدورات المثمرة للغاية .

كما أود أيضا ان اعبر عن تقديري القلبي لسعادة السفير ليفانو ، الذي اسهم الى حد  
كبير في نجاح اعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

وانتهز هذه الفرصة ايضا لكي أهني باخلاص سعادة الدكتور كورت فالد هايم الامين العام ،  
ونحن نقدر بعمق جهوده المخلصة من أجل المحافظة على السلم والامن الدوليين ، ومن أجل  
تشجيع التعاون الدولي ، مما يساعد على تحقيق اهداف الامم المتحدة .

اسمحوا لي ايضا ان انتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن ترحيبي الخالص لسانت لوسيا بمناسبة قبولها في الامم المتحدة ، ويتطلع بلدى الى تعميق تعاونها مع سانت لوسيا في اطار الامم المتحدة وكذلك في اطر اخرى .

ان عام ١٩٧٩ له اهميته باعتباره العام الانتقالي من السبعينات الى الثمانينات . ونحن ان نذكر تجاربنا في السبعينات ونفكر في اثارها بالنسبة للمستقبل في اطار سعينا نحو اقرار السلم والرخاء العالميين ، فان هذه الدورة للجمعية العامة التي تعقد في مثل هذا الوقت المهام يجب في رأيي ان تزودنا بقوة جديدة ونظرة مستقبلية لمواجهة العقد القادم .

وان انظر الى الخلف ، الى السبعينات ، اعتبرها فترة اخلطط بها الوجود الجميلة بخيبة الامل فيما يتعلق بالسلم والرخاء العالميين .

وبينما التوترات قد خفت بين بعض الدول ذات الانظمة السياسية المختلفة ، كما نرى مثلا ، في تقدم محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكذلك في تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية ، الا انه في اماكن اخرى ، مثل الهند الصينية ، والشرق الاوسط ، وافريقيا ، نجد المواجهات الاقليمية والمنازعات مستمرة بل ولقد شاهدنا في بعض المناطق اشتداد التوترات .

وبالرغم من انه قد بذلت جهود دولية حقيقية لتعزيز توسع مستقر للاقتصاد العالمي ، كما ظهر من اجتماعات القمة الخمسة للامم الصناعية الرئيسية وجولة طوكيو في المفاوضات التجارية ، الا ان مشكلات الطاقة ، تلحق مثلا مثلما على مستقبل الاقتصاد العالمي ولا يبدو ان ثمة حلا لمشكلات التضخم والكساد على سبيل المثال .

وفي حين ان برامج بناء الامة في البلدان النامية تحرز تقدما ، تعاني البلدان النامية غير المنتجة للنفط من مصاعب اقتصادية خطيرة للغاية ناجمة من الزيادات الحادة في اسعار النفط . ودلائل مشكلات الشمال والجنوب معقدة تعترضها صعوبات عديدة مردها جزئيا ركود اقتصادات البلدان المتقدمة صناعيا .

وبينما نجد في المجالات السياسية والاقتصادية الدولية ، علاقات الترابط والتكامل بين الامم تدعم بصفة عامة ، فان علاقات التعاون بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط لم تنشأ بعد . وما زالت البلدان الصناعية والنامية تسعى الى نظام دولي ينطوى على المنفعة المتبادلة .

وما هذه الا مجرد ايضاحات بسيطة وطلبي اساس هذه التجارب نحن نتطلع الى العقد القادم ، فان آفاق المجتمع الدولي لا تسمح لنا بالتفاؤل التام . وفي الوقت ذاته لا يجب ان نكون متشائمين دون داع .

وكما اوضحت في العام الماضي في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، فان التكافل بين الامم والمناطق في العالم يتجاوز الخلافات في النظم الاجتماعية ، والحجم ، ووفرة المصادر الطبيعية ، او مرحلة التنمية ، وهذا التكافل ينمو بسرعة . ومن ثم فانه لا تستطيع امة ان تحافظ على السلم داخل حدودها ما لم يسود السلم في اماكن اخرى في العالم . ولا يستطيع بلد ان يخطط رخاءه الاقتصادي الخاص بمعزل عن تنمية الاقتصاد العالمي بصفة عامة .

هذه الحقائق التي يجب ان تتناولها كل بلدان العالم بطريقة مجردة عن العاطفة . وفي سعينا من اجل السلم والرخاء العالميين يجب ان ندرك حقيقة التكافل بين الامم وكذلك بين المناطق ، ونساعد بعضنا البعض ونكمل بعضنا البعض بروح التنازل . فاذا وضعت كل امة سياستها الخارجية على اساس هذا الادراك ، فانني مقتنع بانه ستكون هناك طريقة لحل المشكلات الصعبة التي تواجهنا جميعا . ومن بين المهام الرئيسية للثمانينات هو ان يجدد كل منا جهوده في هذا الاتجاه . ان رأى بلدى كمبدأ قومي اساسي هو السعي لقرار السلم ورفضه ان يصبح قوة عسكرية تشكل تهديدا لبلد آخر . لذلك فان الهدف الاساسي من سياسة اليابان الخارجية هو ان نسهم فسي ارساء السلم والرخاء العالميين وذلك بتسخير كل قوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي لهذا الغرض . وهذه السياسة ، بطبيعة الحال ، مبنية على ادراك انه لا يمكن ان يكون هناك سلم ورخاء في اليابان ما لم يكن هناك سلم ورخاء في جميع انحاء العالم . ونحن عازمون على دعم جهود اليابان الدبلوماسية في المجالات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية حتى نسهم بدرجة اكبر في تحقيق السلم والرجاء للمجتمع العالمي في العقد القادم . وحينما نقوم بهذا ، فان من سياسة حكومة بلدى ان تكتشف بطريقة نشيطة من واقع نظرة عالمية الطرق التي تستطيع بها ان تساعد على تحقيق الاستقرار والتنمية في بلدان في مناطق مختلفة من العالم ، مع اعطاء اهتمام خاص لمنطقة البلدان الاسيوية وبلدان المحيط الهادئ بصفة خاصة مع الاهتمام ايضا باهمية الشرق الاوسط ، وافريقيا وامريكا اللاتينية .

مع هذه النظرة للحاضر ، ومع تطلعتنا للمستقبل ، اود الآن ان اوضح بايجاز موقف حكومة بلدى فيما يتعلق بالمشكلات الاساسية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم .

اود ان اعقب اولاً على الموقف في آسيا .

من المهام العاجلة التي تواجهنا الآن هي تحقيق السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ان امم اتحاد جنوب شرق اسيا تتجه سبل التنمية القومية المبنية على التقدم في التعاون الاقليمي . ومع ذلك هناك قلق خطير فيما يتعلق بأمن هذه الامم وهذا ينبع من المنازعات والتوترات في شبه جزيرة الهند الصينية ونتيجة لتدفق اللاجئين خارج هذه المنطقة ؛ وبصفة خاصة ، مشكلة اللاجئين من الهند الصينية فهي ليست مشكلة انسانية ، بل اصبحت عنصر عدم استقرار في منطقة الدول الاسيوية والمحيط الهادئ .

ولو ان مؤتمر الامم المتحدة حول اللاجئين من الهند الصينية ، الذي عقد في جنيف في يوليو الماضي ، قد حقق نتائج كبيرة بفضل جهود السكرتير العام ومسؤولين آخرين من الامم المتحدة وبلدان مختلفة معينة ، الا ان المشكلة لم تحل بطريقة اساسية . وفي الواقع يجب على كل بلد ان يجاهد اكثر بطريقته ليساعد على التخفيف من الموقف الصعب .

اولاً ، من الضروري ان تواصل فييت نام بذل كل جهد لوقف الرحيل غير المشروع لشعبها كما وعدت في مؤتمر جنيف .

ثانياً ، وحتى توفر النفوس للاجئين وكذلك للتخفيف من اعباء البلدان التي يلجأون اليها ، فان التعاون الدولي يجب ان يتدعم في ميادين التوطين الدائم للاجئين وكذلك الاسهامات المالية لمفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

ومع اعترافنا في الاسهام بنشاط في هذا المجال ، فقد قررت اليابان ان تقدم نصفاً الاعتمادات التي يحتاجها هذا العام لمفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لبرنامج مساعدة لاجئي الهند الصينية . وفي الوقت ذاته ، فاننا نبذل الجهود لتشجيع على اعادة توطين اللاجئين في اليابان ونعتزم ان نتوسع تدريجياً في الرقم المرصود لاعادة التوطين في اليابان ، وهذا يعتمد على مدى تقدم البرنامج .

وأرى من المهم أن أشدد على أن مشكلة اللاجئين من الهند الصينية لا يمكن أن تحل بطريقة حقيقية ما لم يكفل السلام والاستقرار في هذه المنطقة ، ولضمان السلام والاستقرار في الهند الصينية من الضروري استعادة السلام الدائم في كمبوتشيا . ومن رأيي أن الطريقة الوحيدة لتحقيق هذا هو أن تنسحب كل القوى الأجنبية من أراضي كمبوتشيا حتى يحدد شعب كمبوتشيا مستقبله السياسي بمنأى عن كل تدخل أجنبي .

وهذه ليست مهمة سهلة على الإطلاق ، ولكن يجب أن نبذل كل ما نستطيعه لتحقيق ذلك . وأعتقد أنه من المهم بالنسبة اليـنا كخطوة أولى أن نبذل قصارى جهودنا لكي نشجع على الإدراك العام والمشارك لأهمية استعادة السلام العام في كمبوتشيا بين الدول المعنية بما في ذلك كل أطراف النزاع في كمبوتشيا . وعلى أساس هذا الاعتقاد اقترحت مرارا وتكرارا عقد مؤتمر تشترك فيه البلدان المعنية بما في ذلك كل أطراف النزاع في كمبوتشيا .

وتمشيا مع هذه الجهود على المدى الطويل ، أود أن استرعي الانتباه إلى المهمة العاجلة التي تتطلب اجراءات فورية في كمبوتشيا . في أمة كمبوتشيا الممزقة نرى أن الملايين من السكان يعانون من المرض ويواجهون خطر الموت جوعا . ودون شك هناك مواقف سياسية متنوعة وآراء مختلفة فيما يتعلق بمستقبل كمبوتشيا . ولكن أيا كان الموقف السياسي الذي نتخذه لا نستطيع أن نتجاهل الملايين من شعب كمبوتشيا الذين يواجهون الموت نتيجة الهلاك جوعا أو المرض .

وأنا مقتنع بأن الاهتمامات الانسانية يجب أن تملو على الاختلافات السياسية ، ومن الأهمية القصوى لكل الأطراف داخل كمبوتشيا وخارجها أن تبذل جهودا متضافرة حتى تحقق لشعب كمبوتشيا الفوـث من الموت ومن المرض اللذين أصبحا جحيما بالنسبة اليهم . ان ما يحتاجه شعب كمبوتشيا الآن ليس الدخول في جدل سياسي ، ولكن يحتاج إلى الغذاء وإلى المواد الطبية . ان مسؤوليتنا كبشر أن نعمل على حصول شعب كمبوتشيا على المؤن التي يحتاجها .

وأود أولا أن أناشد كل أطراف النزاع في كمبوتشيا التعاون لتأمين وصول مؤن الفوـث لمن يحتاجونها . وأدعو بصفة خاصة كل أطراف النزاع إلى أن تتوصل إلى اتفاق فوري مع المنظمات الدولية المعنية بشأن اتخاذ ترتيبات عملية تكفل تنفيذ اجراءات الفوـث بطريقة آمنة وسريعة .

وثانيا ، أود أن أحدث بشدة كل البلدان المعنية أن تبذل كل جهد ممكن لاتخاذ مثل هذه الترتيبات وأن يشارك أكبر عدد ممكن من البلدان ويتعاون في هذه الاجراءات العالمية للغوث .  
 وحكومة اليابان على استعداد للتعاون بأقصى طاقاتها في هذه الاجراءات الدولية للغوث .  
 ويفضل التعاطف الواسع لشعب اليابان مع شعب كمبوتشيا الذي يعاني من الحرمان المأسوي  
 فان حكومة اليابان عازمة على أن تبذل كل ما تستطيع من جهود وتعبئة الموارد الحكومية والخاصة  
 لتقديم هذا الغوث والتعاون في هذا المجال .

حتى وانا أعبر عن هذه الآراء بشأن مشكلة كمبوتشيا وهي أخطر مشكلة في آسيا اليوم ،  
 فان تنفيذ اجراءات الغوث تواجهه مزيدا من التعطيل . ومما يبعث على الأسى العميق التحركات  
 التي بدأت في كمبوتشيا والتي يمكن أن تؤدي مرة أخرى الى تكثيف الحرب هناك .  
 ويجب ألا نسمح بأي اجراء يمكن أن يزيد من خطورة الموقف في كمبوتشيا مهما كانت أسباب  
 مثل هذا الاجراء .

لذلك أحدث بقوة كل الأطراف بما في ذلك فييت نام ، المعنية مباشرة بالنزاع في كمبوتشيا  
 على ممارسة التعقل وضبط النفس ، وأكرر ندائي الى كل البلدان والأطراف المعنية لكي تبذل قصارى  
 جهدها من أجل تحقيق السلام في كمبوتشيا .

ان هنالك مهمة ضخمة تواجهنا في آسيا ألا وهي تخفيف التوترات في شبه قارة كوريا ،  
 والحوار بين الشمال والجنوب في كوريا قد توقف ، والمحادثات الثلاثية التي اقترحها لكوريا الشمالية  
 الرئيس بارك من جمهورية كوريا ، والرئيس كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية لم تؤت ثمارها .  
 وحيث ان بناء السلام الحقيقي والاستقرار في شبه جزيرة كوريا موضوع يبعث على القلق العميق بالنسبة  
 الى اليابان نأمل في أن يستأنف الحوار العميق بين الشمال والجنوب في كوريا في أقرب وقت ممكن .  
 ونحن من ناحيتنا ، سنواصل التعاون مع كل البلدان المعنية لخلق مناخ دولي يمكن أن يؤدي  
 الى تخفيف التوترات في شبه جزيرة كوريا .

ان مشكلة الشرق الأوسط من أخطر المشكلات التي تواجه العالم اليوم .

ان اليابان ترى ان من الضروري ان يكون السلام في الشرق الأوسط دائما وعادلا وشاملا ،  
ولذلك ترى اليابان أن اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل يجب أن تكون الخطوة الاولى نحو تحقيق  
السلام الشامل في المنطقة . ونعتقد أن مثل هذا السلام يجب أن يتحقق عن طريق التنفيذ الكامل  
لقرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ واحترام والاعتراف بالحقوق المشروعة  
للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة .  
ونعتقد أن مستقبل تطورات المفاوضات الجارية الآن بين مصر واسرائيل حول موضوع الحكم  
الذاتي للضفة الغربية وغزة سيكون له أثر خطير على امكانية تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط .  
وانطلاقا من هذا الرأى ، فاننا نأمل أملا وطيدا حتى نتجنب مزيدا من الابطاء في اقامة السلام  
في تلك المنطقة أن يتحقق اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام على أن تعترف اسرائيل  
ومنظمة التحرير الفلسطينية بموقف بعضهما البعض .  
وأدعو بشدة المشتركين في محادثات الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة أن يظهروا شجاعة  
ومرونة في المفاوضات وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة حتى يمكن تحقيق نتيجة مرضية لكل  
الأطراف المعنية .

وفي هذا الاطار ، أود أن أحث اسرائيل على ان تمتنع عن اتخاذ اجراءات يمكن ان تضر بمنـاخ المفاوضات ، مثل انشاء مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة ، والاجراءات العسكرية التي تقوم بها في جنوب لبنان\* .

وان تؤمن اليابان ايماننا راسخا بأن الاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط حيويان للسلام ولرخاء العالم بأسره ، فانها ستواصل وفقا لسياستها المستقلة ، التعاون بنشاط في جهود التنمية لبلدان ذلك الاقليم . وانطلاقا من هذا الاهتمام فاننا نأمل أملا وطيدا في أن السلام العادل والدائم سوف يتحقق في أقرب وقت ممكن .

ان أم افريقيا شركاء حيويون بالنسبة الى اليابان في العمل على اقامة السلام والرخاء . لذلك فمن سياسة بلدى ان يقدم التعاون النشط لبرامج بناء الأمة للدول الأفريقية . ان الموقف في افريقيا يكتنفه الاضطراب في بعض المناطق ، ومن دواعي القلق ، بصفة خاصة ، بالنسبة الى اليابان ان عددا كبيرا من الناس في الجنوب الافريقي ما زالوا يعانون تحت نير التمييز العنصرى . وانني أشعر بالحزن العميق لأن التقدم نحو القضاء على سياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا كان هزيلا جدا .

فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، فان حكومة جنوب افريقيا قد سارت على طريق خطير وذلك بسعيها لتحقيق تسوية داخلية متجاهلة كلية جهود الأمم المتحدة . هذا موقف خطير ويجب ان نعتبره تحديا للمجتمع الدولي . انني أحث جنوب افريقيا بشدة على ان تعيد النظر في سياساتها وأن تتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا عن طريق الانتخابات التي تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة . وأود في هذه المناسبة أن أؤكد مرة أخرى استعداد اليابان لأن تشارك بنشاط وتتعاون مع جهود الأمم المتحدة وذلك لتشجيع انتقال ناميبيا سلميا الى الاستقلال .

وفيما يتعلق بروديسيا الجنوبية ، تأمل اليابان باخلاص في أن الاستقلال تحت حكم الأغلبية الحقيقي سيحقق بطريقة سلمية في أقرب وقت ممكن ، وهي لذلك تقدر تماما الاتفاق الذى تم التوصل اليه في مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث الأخير ، فعلى أساس هذا الاتفاق أؤمن ايماننا مخلصا أن

\* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة



الأطراف المعنية سوف تواصل بروح من التساهل المتبادل محادثات البناء في المؤتمر الدستوري المنعقد حاليا في لندن بهدف اقامة حكم أغلبية حقيقي في روديسيا الجنوبية .

ان أمم أمريكا اللاتينية بالغة الأهمية ونتوقع ان تضطلع بمسؤوليات وأدوار متزايدة في العمل من أجل اقرار السلام العالمي وتحقيق الرخاء .

لقد زرت مؤخرا عدة دول في أمريكا اللاتينية وشعرت بالتشجيع من واقع الجهود التي تبذلها تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبناء الديمقراطية وترسيخها ، وهناك اتجاه متزايد بين أمم أمريكا اللاتينية في البحث عن السلام والرخاء في اطار أعم ، يقوم على التكافل ، يتجاوز الأطر القومية . وأعتقد أن مهمة الأمم في الثمانينات ، ستكون في مناطق أخرى من العالم ، هي ان تتعاون مع أمم أمريكا اللاتينية وهي تجاهد من أجل تحقيق تطلعاتها .

كانت هناك تحركات لتوجيه الانتباه والنقد الى قضايا محددة تتعلق بعمليات بناء الديمقراطية . واني اعتقد ان بناء الديمقراطية في هذه البلدان سيلقى التشجيع والدعم اذا حاولنا ، في الوقت الذي نبذل فيه جهودا مخلصه ، ان نتفهم المواقف التي يتسم بها كل بلد أثناء مساعدتنا له لبناء الديمقراطية .

جنبا الى جنب مع الجهود الرامية الى حل المشكلات الاقليمية المختلفة التي ذكرتها ، فان عملنا الهام هو أن نحقق ، خطوة خطوة ، اجراءات نزع السلاح الممكنة .

لذلك فاني أرحب بتوقيع معاهدة سولت ٢ بواسطة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وأود ان أعبر عن الأمل في أن المفاوضات المقبلة بشأن معاهدة سولت ٣ سوف تؤدي الى مزيد من التقدم المحدد في خفض الكمي والحد النوعي من الاسلحة الاستراتيجية . أود في هذا الوقت أن أوجه نداء قويا ، مرة أخرى ، من أجل دعم النظام الخاص بعدم انتشار الاسلحة النووية ، وأن نقيم في أسرع وقت ممكن نظاما لحظر شامل على التجارب النووية ، ونعمل على تشجيع المفاوضات بشأن نزع السلاح فيما يتعلق بالأسلحة غير النووية بما في ذلك منع استخدام الأسلحة الكيميائية .

ان الجهود التي تبذل في المجالات التي ذكرتها لن تكفي لتحقيق السلام والرخاء العالميين ، فالمشكلات المتعلقة بالاقتصاد العالمي تواجهنا بمهام عاجلة .

فأولا ، ان الاقتصاد العالمي يواجه عددا من المشكلات الصعبة وليست مجرد تلك المتعلقة بالطاقة والتضخم والبطالة . وحتى نعمل على تشجيع التوسع المستقر في الاقتصاد العالمي ، في

هذه الظروف الصعبة ، فمن اللازم ان يسعى كل بلد الى دعم جهوده نحو التعاون الدولي بغية تحقيق رخاء اقتصادى في اطار التوسع المستقر للاقتصاد العالمى بصفة عامة مع ايلاء الاعتبار الى التكافل بين الدول ذات الاقتصاد القومى وبين الاقتصادات العالمية .

وان ندرك كلية المسؤولية والدور اللذين يجب ان نقوم بهما في الاقتصاد العالمى ، فان اليابان ستواصل جهودها لدعم التعاون الدولي بما في ذلك تلك التي تهدف الى فتح الاسواق الداخلية .

وفيما يتعلق بمسألة الطاقة والتي سيكون لها أثرها على مستقبل الاقتصاد العالمى ، أود أن أشير الى انه من الأهمية القصوى للبلدان الصناعية أنه بالنسبة الى الاجراءات العديدة التي تم الاتفاق عليها في طوكيو في مؤتمر القمة الاقتصادية يجب ان تنفذ بالكامل . هذه الاجراءات تتعلق ، بصفة خاصة ، بالحد من واردات النفط ، وكذلك زيادة استخدام مصادر بديلة للطاقة بما في ذلك الطاقة النووية ، وأعتقد ان الحد من استهلاك النفط بواسطة البلدان الصناعية ، بما في ذلك بلدى ، سوف يساعد على دعم الطاقة المتبادلة بين البلدان المنتجة للنفط وبين الدول المستهلكة للنفط وبما يؤدي الى بناء علاقات تعاون بينها فيما يتعلق بالاستخدام الفعال للطاقة وهي مهمة تقع على عاتق جميع البشر .

فضلا عن ذلك ، ولأن مشكلة الطاقة هي مسألة هامة تهتم البلدان في جميع أنحاء العالم ، أعتقد انه سيكون من المفيد للأمم المتحدة ان تبحث عن أفضل وسيلة لمعالجتها . لذلك سوف أتابع باهتمام المبادرات التي سيتخذها الأمين العام السيد كورت فالدهايم حول هذا الموضوع . شمة مجال آخر هام ، ألا وهو بناء الأمة ، وتنمية الموارد البشرية ، والجهود الخاصة بذلك في البلدان النامية . ان التحسين النوعي والتوسع الكمي في التعاون الفني والاقتصادي يجب ان يكون أحد السياسات الهامة في البلدان الصناعية بما في ذلك اليابان . وأود بصفة خاصة أن أشدد على أن هذه الجهود تكتسب أهمية أكثر في هذا الوقت الذى يواجه فيه الاقتصاد العالمى العديد من الصعوبات . وعلاوة على ذلك يجب على البلدان الصناعية ان تبذل جهودا ايجابية لكي تستجيب الى آمال وأمني البلدان النامية من أجل تثبيت صادراتها من السلع الأولية ، ومن أجل التوسع المستقر في سلعها المنتجة وتصديرها .

ان اليابان نفسها بلد آسيوى ، ولكنها تأخرت في الانضمام الى المجتمع الدولي العصرى ، وكان عليها لذلك أن تكافح بعزم حتى تلحق بركب البلدان المتقدمة ، وبالتالي فان اليابان تشعر شعور التعاطف العميق مع رغبات وأمانى البلدان النامية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونحن نؤمن انه من مسؤولية البلدان الصناعية ، بما في ذلك اليابان ، ان تستجيب الى الأمانى المشروعة للبلدان النامية فيما يتعلق بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

ووفقا لهذا ، فان من سياسة اليابان الاساسية ان تتعاون قدر استطاعتها مع البلدان النامية ، في جهودها واعتمادها على الذات ، لتشجيع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والحقيقة ان اليابان تبذل جهودا لمضاعفة مساعداتها الرسمية للتنمية خلال ثلاث سنوات ، وتعمل من أجل تقديم المساعدة بلا شروط ، وكذلك تخفيف شروط المساعدات . وفي النهاية فقد اتخذت دورا نشيطا في اقامة الصندوق المشترك ، وكل هذا يتمشى مع سياستها الخارجية الاساسية . وستواصل اليابان الابقاء على هذه السياسة الاساسية ، كما تعتمزم بذل المزيد من الجهود لزيادة حجم مساعداتها الرسمية للتنمية ، وتحسين معدل هذه المساعدات ، مما سيؤثر على اجمالي الناتج القومي .

ومن أجل حل المشكلات بين الشمال والجنوب ، فنحن في حاجة الى مواصلة الحوار ، وفي تقديري أن الاونكتاد الخامس الذي عقد في شهر أيار/مايو الماضي كان عملية هامة ، وذلك لاعطاء وجهة جديدة للحوار بين الشمال والجنوب ، على اساس الاتفاقية الخاصة بالعناصر الاساسية للصندوق المشترك . وعن طريق هذا الحوار ، فان ادراكا متزايدا لعلاقات التكافل والتكامل بين الشمال والجنوب ، يجب ان يتطور من واقع نظرة على المدى الطويل ، بما يرسى اساس التعاون الحقيقي ، وفي رأبي ان هذا مطلب اساسي لايجاد حل لهذه المشكلة .

وعلى أساس هذه الاعتبارات ، فاننا نعتقد انه من المهم ان تتضمن استراتيجيتنا الجديدة التي نحن على وشك صياغتها ، تحديد أهداف جهود المجتمع الدولي ، لتشجيع التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، وبهذا المعنى فان استراتيجية التنمية الدولية الجديدة يجب ان تسهم فيها الجهود المشتركة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

وعلاوة على ذلك ، فان استراتيجية التنمية الدولية الجديدة يجب ان تصاغ على اساس اعتبارات واقعية عملية ، مع الاهتمام بالاعتبار الواجب وهو الخاص بالتخفيف من الفقر المدقع والذي يقال انه مازال يؤثر على اكثر من ٨٠٠ مليون نسمة في كل انحاء العالم ، وبطريقة تمكن البلدان المتقدمة نسبيا من اعراز مزيد من التقدم ، وبذلك تسهم في توسيع مجالات الاقتصاد العالمي ايضا . واخيرا ، اود ان اتحدث قليلا عن الاجراءات التي تهدف الى دعم دور الامم المتحدة في المحافظة على السلام الدولي .

انها لحقيقة يؤسف لها ان الدور الذي لعبته الامم المتحدة حتى الان في المحافظة على السلام العالمي يقل كثيرا عن اهدافها الاساسية .

وسيكون من الصعب ان نحاول ان نغير ، دفعة واحدة ، الطريقة التي عملت بها الامم المتحدة منذ انشائها ، من أكثر من ثلاثين عاما . ومع كل فان دور الامم المتحدة يجب ان يتوسع حتى يلبي الاحتياجات المتغيرة للمجتمع الدولي ، حيث نجد ان التكافل الدولي يتطور ، والحاجة الى التعاون والانسجام الدولي اصبحت مطلبا ملحا .

وكل ذلك كخطوة اولى في توسيع دور الامم المتحدة للمحافظة على السلام الدولي . وأود ان اقترح تدعيم الجهود الخاصة بتقضي الحقائق فيما يتعلق بالمنازعات الدولية . فاذا ارادت الامم المتحدة ان تسيطر على المواقف التي تنطوى على منازعات دولية ، وتقدم للمجتمع الدولي حقائق موضوعية ، فانها ستتمكن عن طريق مخاطبة الرأى العام العالمي مباشرة من ممارسة الضغط على البلدان المعنية ، وبذلك تعمل على تسهيل ايجاد تسوية للمنازعات .

فمثلا ، لو سمحتم لي ان اقترح الان اجراء يتبع ، فأقول انه في كل وقت يقع فيه نزاع يجب ان يعين ممثل للامين العام في المنطقة لفترة ما ، لكي يبحث عن الحقائق ، ويتقدم بتقرير دورية الى الامين العام . ان الحاجة الى مثل هذه الاجراءات يمكن ان نتفهمها حينما نفكر فيما حدث في الهند الصينية في العام الماضي .

ولذلك ، أعتقد انه يجب على الامم المتحدة ان تستفيد بأقصى ما تستطيع ، من مهام تقصي الحقائق التي تقع على الاجهزة المختلفة بموجب ميثاق الامم المتحدة . وبهذه الطريقة فان الامم المتحدة ستتمكن من تقصي الحقائق ، التي يمكن ان تعتبر اساسا للمداولات في المنظمة الدولية . وأود أن أوضح بصفة خاصة ان هذا الامر يمكن ان تبدأ فيه الامم المتحدة منذ اليوم اذا رغب في ذلك السادة الاعضاء .

وكما قلت من قبل ، فاني مقتنع بأنه حفاظا على علاقات التكافل بين البلدان والاقاليم لكي تستمر في النماء ، فان مهمتنا في الثمانينات هي وضع اساس للتعاون الدولي ، الذي يمكن ان يؤدي الى السلام والرخاء الدوليين . وهذه مهمة بالغة الصعوبة ، ولكن الان مع وجود اسلحة قادرة على القضاء على كل البشر ، ومع الاعتراف بأن الموارد الطبيعية والمجال لا استخدامها

محدود ، فان شعب كل بلد يجب ان يعتبر سلامه ورخاءه لا ينفصل عن سلام ورخاء العالم . وعلى كل بلد ان يدرك مسؤوليته ، وأن يقوم بدور نشيط وفقا لذلك لتحقيق هذا الهدف المشترك للبشرية . هذا في رأيي هو الطريق الوحيد المفتوح أمام المجتمع الدولي .

وبالتأكيد ، فان هناك عددا كبيرا من المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي ، بما في ذلك المشكلات بين الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب ، وبين الامم الصناعية .

وانني مقتنع بأن ايجاد الحلول لكل هذه المشكلات يمكن التوصل اليه اذا امتنع كل بلد عن اتخاذ مواقف المواجهه والاصرار على آرائه ومصالحه ، وأن يدخل في مناقشات بقلب مفتوح من أجل الهدف المشترك لتحقيق السلام والرخاء العالميين ، وهو أمل قديم للبشرية . وأعتقد ان رغبة كل بلد في أن يجعل نفسه متفتحة لكل هذه المناقشات ، ستتيح لنا السبيل لتحديد الطريق الذي يسير عليه المجتمع الدولي في الثمانينات .

وفي الختام ، أود أن أؤكد من جديد ايماني في قدرات الانسان وعقله وحكمته ، وعلى أساس هذا الايمان ، فانني واثق - ونحن نتطلع الى عقد الثمانينات - من ان آفاق المجتمع الدولي مشرقة .

السيد راليس (اليونان) (الكلمة بالفرنسية) : بكثير من الغبطة أتوجه اليكم ،

سيدى الرئيس ، بأحر التهنية من وفد اليونان لانتخابكم الاجماعي لذلك المنصب الرفيع ؛ منصب رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة .

وخلال السنوات الطويلة التي شغلتم فيها منصب الممثل الدائم لبلدكم في هذه المنظمة ، فانكم ، وفي مناسبات عديدة ، قد اثبتتم صفاتكم الممتازة كدبلوماسي وكرجل دولة .

ان افريقيا ، وهي قارة تلعب دورا هاما في أنشطة الامم المتحدة ، وتنازانيا وهي بلد ترتبط بها بلادى بأفضل العلاقات الودية ، ما كان يمكن لها ان تختار ممثلا افضل منكم ، لرئاسة اعمال هذه الهيئة التي تعكس اكثر من غيرها ، الطابع العالمي الذي تطلعت اليه الامم المتحدة منذ انشائها .

وأود في الوقت ذاته ان اعرب للرئيس السابق للجمعية العامة السفير انداليسيو لبيفانو عن تقديرنا للكفاءة التي ادار بها اعمال الجمعية العامة خلال فترة عصيبة مليئة بالمشاكل . ويسعدني ايضا مرة اخرى ان اتوجه بتهنئة مخلصه وان اعرب عن عرفان وفدنا العميق لاميننا العام لجهوده التي لا تكل واخلاسه في ممارسة مهمته الصعبة والهامة للغاية في الوقت نفسه . ان النجاحات الكبيرة التي يستطيع الدكتور فالد هايم ان يفخر بها .

وأخيرا اود ان ارحب بسانت لوسيا بحرارة بالغة . لقد اضيفت هذه الدولة الى ذلك العدد الكبير من الدول الفتية النشطة التي اصبحت اعضاء في منظماتنا خلال السنوات القليلة الماضية . ان الشهور الاثني عشر التي انقضت منذ افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة شهدت احداثا كثيرة ، وتقييم هذه الاحداث ، لا يشجعنا - لسوء الحظ - تشجيعا كثيرا ، فالى جانب بعض التطورات الايجابية نلاحظ جهودا بالنسبة لمعظم المشاكل التي تشغل العالم ويعود معظمها الى سنوات كثيرة مضت ، ومن ناحية اخرى فان بؤرا جديدة للتوتر قد اضيفت الى الازمات الحالية بحيث ان السلم اصبح مهددا اكثر من مرة ، وذلك في وقت نجد فيه ان الانسانية يجب ان تواجه مشاكل تتعلق بالانسانية بأسرها ويتوقف على حلها بقاء الانسانية ذاته .

في الشرق الاوسط ، وهي منطقة بالغة الهمية بالنسبة لبلادى بسبب قربها الجغرافي منا واساسا بسبب روابطنا الاخوية مع اشقائنا العرب ، نجد ان حالة الركود مستمرة وموقف بلادى فيما يتعلق بهذه المشكلة معروف جيدا ، فلقد كنا دائما ولا نزال نحيد التطبيق الكامل للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي اصدره مجلس الامن ، وكذلك القرارات الاخرى ذات الصلة التي اتخذها مجلس الامن واتخذتها الجمعية العامة والتي تطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧ ، فضلا عن حق كل دول المنطقة في ان تعيش في سلم في داخل حدود آمنة معترف بها . وفي الوقت نفسه نؤمن بأن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما فيسي ذلك حقه في تقرير المصير وفي وطن له لا بد وان يعترف بها في اطار تسوية عامة شاملة .

وفي ضوء هذه المبادئ وتطبيقها الفعال ننظر الى معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ونعتقد في واقع الامران كل جهد في اتجاه التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات لمشكلة الشرق الاوسط لا بد وان يشجع خاصة اذا ما سمعت الى تطبيق تلك المبادئ في اطار حل شامل . ولكن

في الوقت نفسه من الضروري تجنب اي عمل قد يكون من شأنه زيادة الموقف سوءاً وجمعـ الموقف في المنطقة اكثر صعوبة .

وفي هذا السياق لا يمكننا الا ان نعرب عن اسفنا لسياسة الاستيطان التي تنتهجها حكومة اسرائيل في الضفة الغربية لنهر الاردن وفي غزة ومرتفعات الجولان ، وبنفس الروح نعرب عن الاسف للهجمات المسلحة على اراضي لبنان ونوجه نداءً لوضع حد لكل اعمال العنف في لبنان . ودون رغبة في الدخول في تفاصيل هذه المشكلة المعقدة فلابد ان نكرر هنا ايماننا بأن حل هذه المشكلة يكمن في الاحترام الكامل لوحدة اراضي لبنان واعادة سلطة الحكومة اللبنانية على كل الاقليم اللبناني . وفي الوقت ذاته نود ان نعرب عن تقديرنا للعمل الذي انجزته قوات الامم المتحدة في الجنوب اللبناني .

الا أن الشرق الاوسط ليس هو الجزء الوحيد من العالم الذي تستمر فيه المواجهة والذي نجد فيه ان الجهود الرامية الى تسوية سلمية للمنازعات بقيت حتى الان بغير نتائج ملحوظة ، فالجنوب الافريقي مثل صاخ آخر ، ذلك ان الخطة التي وضعتها الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الامن في السنة الماضية وقد متهما الى الاطراف المعنية لتمكين شعب ناميبيا من أن يحقق استقلاله الحقيقي لم تتوصل حتى الان الى تحقيق التقارب بين وجهات النظر المتعارضة ، وذلك رغم قبولها من جانب كل من جنوب افريقيا وسوايو ودول الخط الاول الافريقية .

فيما يتعلق بهذه النقطة ايضا فان موقف بلادى واضح وجلي . ان اية ولاية لجنوب افريقيا على ناميبيا توقفت عندما وضعت الجمعية العامة حدا لوصاية جنوب افريقيا على الاقليم . والالتزام الوحيد لحكومة جنوب افريقيا - وهذا التزام حتمي وواضح - هو ان تتعاون مع اجهزة الامم المتحدة المختصة ، واقصد بها مجلس ناميبيا ، من أجل نقل السلطة الى ممثلي شعب ناميبيا . هؤلاء الممثلون لشعب ناميبيا يجب ان يحددوا من خلال انتخابات حرة في ظل رقابة دولية وباشتراك من جانب كل القوى السياسية الناميبية بما في ذلك سوايو .

في الوقت نفسه فان حكومتي تدين بقوة بالغة الهجمات الجوية والتدخلات العسكرية ضد الدول المجاورة لانها تشكل اساءة لا استخدام التفوق العسكري لجنوب افريقيا وتمثل انتهاكا صارخا لاهم واخطر مبادئ ميثاق الامم المتحدة واكثرها قدسية .



وعلى النقيض مما يحدث في ناميبيا ، فان التطورات الاخيرة في زمبابوى تطورات واعادة ،  
فالقرارات التي اعتمدها مؤتمر القمة لدول الكومنولث في لوساكا يمكن ويجب ان تكون اساسا لانشاء  
نظام يعطي السلطة للاغلبية ويضمن في الوقت نفسه حقوق الاقلية البيضاء . ويعدونا الامل فسي  
أن المؤتمر الدستوري المعقود حاليا بفضل الجهود الحميدة لحكومة بريطانيا وباشتراك الاطراف  
المعنية سوف يكمل بالنجاح .

واخيرا ، وفي ختام هذا الاستعراض للموقف في الجنوب الافريقي ، اشير مرة أخرى الى  
الفصل العنصرى الذى يعد وصمة . وان ادانتنا لهذا النظام الذى يتعارض مع أبسط مبادئ  
كرامة الانسان ، ادانة واضحة وجلية .

مازال نزع السلاح يعتبر ضرورة حتمية بالنسبة للانسان ، ويكفي ان نفكر في حجم الموارد  
التي يمكن ان توضع في خدمة قضايا اكثر نبلا مثل تطوير الدول الاقل حظا وضرورة التنفيذ بنـفس  
ما تأجيل للمبادئ والاجهزة اللازمة لنزع سلاح واسع النطاق على قدر الامكان . ويسعدني أن  
الاحظ ان الاتفاق الذى وقع خلال مايو الماضي في فيينا من جانب رئيسي اكبر دولتين نوويتين  
في العالم تمثل خطوة على الطريق الصحيح .

ومن جانبنا ، فان موقفنا في هذا الشأن معروف تماما . ان الخفض التدريجي والمتوازن للأسلحة النووية بغية القضاء الكامل عليها يجب أن يمتد إلى جنب مع خفض مشابه في الأسلحة التقليدية ، على أن مثل هذا الخفض يفترض سلفا ضرورة تعزيز الشعور بالأمن لدى مختلف الدول ، وبصفة خاصة الدول الصغيرة . لأن أية دولة تشعر بأنها مهددة ليس أمامها من خيار سوى أن تسلح نفسها مهما ترتب على ذلك من تضحيات . والمطلوب ان هو أن نعزز التسوية السلمية للمنازعات بين الدول ، والأجهزة اللازمة والضرورية لهذا الشأن موجودة وهي منصوص عليها في الميثاق أو تنبع منه ، فاذا ما لزم الأمر يمكن أن تعزز أو تحسن ، ولكن من الناحية الأساسية ، فان كل الدول صغيرها وكبيرها يجب أن تقبل ، واذا ما لزم الأمر يجب أن تجبر على أن تقبل الموافقة على نية التهديد باستخدام القوة أو استخدامها من أجل تنفيذ آرائها .

وفي هذا السياق ، قد يكون من المناسب أن نذكر بالمبادرات المختلفة التي ترمي إلى الحفاظ على السلم والاستقرار في العالم ، ومن بينها المبادرة المتعلقة بعدم اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية . ان اللجنة الخاصة المكلفة بوضع نص لاتفاقية تحقق هذه الغاية عقدت دورة مشورة ، وأعدت تقريرا وضع في جدول الدورة الحالية للجمعية العامة ، واليونان وهي عضو في هذه اللجنة على استعداد لأن تبحث بتعاطف أية عملية متابعة قد يعهد بها إليها بالنسبة إلى هذا التقرير وأية مبادرة أخرى يمكن أن تؤدي إلى نتائج مشابهة . واننا ان نعمل مخلصين لمبادئ الميثاق نؤمن ايماننا راسخا بأن القوة لا يمكن أن تستخدم الا لأغراض الدفاع المشروع عن النفس وذلك عند ما تستنفذ الأساليب الأخرى لمنع العدوان .

واحترام حقوق الانسان يجب أن يكون من المشاغل الغالبة للأمم المتحدة . واليونان حيث نشأ مفهوم حماية الأفراد من اساءة استخدام السلطة منذ ٢٥ قرنا ، تطمح إلى أن تكون في مقدمة النضال لتحقيق هذه الحقوق كما حددتها مجموعة من الصكوك القانونية الدولية وبصفة خاصة الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ولهذا ، فاننا نعارض أي انتهاك لحقوق الانسان سواء ظهر في اطار دولة أو فرض من الخارج بقوة السلاح .

وإذا كان هناك شعب نجد أن حقوقه الأساسية قد وطئت بالأقدام خلال السنة الماضية ، فإن هذا الشعب هو شعب قبرص . ان وجود ٢٠٠ . ٠٠٠ لاجئ بعد خمس سنوات من غزو الجزيرة من جانب قوى أجنبية يعد شاهدا مؤلما على ذلك . ويصدق نفس الشيء على حوالي ٢٠٠٠ من الأشخاص اختفوا ولا نعرف مصيرهم ، والاتفاق الذي تم التوصل اليه حول هذه النقطة الأخيرة خلال أيار/ مايو فيما بين رئيس جمهورية قبرص ورئيس الطائفة القبرصية التركية الخاص بإنشاء لجنة تحقيق وفقا للقرار 33/172 للجمعية العامة يسمح لنا بالأمل في أن يكون من الممكن في النهاية أن نعرف مصير هؤلاء الافراد ومن بينهم هناك عشرات من المواطنين اليونانيين . ومن سوء الحظ ان هذا الاتفاق ظل حتى اليوم حبرا على ورق ، والزعماء القبارصة الاثراك لم ينقلوا حتى الآن الى الأمين العام قبولهم الرسمي لانشاء لجنة التحقيق هذه .

وانني أريد الدخول في تفاصيل مشكلة قبرص في مرحلة لاحقة من بياني ، ولكن هذه الجوانب الانسانية التي ذكرتكم بها آنفا تستحق فيما أظن حلا سريعا بعيدا عن أية تسوية سياسية ، وبشكل مستقل عن مثل هذه التسوية السياسية ، خاصة وأن سلسلة من القرارات لمنظمتنا طالبت بذلك .

والآن سوف أتحدث بايجاز عن بعض المسائل الاقتصادية ، أولا وقبل كل شيء لا بد لنا وأن نحيط علما بالمشاركة المتزايدة روما من جانب منظمتنا فيما يتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد هدفه النهائي القضاء على الفوارق الهائلة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، والتوصل الى توزيع أفضل للثروة على كوكبنا ، وأن نضمن لكل سكان هذا الكوكب مستوى معيشيا الى جانب أنه يوفر الحاجات المادية يمكن البشر من تطوير امكانياتهم الفكرية ويضمن حرياتهم الأساسية لأن هذه لا يمكن أن تعيش في عالم من الحرمان .

ومن الأحداث الكبرى هذا العام في المجال الاقتصادى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبينما النتائج لم تكن طيبة كما كنا نتمنى الا أنها رغم ذلك تمكنا من أن نجد الجهود من أجل مزيد من التحرير للتجارة الدولية ، بينما في عدد من الحالات حدث خفض للخلافات بين مجموعات الدول المختلفة التي شاركت في أعمال المؤتمر فضلا عن ذلك يجب ألا يفيب عن بالنسبة

الموقف الاقتصادي السيء في العالم ، الأمر الذي يجعل من الصعب بشكل أكبر التوصل الى حل لمشاكل مثل التضخم واصلاح النظام النقدي الدولي . . الخ . وفيما يتعلق بالأهداف الرئيسية للمؤتمر ، فان بلادى تنظر بكثير من التعاطف الى أية مبادرة تميل الى التخفيف من مصير البلدان الأقل حظا ، وعلى سبيل المثال ، أن يتم ذلك من خلال انشاء صندوق من أجل تحقيق استقرار أسعار السلع الأولية . ان اليونان استطاعت خلال السنوات الثلاثين الماضية أن تتخذ خطوات هائلة في اتجاه التنمية مصممة على مواصلة القيام بدورها سعيا وراء تحقيق هذه الأهداف .

وفي سياق مصالحننا الخاصة واهتماماتنا بمشاكل التنمية ، فلقد شاركنا بنشاط في الاجتماعين الدوليين الأخيرين ، مؤتمر فيينا للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، والدورة الثالثة للجنة الجامعة . هناك أخيرا موضوع نجد أن آثاره الاقتصادية البعيدة المدى لا تقل عن جوانبه القانونية والسياسية ، وأشير هنا الى مؤتمر قانون البحار وكما هو معروف عقد دورتين هذا العام ، ان الطريق الذى قطعه المؤتمر منذ بدايته مرض بشكل عام . ودون رغبة في التقليل من تعقيد المشاكل التى ينبغى أن تحل ، أقول أن حل هذه المشاكل لا يبدو أكثر صعوبة من العقبات التى تم التغلب عليها حتى الآن على شرط أن تبدى كل الدول رغبة في التوصل الى حلول وسط . فالمصالح التى يبحثها هذا المؤتمر بالغة الأهمية ولكن الفوائد التى سوف ينعم بها البشر من ابرام اتفاق عالمي التطبيق تستحق الجهود والتنازلات الضرورية اللازمة للوصول الى ذلك .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أشير الى الموقف في قبرص الذى لا يزال مثيرا للانزعاج الشديد . فبعد خمس سنوات من غزو الجزيرة وهو الغزو الذى سمي " عملية سلم " ، فان قوات الاحتلال الأجنبي لا تزال هناك ، والقرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن لا تزال حبرا على ورق . وجمهورية قبرص وهى دولة عضو في منظماتنا مستقلة وذات سيادة لا تزال محرومة من ممارسة سيادتها على ما يقرب من ٤٠ في المائة من أراضيها .

وهناك حوالي ٢٠٠ ألف لاجئ يعيشون بعيدا عن ديارهم ، وفي نفس الوقت لم تتوقف عملية توطين المواطنين القادمين من تركيا ، بل انها قد ازدادت فيما يبدو ومؤخرا .  
وفي ظل هذه الظروف ، فان الأمل في التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة قد بدا أكثر قتامة وأصبح يتوقف على المحادثات بين الطائفتين تحت اشراف الأمم المتحدة . والمبادرة التي اتخذها مرة أخرى أميننا العام الدكتور كورت فالدهايم نجحت في التاسع عشر من أيار/ مايو هذا العام لأن اجتماع الرئيس كيريانو مع رئيس الطائفة القبرصية التركية السيد دنكاش أدى الى اتفاق من عشرين نقاط يكون أساسا لاستئناف المفاوضات بين الطائفتين .

ولكن للأسف يبدو أننا قد تعجلنا الفرحة ، ذلك ان القبارصة الاتراك شعروا أن اتفاقية ١٩ أيار/ مايو التي وضعت نهاية لموضوع فاروشا لا يناسبها واختار هذا الفريق أن يدمر هذا الاتفاق . وبالتالي وضع شروطا مسبقة وقد تم تساؤلات كثيرة وضعت بشكل يجعل اجراء حوار جديد شيئا بعيد الاحتمال بل مستحيلا .

ولأن هذه الشروط المسبقة وهذه الاسئلة تهدف الى الحصول على تنازلات حول الأمور الجوهرية حتى قبل أن تبدأ المفاوضات ، فهي تهدف الى أن تفرض على ضحية العدوان مفهومها يجعل من الممكن انشاء أساس لتقسيم الجزيرة اذا ما حانت الفرصة ، وبالتالي فليس من المستغرب ان رفضت حكومة قبرص الموافقة على أن تعرض للخطر بقاء قبرص كدولة موحدة ومستقلة وذات سيادة ، حتى قبل بدء المفاوضات ،

ماذا نستطيع في ظل هذه الظروف الا أن نعرب عن قلقنا ، ولا تزال القرارات العديدة لمجلس الأمن وللجمعية العامة موضع تجاهل من جانب واحد ؟ كيف لا يمكننا ان نعرب عن قلقنا العميق بسبب الذرائع والخداع الذي يتمثل في وضع عقبات أمام استئناف الحوار ؟ نحن نعرب عن الأمل الوطيد أنه في ظل هذه الظروف فان الجمعية العامة سوف تطالب بالاستجابة لصوتها .  
اخيرا فانني اؤكد للجمعية ان حكومتي سوف تواصل تأييد حكومة قبرص ، والجهود التي لا تكلل للأمين العام حتى يمكن التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة في اطار قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

اللورد كارنغتون ( المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية )  
 ( الكلمة بالانكليزية ) : هذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بالتوجه بالحديث الى الأمم المتحدة . ولكن ما من شخص عاش ال ٣٤ سنة الاخيرة دون ان يكون على علم بوجود الأمم المتحدة ، أو بما حققته وبما عليها أن تحققه .

لقد كان هناك ٥١ عضوا مؤسسا للأمم المتحدة ، والآن بلغ عددهم ١٥٢ عضوا ، وفي الاسبوع الماضي رحبنا بسانت لوسيا - وهي اقليم كان تابعا لبريطانيا - بصفتها العضو ١٥٢ . انني اهنيء شعب وحكومة سانت لوسيا على تحقيق استقلاله الكامل . ان تضاعف عضوية المنظمة ثلاث مرات يرجع الى حل الامبراطوريات الاستعمارية السابقة . ان المملكة المتحدة عملت لصالح هذا الاتجاه وليس ضده ، وفي هذا الشهر فجعنا في بلدنا بوفاة اللورد مونتباتن الذي كان أحد رواد تصفية الاستعمار . ومنذ العام الماضي ، وفي الجمعية العامة بالاضافة الى سانت لوسيا حققت جمهورية كيريباتي استقلالها ، واننا نتطلع الى انضمام سانت فنسنت اليهما في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر . ان سياستنا لا زالت هي الاستجابة لرغبات شعوب الاقاليم القليلة التي ما زالت تابعة لنا ، وذلك وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . وبالتالي سنواصل اعطاء تأييدنا وتشجيعنا لأي اقليم من هذه الاقاليم يسعى الى الاستقلال ، وعندما تكون هناك صعوبات فلن نألو جهدا للقضاء عليها . ونحن نرغب في ان تستقل بليز بالذات في أقرب فرصة ممكنة .

ان حل الامبراطورية البريطانية قد أدى بنا الى الانضمام الى المؤسسات الجديدة واما الى انشائها . وانني اؤيد ما قاله رئيس المجموعة الأوروبية الذي تحدث بعد ظهر اليوم . وهناك ايضا الكومنولث وكثيرا ما يشار اليه على انه ساحة للحديث . واذ كنا نبحث عن مثلٍ لجدوى هذه الساحة فلننظر الى اجتماع الكومنولث الذي انعقد في لوساكا منذ شهرين . ان الحديث هناك قد أدى الى المزيد من التفهم بين الدول المعنية ، وبعد ذلك أدى الى اتخاذ اجراءات فعالة لحل مشكلة روديسيا .

وخلال الاسبوعين الاخيرين ، فان الحكومة البريطانية أجرت مفاوضات مكثفة حول روديسيا ، وهذه المفاوضات ما زالت مستمرة ، ولكنني رأيت انه من المناسب أن أحضر الى نيويورك لاحاطة الجمعية العامة علما بالمرحلة التي وصلنا اليها .

انني لا أنوى ان استعرض تاريخ مشكلة روديسيا الذى يرجع الى ١٤ عاما مضت ، لأكىل اللوم لطرف أو أعلن براءة الطرف الآخر . ولكنني أود ان أبرز من البداية نقطة واحدة ، ألا وهي انه طوال تطورات ومنعطقات مشكلة روديسيا الصعبة ، فان بريطانيا لم تستجب أبدا لاغراء التخلي عن مسؤولياتها تجاه هذا البلد التعيس ، وترك الأغلبية والأقلية على حد سواء نهبا لحرب لانهاية لها . ان اسلوب الحكومة البريطانية مبني على العزم على الاضطلاع بمسؤولياتنا تجاه روديسيا . وعندما تقلدت حكومتي السلطة في شهر أيار/مايو من هذه السنة ، واجهنا وضعاً جديداً في روديسيا ، بالرغم من وجود مظاهر مألوفة ومحزنة . ان حقيقة التغيير الى الأفضل ، والتي تجسدت في الانتخابات التي دارت في شهر نيسان /ابريل من هذه السنة على اساس صوت لكل فرد ، قد كثر النقد حولها . ولكن الحقيقة انها أدت الى تشكيل برلمان وادارة أغلب أعضائها ينتمون الى مجتمع الأغلبية ، وتحت رئاسة أحد أعضاء هذا المجتمع . ويعتبر ذلك خطوة هامة نحو تنـاول المجتمع الأبيض عن وضعه المتميز ، وان حكومتي عازمة على البناء فوق هذه اللبنات وبذل مزيد من الجهود للوصول بروديسيا الى الاستقلال في ظل الاعتراف والقبول الدوليين .

ولكن الجبهة الوطنية لم تشارك في انتخابات شهر نيسان / ابريل واستمرت الحـرب . والدستور الذى جرت بمقتضاه هذه الانتخابات كانت فيه أوجه نقص معينة ، غير ان شجب هذه الانتخابات من شأنه احباط المزيد من التغيير ، فهناك حاجة الى اجراء ملح ومبتكر لاستغلال الفرصة التي اتاحت للتوصل الى تسوية تكون مقبولة على الصعيد الدولي ، ونأمل ان تضع حدا للحرب .

ومع ذلك فان الجهود التي بذلت في الماضي لحل النزاع في روديسيا قد بينت انه من الضروري التحرك خطوة خطوة لارساء أسس قوية وسليمة للمفاوضات .

لذلك أجرينا فورا سلسلة من المشاورات المكثفة مع كافة الأطراف المعنية بالنزاع لتحديد عناصر الحل ، وتحدثنا الى قادة الكومنولث وزعماء دول الخط الأول والجبهة الوطنية وأطراف سالزبوري . وبقينا أيضا على اتصال وثيق بأصدقائنا وحلفائنا وأخذنا آرائهم في اعتبارنا . ولقد كانت هذه المشاورات قيمة للغاية حيث شكلت أساسا قويا لأسلوبنا الحالي في التسوية .

ولقد استخلصنا من هذه المفاوضات نتيجتين هما ، الأولى : قد كان هناك اعترافا عاما بمدى التغييرات التي طرأت على روديسيا ، بالرغم من أوجه النقص التي ميزت دستور سالزبوري ، والثانية : الاقتناع الجماعي بأنه يجب بذل المزيد من المحاولات لاشراك جميع أطراف النزاع في محاولة لايجاد حل . وان أى حل يجب أن ينبع من المملكة المتحدة باعتبارها السلطة المسؤولة .

وكانت المرحلة التالية هي اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث في لوساكا ، حيث أرسيت هناك خطط منهجنا الحالي لايجاد حل للمشكلة . وفي لوساكا نوقشت مقترحاتنا لايجاد حل وقبلها قطاع كبيرا من المجتمع الدولي بما في ذلك ثلاث دول من دول الخط الأول . وأود أن أشيد هنا برؤساء الحكومات الذين حضروا اجتماعات لوساكا للموقف البناء والمعاون الذي اتخذوه جميعا أثناء مناقشاتنا لمشكلة روديسيا ، وأشيد بصفة خاصة بالرئاسة الحكيمة للرئيس " كاوندرا " الذي قدم مساهمة كبيرة لانجاح مؤتمر لوساكا . ان جوهر اتفاق لوساكا بشأن روديسيا كان قبول دول الكومنولث للمسؤولية الدستورية للحكومة البريطانية في منح الاستقلال القانوني لروديسيا على أساس حكم الأغلبية الحقيقي .

وفي مفاوضاتنا مع أطراف سالزبوري ومع الجبهة الوطنية ، استرشدنا دائما بالمبادئ المحددة في لوساكا ، وكانت مهمتنا الأولى هي التوصل الى اتفاق بشأن دستور للاستقلال مطابقا للدساتير التي منحنا بمقتضاها الاستقلال للعديد من الاقاليم الاخرى التي كانت تابعة فيما مضى لبريطانيا . وليس هناك داع لأن نزع انه في اطار الظروف التاريخية الخاصة لروديسيا كانت هذه المهمة سهلة ان التوصل الى حل توفيقى لهو أمر ضرورى وحتي بالنسبة لكلا الطرفين . ولقد حصلنا فعلا على اتفاق أطراف سالزبوري من حيث المبدأ ، على اقتراحات بريطانيا فيما يتعلق بالدستور . ولقد كان هذا اقارارا جريئا لوفد الأسقف موزوربيرو .



لقد احرزنا تقدما هاما بالنسبة لبعض النقاط التي ناقشناها مع زعماء الجبهة الوطنية .  
ويجب على جميع الأطراف أن تواصل جهودها للابقاء على الدفعة التي أعطيت لهذا المؤتمر حتى  
تتضائل هذه المكاسب التي تحققت حتى الآن . وسوف تقع مسؤولية جسيمة على أى شخص لا يستجيب  
لهذه الفرصة المتاحة للتوصل الى تسوية عادلة لصالح شعب روديسيا تؤدي الى القبول الدولي والى  
انهاء الحرب . ولا شك ان هناك صعوبات كثيرة تكمن في مجال التفاوض قبل أن نتمكن من اقامة  
مجتمع مستقل وديمقراطي يستطيع شعب روديسيا أن يعيش في ظله في أمن وسلم مع بعضه البعض ومع  
جيرانه . وانني لا أقلل من شأن المصاعب التي يجب أن نتغلب عليها ، لكن يحدوني الأمل في انه  
لن يمر وقت طويل حتى تتمكن حكومة بريطانيا وبرلمانها من منح الاستقلال القانوني لروديسيا على  
أساس حكم الأغلبية الحقيقي ولقد فشلت فيما مضى العديد من المحاولات التي بذلت في هذا الصدد .  
ويحدوني الأمل في اننا عما قريب سنرحب بدولة زيمبابوي المستقلة في هذه الجمعية كعضو كامل في  
الأمم المتحدة .

ان ناميبيا هي أقليم آخر يجب أن نحاول ايجاد حل مقبول دوليا لمشكلته عن طريق الانتخابات  
الحرّة والصريحة وليس عن طريق اراقة الدماء . ان الدول الخمس ، في مشاوراتها مع الأمين العام ،  
قد أكدت على البحث عن حل يفتح الطريق لوصول " مجموعة الأمم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال "  
الى ناميبيا . وهناك مشاورات تدور حاليا حول تفاصيل الترتيبات التي يجب أن تتخذ من جانب  
الأطراف المعنية ، لخلق منطقة منزوعة السلاح . ان فكرة انشاء مثل تلك المنطقة قد اقترحها الرئيس  
الراحل " نيتو " ، الذي أسفنا جميعا أشد الأسف لوفاته . ان هدفنا هو التوصل الى اتفاق عاجل  
شامل لتحديد ميعاد لوقف اطلاق النار وبدء المرحلة الانتقالية لتحقيق الاستقلال ، وهذا يتطلب  
حسن النية والمرونة من جميع الأطراف المعنية .

ان ناميبيا وزيمبابوي روديسيا ، هي القضية الملحة حاليا في الجنوب الافريقي ، لكن في  
المدى الأطول فان الاستقرار في تلك المنطقة المضطربة يتوقف على جنوب أفريقيا كله . اننا نشترك  
المجتمع الدولي في بنفضه للفصل العنصري . فهو ليس سياسة عادلة أو قابلة للتنفيذ . لكن هل  
ستتجح التهديدات وسياسة العزل في التوصل الى التغييرات التي نود أن نراها ؟ اننا في الحكومة  
البريطانية نشك في هذا . ونحن نعتقد أن أفضل أسلوب هو قبول قيام جمهوريات تتكون من مجتمعات

تساعد على حل هذه المشاكل التي لم يسبق لها مثيل . ونحن نقدم مساعدتنا للقادة من جميع الأجناس للعمل سويا لإيجاد حلول عادلة . وبهذه الطريقة نستطيع أن نساهم جميعا في أحداث تغيير سلمي في جنوب أفريقيا ، والا فان المستقبل لن يكون مبشرا الا بالعنف والأسى لجميع سكان جنوب أفريقيا أيا كان عنصرهم أو لونهم .

وفي الشرق الأوسط ، فان الحكومة البريطانية ترحب ترحيبا كبيرا بما تحقق حتى الآن عن طريق العملية التي بدأت في كامب ديفيد . انه في صالح جميع الأطراف استغلال هذا الطريق الذي فتح هناك استغلالا كاملا . ويحدونا الأمل في أن هذه المفاوضات المستمرة سوف تؤدي الى ترتيبات انتقالية تخفف من عبء احتلال الضفة العربية وغزة وتساعد على خلق جو عملي من الثقة والتعاون . ولكن الهدف النهائي يجب أن يظل هو التسوية الشاملة المبنية على التنفيذ الفعال الكامل للقرار ٢٤٢ في جميع أجزائه . وهذا يتضمن قبول جميع الأطراف لحق اسرائيل في أن تعيش في سلم مع جيرانها في اطار حدود آمنة ومعترف بها ، ويتطلب بالمثل انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ .

وشمة مجال كان فيه توافق دولي في الرأي ، ألا وهو الاعتراف بان القرار " ٢٤٢ " غير مكتمل فيما يتعلق بمعالجة حقوق الفلسطينيين . فهذا القرار لا يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية المشروعة للاجئين تلك الحقوق التي تذهب الى أبعد من وضعهم كلاجئين . كما ان هذا القرار لا يأخذ في أي اعتبار اعتقاد الفلسطينيين بأنهم شعب منفصل له الحق في اقامة وطنه . وهذا - في اعتقادي - مجال يمكن فيه تكملة القرار رقم ٢٤٢ ، وأؤكد على انه يجب تكملة لا استبداله أو تعديله ، أو تحريفه ، للوفاء بهذه النقطة .

ان حكومة بلادي تعتقد أن أية تسوية لا تحظى بالتأييد الصريح لشعب فلسطين لا يمكن أن تدوم . ولكن اذا قدر للفلسطينيين أن يمارسوا الحق في تقرير مستقبلهم كشعب ، يجب أن يتم ذلك في اطار التسوية السلمية عن طريق التفاوض والتي تضمن حق اسرائيل في العيش الدائم والسلمي في اطار حدود آمنة . وانا ما أعترف كل من الطرفين بالحقوق المشروعة للطرف الآخر - سيتحقق السلم الدائم الذي ترغب فيه كل شعوب الشرق الأوسط وتحتاج اليه احتياجا كبيرا .

وفي نفس الوقت ، يحدونا الأمل كبير في أن تمتنع جميع الأطراف عن اتخاذ أي أفعال أو أقوال من شأنها أن تحول دون إيجاد الحد الأدنى من الثقة والتي بدونها يكون من المستحيل التوصل الى مفاوضات ناجحة . ونحن نناشد حكومة اسرائيل أن توقف سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة .

ان سياستهم تقلل من فرص التقدم في مباحثات الحكم الذاتي وتجعل تحقيق التسوية الشاملة أمرا أكثر صعوبة . اننا نأسف للقرار الأخير بالسماح لمواطنين اسرائيليين بشراء الأرض في الأراضي المحتلة . وفي الوقت الذي نتفهم فيه اهتمام حكومة اسرائيل بالأمن ، فاننا نحثها على الكف عن سياستها الحالية في جنوب لبنان . ان هذه السياسة تقوض سلطة الحكومة اللبنانية وتمنع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من الاضطلاع بمهمتها . وفي هذا الاطار ، أود الاشارة بما أبداه الضباط والجنود التابعون لهذه القوات من تفان وشجاعة في القيام بمهمتهم الخطيرة والصعبة . هناك مجال آخر للتوتر الخطير في الهند الصينية حيث المعاناة بسبب أسباب طبيعية ازدادت بفعل الحكومات التي تقلدت السلطة في عام ١٩٧٥ . وانني أشير أولا الى حكومة فييت نام التي كما قلت في اجتماع جنيف يوم ٢٠ تموز/يوليه أجبرت الكثيرين على الهروب عن طريق القوارب . وقد كنت في هونج كونج في شهر أيار/مايو وشهدت بنفسي هناك بؤس هؤلاء البشر الذين رحلوا وغامروا بحياتهم هربا من العنف في بلادهم . لا أستطيع أن أنسى الآلاف من هؤلاء الذين فقدوا حياتهم في البحار . ان الأمين العام بقدراته المعهودة في اجتماع جنيف الخاص باللاجئين والنازحين من جنوب شرقي آسيا الذي اقترح وزير خارجيتي أن يعقد ، لا يمكن لنا أن ننسى تلك القدرات التي أباها الأمين العام في هذا الاجتماع . وان معظم هؤلاء اللاجئين ذهبوا الى هونج كونج أو الى دول اتحاد شعوب جنوب شرقي آسيا . وان حكومتي تعتقد وتأمل أن حكومة فييت نام سوف تلتزم بما قطعته على نفسها من عهود في اجتماع جنيف .

ولكن أخطر المشاكل في الهند الصينية قائمة في كمبوديا . ان سنوات المعاناة التي مر بها هذا البلد التعميس تحت حكم بول بوت معروفة . ان سجل هذه الحكومة في مجال حقوق الانسان من أسوأ السجلات في العالم . ان الحكومة البريطانية كانت أول من استرعى الانتباه الى ذلك ، ثم غزت القوات العسكرية لا حدى الدول ، كمبوديا . وان كمبوديا الآن تتعرض للمجاعة بينما القتال مستمر . وانا لم تقدم الاغاثة بسرعة فان شعب كمبوديا سوف يواجه مأساة أخرى . يجب أن نوفر الغذاء لهؤلاء البشر بسرعة ومن يطلبون المساعدة يجب ألا يطلب منهم دفع ثمن سياسي للسماح لهم بذلك . في رأى الحكومة البريطانية أن شعب كمبوديا له نفس حق أى شعب آخر في العيش بحرية تحت حكومة تختارها . وبدون تسوية لمشكلة كمبوديا ، فان الأمن والسلم في جنوب شرقي آسيا لن يكون أمرا ممكنا .

وفي أوروبا ذاتها ، فان مصادر ممكنة للتوتر لا زالت قائمة . ان الحفاظ على العلاقات المستقرة بين الشرق والغرب لا تزال لها أولوية قصوى بالنسبة اليينا والى حلفائنا ولا سيما الولايات المتحدة . اننا نرحب بتوقيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مطلع هذا العام على الاتفاقية الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية ونأمل أن يتم التصديق عليها عما قريب .

ان هذا الاتفاق يعتبر مثالا على ذلك النوع من الاتفاقيات التفصيلية للرقابة على الأسلحة والتي تحتاج اليها . ان مجرد التحدث عن الرغبة في السلام والتعاون ليس أمرا كافيا . وفي الوقت الراهن ، فان نطاق البناء العسكري لحلف وارسو هو مصدر للقلق المشروع والخطير لجميع الدول الأوروبية ، وحتى الآن ، فان حلف وارسو قد أبدى القليل من الاستعداد للحد من مخاوفنا بطريقة عطية حتى لا يضيع هباء التوازن الذي يعتمد عليه . ولا يمكن أن يعتمد الانفراج على أوروبا وحدها ، بل ينبغي أن يشمل العالم كله . ان الانفراج ينبغي أن يكسر في كل مكان . ان الحكومة البريطانية على استعداد للعمل على خلق ثقة أكبر وباستقرار وتعاون فعلي . ولكن ينبغي أن تكون هذه عملية ذات وجهين ، فيها أخذ وعطاء . وبهذه الروح سوف نتناول مؤتمر الاستعراض في مدريد في العام القادم .

ان العمل من أجل تقليل خطر الحرب يجب أن يكون أشمل من العلاقات بين الشرق والغرب ، وينبغي أن نتحاشى انتشار الأسلحة النووية بينما نسمح في الوقت ذاته بالوصول الى مكاسب الطاقة النووية السلمية . ان معاهدة عدم الانتشار التي أبرمت في ١٩٦٨ فيها الآن ١١١ عضوا . وانني لآسف ان أقول أنها لم تحظ بعضوية عالمية . وآمل أن تحظى بمزيد من التقدم قبل مؤتمر الاستعراض في آب/أغسطس القادم . وازا تحققت عضوية عالمية في المعاهدة ، فانها سوف تضع حدا لانتشار الأسلحة النووية .

وكما تعلمون ، فان معاهدة الحظر الشامل للتجارب يتم التفاوض بشأنها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة . ولا تزال هناك مشاكل خطيرة ينبغي التغلب عليها . ولكن عند استكمال المعاهدة آمل أن نقضي على العقبات من جانب أولئك الذين يقولون بأن معاهدة عدم الانتشار في صالح الدول التي تمتلك أسلحة نووية . ان الدول الأخيرة قد أعطت ضمانات للدول التي لا تمتلك أسلحة نووية بأنها لن تستخدم تلك الأسلحة ضدنا .

ان التقدم ضروري ، أيضا ، في مجال التحكم في الأسلحة التقليدية . ولهذا السبب فان حكومتي تؤيد عمل لجنة نزع السلاح . وسوف نستمر في اتخاذ الموقف من أن تدابير كبح سباق التسلح النووي يجب أن تواكب تدابير الحد من الأسلحة التقليدية .

في هذا العام سوف تجرى مداولات هذه الجمعية في جو التوتر في عدة أجزاء من العالم . وهناك أيضا اقتصاد متدهور . ان الزيادات الكبيرة والمفاجئة في سعر البترول هذا العام لها تأثيرات خطيرة على الاقتصاد العالمي . ان هذه الزيادات سوف تؤدي الى تنخم أكبر وصعوبات في ميزان المدفوعات في بلدان كثيرة جدا . ان الدول النامية المستوردة للبترول سوف تتحمل العبء الأكبر . ولكننا جميعا سوف نتأثر .

ان احتياجات العالم من البترول محدودة . اننا نبذل كل ما في وسعنا من أجل الحد من استهلاك البترول . ان الحكومة البريطانية تؤيد المقررات الأخيرة لوكالة الطاقة الدولية ، وكذلك المجتمع الأوروبي ومؤتمر قمة طوكيو . ان هذه كلها ينبغي أن يكون لها تأثير كبير على سوق البترول بخفض الطلب عليه وتشجيع ايجاد مصادر أخرى للطاقة ، سواء كانت جديدة أو متجددة . ولكننا لا نستطيع أن نحل مشكلتنا بالعمل على انفراد . في الطاقة ، أكثر من أي شيء آخر ، فان العالم وحدة لا تتجزأ . وهناك حاجة الى نظرة موحدة الى مشاكل الطاقة العالمية واتصالات وثيقة بين هؤلاء الذين ينتجون وهؤلاء الذين يستوردون البترول ، سواء كانوا دولا نامية أم دولا متقدمة . وهناك العديد من الاقتراحات التي قدمت لتحقيق هذا الهدف . ونحن بكل تأكيد على استعداد للنظر في كل هذه الاقتراحات بعطف أملا في أن نستطيع الموافقة على الطريق أمانا .

وأخيرا ، أود أن أتحدث بايجاز عن الحوار بين الشمال والجنوب . وبينما تكافح البلدان النامية والبلدان المتقدمة من أجل التغلب على الخائفة الاقتصادية ، من الصعب أن نتصور أن هذا الحوار لا يحرز تقدما . لقد تحدثت عن مخاطر البلاغة . في اطار هذه العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان أخطار هذه البلاغة ربما تكون أكبر . اننا يجب أن نقف جميعا ضد انشاء أجهزة جديدة تكون وظيفتها الأساسية تبادل الكلمات البلاغية . ان الخطوة الأولى يجب أن تقـدم

تطورا ماديا ملموسا في شكل وطبيعة الاقتصاد العالمي . وان هذه الخطوة هي زيادة الانتاج ، وليس زيادة الكلمات ، التي تخلق مصادر جديدة . وبدون زيادة الانتاج ، كيف يمكن أن يكون هناك نقل للمصادر من الأغنياء الى الفقراء سواء في الوطن الواحد أو بين البلدان المختلفة ، عن طريق المساعدات المتزايدة ، والتجارة والاستثمار ؟ لهذا فان أولويتنا الأولى هي خلق مصادر جديدة للثروة .

لذلك فان حكومتي قد اتخذت خطوات لتخفيض النفقات العامة هناك . وهذا أمر حتمي اذا كنا نود أن نرتب اقتصادنا وأن نساعد الدول الأقل تقدماً لكي تحقق ازدهارها . اننا لسنا أقل قلقاً من غيرنا على الجزء الكبير من سكان العالم الذي أصبحوا في درجة غير مقبولة من الفقر كما اننا لا نولي ظهراً للحوار بين الشمال والجنوب رغماً عما ينطوى عليه من خيبة الآمال . بل بالعكس نعترف بأن في عالم متكامل يجب على بريطانيا أن تهتم اهتماماً كبيراً من الناحية الاقتصادية والمعنوية ، بتحقيق الرخاء للدول الأفقر . ولذلك فقد أوضحنا جلياً اننا نحيد الابقاء على نظام التجارة المفتوحة وزيادة الاستثمارات عبر البحار . والواقع انه لتشجيع تلك الاستثمارات حققت حكومة بلادى تخفيفاً كبيراً في الرقابة على مراقبة النقد ، فاننا ما كان المناخ العام مؤاتياً ، لا بد أن يعود هذا التخفيف بالنفع المباشر على البلدان النامية . ان زيادة التجارة وزيادة الاستثمارات هي اسهامات يمكن أن نقدمها الآن . وفي الوقت المناسب سوف يسمح المزيد من الاعفاء بتوفير المزيد من المساعدات . ولكن لا يوجد هناك طرق مختصرة سهلة . ولا يرجح أن يكون الطريق لمزيد من الازدهار بالنسبة للشمال والجنوب سهلاً ولا قصيراً . وسوف يكون أصعب اذا حاولت كل دولة أو مجموعة من الدول أن تسيّر في هذا الطريق بمنأى عن باقي الدول .

اننا عالم واحد كتب له أن يؤيد بعضه البعض اذا أردنا تفادي التعرض للمزيد من الصعاب كل فيما يخصه . وهذا صحيح بالنسبة لسبعينا وراء الازدهار والسلم والأمن . وفي كلا المجالين توفر الأمم المتحدة هي منبراً أساسياً للمناقشة التي قد تفضي الى العمل الناجح . ان مهام الثمانينات هائلة وهي تواجهنا جميعاً ، وبماكاننا التغلب عليها وذلك فقط اذا ما تركنا مصالحنا المشتركة تجمع بيننا ووضع الحلول لنا كمجتمع واحد .

السيد غرونډال ( أيسلندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدي الرئيس ، يسرني عظيم السرور أن أنضم الى زملائي الذين هناؤكم بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة مقتنعاً بأن خبرتكم وحكمتكم سوف توفران لهذه الجمعية القيادة التي تحتاج اليها . كذلك أود أن أعرب عن امتناني العميق للأمين العام وجميع موظفي الأمم المتحدة لجهودهم الدائبة التي بذلوها في كفاهم الطويل المرير من أجل السلام ومن أجل توفير ظروف أفضل للبشرية .



بدأ الأمين العام تقريره السنوي بالبيان الآتي : " لقد كان العام الماضي مليئا بالشك والتوتر والنزاع " ( A/34/1, P.2 ) ولا شك انه كان يجوز قول ذلك - أو انه قيل بالفعل - بالنسبة لكل عام من ثلث القرن الذي عاشته منظمة الأمم المتحدة . انها لحقيقة انه حدثت تغييرات سريعة وأن المسرح الدولي قد أصبح ينطوى على المزيد من التعقيد .

ان ثمة نقاط لامعة في هذه الصورة . لقد ساد السلام لفترة ثلاثين عاما أوروبا ذلك العالم القديم الذي كان ساحة القتال للإمبراطوريات ، لفترة طويلة من الزمن . ولكن كان هذا سلاما مسلحا وباهظ الكلفة . ولقد تشكلت تحالفات اقليمية كما ينص على ذلك الميثاق ، حول الدولتين العظيمين وأنشأت هذه التحالفات أشد أنظمة التسليح تعقيدا بتكلفة باهظة تحملها شعباها ، ولكن مهما كانت الكلفة فاننا على يقين من أن أى نزاع تستعمل فيه الأسلحة النووية كان سيكلف هذه الدول من الأرواح والممتلكات ما يفوق ، بما لا نهاية ، ما تحملته من تضحيات .

ومهما كان التوازن العسكري حرجا في نظر الخبراء فان أهم شيء هو أن ، في أوروبا وأمريكا الشمالية ، البنود الرئيسية في جدول الأعمال السياسي هي الانفراج ونزع السلاح . وفي الوقت ذاته تحتاج المنازعات والحروب الأهلية قارات أخرى محدثة الكثير من الآلام والأضرار للعديد من السكان . وهذا التناقض ملفت للنظر للغاية . ويرجى أن تمضي أوروبا في تثبيت السلم فيها وأن تحذو قارات أخرى حذوها ، ولكن للأسف أن المشكلات تختلف وتتطلب حلولاً مختلفة .

ان وثيقة هلسنكي الأخيرة تمثل علامة هامة على طريق تاريخ ما بعد الحرب حيث انها تحاول صياغة الانفراج في صورة رسمية . لقد اجتاز اتفاق هلسنكي الكثير من الأزمات بينما أخذت الدول المشاركة فيه تستوعب مضمونه . ويبدو أن نتائج ذلك هي انها ترغب في المضي في هذا الاتفاق وصون الروح التي سادته .

أما العلامة الثانية في تطور الانفراج فستكون لقاء مدريد في أواخر العام المقبل . ولقد جرت الإعدادات النشطة له أثناء شهر عديدة ، بمؤتمرات عقدتها مجموعات من الدول وبنقاشات ثنائية . ويبدو أن الكل حريص على جعل لقاء مدريد لقاء ناجحا تعزيزا لتطور الانفراج في المستقبل . ولنا أمل أن يكون هذا المجهود الكبير خطوة حقيقية الى الأمام وأن يكون المتفائلون على حق والمتشائمون مخطئين .

ان اتفاق سولت ٢ هو بالطبع أحدث وأهم خطوة في هذه العملية ولكنه لم يصدق عليه بعد ، وهو الآن موضع دراسة دقيقة . وآمل أن تكون نتائج تلك المداولات ايجابية ، ليس فقط من أجل مضمون معاهدة سولت ٢ ذاتها ، ولكن من أجل عملية الانفراج المتواصل التي يبشر بها مثل معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية ونزع السلاح التقليدي في أوروبا واتفاقات عديدة أخرى ممكنة . وكما قال الرئيس كنيدي مرة : "علينا أن نستعيز عن سباق التسلح بسباق السلم" . وحتى الدول المجردة من السلاح والصغرى تهتم بهذا الموضوع ولا سيما اذا كانت تقع في مناطق استراتيجية . ان شعبي في ايسلندا يعيش في جزيرة في وسط شمال الأطلسي ولا يسعنا الا أن نلاحظ سباق التسلح الرهيب الذي يجرى في محيطات العالم التي تشكل ثلثي مساحة الكرة الأرضية . لم يكن نزع السلاح البحري موضوع كثير من الحديث في الآونة الأخيرة ان لم تذكر الا بعض الافتراضات حول اجراءات تستهدف بناء الثقة في المحيطات . انني لن أعبر عن نفاذ الصبر في هذا المجال ولكنني أود أن استرعي انتباه زملائي من بلاد أخرى حول العالم ، الى أن القوة البحرية تستطيع بسهولة أن تجتاز العالم وتبلغ كل شاطئ مهما كان بعيدا عن مهاب القوة . لقد كانت القوة البحرية العمود الفقري للإمبراطوريات وهي تستطيع أن تستمر في هذا الدور\* .

---

\* تولى السيد غورينوفيتش ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ) الرئاسة .

إذا كنا نتحدث عن البحر ، فاسمحوا لي أتحدث عن بعض العناصر الايجابية . وهنـا  
أود أن اشير الى المؤتمر الثالث لقانون البحار الذي عقدته الامم المتحدة ، والذي انهى دورته  
الثامنة هذا الصيف .

لقد أصبح هذا المؤتمر أهم وأطول مؤتمر د بلوماسي نظم تحت رعاية الامم المتحدة ، بما  
في ذلك المؤتمرات السابقة لقانون البحار . ولعله اكبر مجهود بذلته الامم المتحدة ايضا لتنظيم  
النشاط البشرى في ميدان تسوده الفوضى منذ عهد بعيد .

لقد مضت ست سنوات من الاجتماعات الطويلة امتحن خلالها صبر عدد كبير من المشاركين  
في هذا المؤتمر . ولكننا غير بعيدين عن الهدف ، وينبغي علينا ان نستمر في جهودنا ، ولا ينبغي  
لنا ان نستسلم للمشاكل الجديدة والتعقيدات التي يمكن ان تدمر ثمار سنوات من العمل .

ان المؤتمر خلال دورته الماضية في هذا الصيف ، قد توصل الى برنامج عمل لقرار اتفاقية  
حول قانون البحار يتم ابرامها في العام القادم . ورغم ان بعض القضايا في حاجة الى ان تحل ،  
فان الوفود المشاركة في المؤتمر قد اتفقت بالاجماع على انه من الممكن التوصل الى اتفاقية قبل نهاية  
أب / اغسطس ١٩٨٠ .

ان كثيرا من المسائل التي كانت تبتد ومعضلة في المراحل المبكرة من المؤتمر الطويل ، قد  
تمت تسويتها بفضل العمل الشاق الدؤوب الذي قام به المشاركون في روح من التوافق .

وهناك مسائل اساسية لا تزال قائمة ، ولعل اكبرها هو العلاقة القوية بين الانسان وبين  
البحر لمعرفة ما اذا كنا نريد ان ننقذ البحار وما اذا كنا نريد ان ننقذ مواردنا بحكمة وتعقل ،  
أو ندمرها ونلوثها كما يحدث عادة في غياب قانون البحار الشامل . ان مشروع الاتفاقية ينص على  
اشراك البلدان النامية في العالم في ثمار البحار ، وهو يسعى جديد بالاعجاب والاكبار .  
وينص ايضا على وضع مبادئ عادلة لتسوية المنازعات حيثما تتضارب المصالح . وبالنسبة للمناطق  
الاقتصادية السخية فانه من واجب الدول الساحلية ان تنهض بمسؤوليتها لحماية الموارد الكامنة  
في مياهها وان تحميها من التلوث .

انني اشاطر وجهة نظر الامين العام التي وردت في تقريره والتي تقول ان :

” من شأن النتائج التي يسفر عنها هذا المؤتمر ان تؤثر تأثيرا بالغا على استعداد الحكومات للاستفادة استفادة تامة من اجهزة الامم المتحدة لتحقيق التفاهم الدولي بشأن القضايا العالمية ” (A/34/L, p,13)

ان الاعمال الطويلة لمؤتمر قانون البحار كانت لها اثار هائلة على القانون الدولي . لقد ظهرت افكار عظيمة مثل مفهوم المائتي ميل ، وقد تم تطبيقها عمليا من طرف عدد كبير من الامم ، الامر الذي ينبغي ان ينظر اليه كعرف دولي صحيح تم الاعتراف به على نطاق واسع . ان هذه القاعدة وحدها تقود الى مشاكل تتطلب حولا ، وكل ذلك يهتم بذل كل الجهود لانجاح المؤتمر في العام القادم . ولنا أمل مع الوقت في أن تنجز الدورة القادمة للجمعية العامة قانون البحار الجديد . وأود أن أعود الى مسألة شغلت اهتمام الجمعية العامة طوال السنوات الاخيرة ، واعني بذلك حقوق الانسان . فبينما احتفلنا بالذكرى الثلاثين لاعلان حقوق الانسان ، أحد معالم التعاون الدولي ، فاننا لانزال نشهد استمرار العنف في شتى البلدان ، واستعمال القسوة والتعذيب والقسوة .

ان البلدان الشمالية قد أكدت اخيرا التزامها بأن تعمل على رعاية حقوق الانسان ، وأكدت في هذا المجال العلاقة بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ان البلدان الشمالية أكدت في بيان مشترك وضعه وزراء خارجيتها المجتمعون في ريكيافيك اهمية المضي قدما خلال هذه الدورة للجمعية العامة في بذل الجهود اللازمة لوضع جهاز يحمي ويشجع حقوق الانسان ، وطالبت باعادة النظر في الاقتراح الرامي الى انشاء منصب مندوب سام لحقوق الانسان تحت اشراف الامين العام . ان البلدان الشمالية تلتزم بمواصلة جهودها للقضاء على التعذيب ، والحكم بالاعدام ، والعنصرية ، والتمييز العنصري ، والتعصب الديني في كل انحاء العالم .

ومرة أخرى ، فاننا نضم صوتنا الى الذين ندعو من فوق هذه المنصة بسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا . ولا بد - اذ لزم الامر - من ممارسة الضغوط على هذا النظام لاستبداله بنظام عادل لجميع الاجناس التي تعيش في المنطقة .

ان جنوب افريقيا لاتزال ترفض تطبيق برنامج الامم المتحدة لتنظيم انتخابات حرة في ناميبيا .  
 ولا يسعنا ان نقبل أى تأجيل للمفاوضات التي تقود ناميبيا الى الاستقلال بطريقة سلمية .  
 ان الاحداث الاخيرة التي طرأت على نزاع زمبابوى قد فتحت بابا من الامل ، وذلك اذا  
 صحت نتائج مؤتمر الكومنولث الذى عقد في لوساكا ، والمحادثات الجارية حاليا في لندن حيث  
 وصفها لورد كارنجتون بأنها أساس لحكومة اغلبيه حقيقية في البلاد .  
 ان الوضع في الشرق الاوسط لا يزال يهدد بالانفجار ، ولا ينبغي ان نألوجهدا للحفاظ  
 على السلم ورعاية حقوق جميع دول المنطقة في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها .  
 كما انه لا بد من اعطاء الفلسطينيين حقوقهم الوطنية المشروعة .  
 انني لن أمضي في سرد اماكن العالم التي تسودها الاضطرابات ، ويكفي القول بأن  
 استعمال القوة ينبغي التنديد به اينما حدث ، لأنه خرق لميثاق الامم المتحدة .  
 ان حالة العالم الاقتصادية هي احدى اسباب الاضطرابات ، فقد تضاعفت المشاكـــــــــل  
 الاقتصادية في كل منطقة ، ولا يزال الفارق بين الاغنياء وبين الفقراء كبيرا . كما ان الفقر وسوء  
 التغذية لا يزالان قائمين . ان المنتجين لبعض المواد الاساسية يشكلون كتكتلات لرفع اسعارها  
 وكسب ارباح كبيرة من ورائها . وتشكو بعض البلدان من البطالة والتضخم . ان التجارة في كساد  
 واجراءات الحماية في ازدياد .  
 وهذه كلها مؤشرات تدل على وضع اقتصادى يصعب التغلب عليه ، وسوف يخلق للبشرية  
 مشكلات كبيرة لفترة من الزمن . وبطبيعة الحال ليس هناك علاج واحد لهذه المشكلات كلها .  
 ولكن حلولا كثيرة قد ترد على الذهن : أولا ، ينبغي علينا ان نسن نظاما اقتصاديا دوليا جديدا .  
 ثانيا ، ينبغي ان نواجه بحزم مشاكل الطاقة ، ثالثا ، ينبغي لنا خاصة ان نواجه مشاكل استيراد  
 الدول النامية للبتترول .  
 ان لدينا اليوم معرفة فنية ومواصلات لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية . وبيد وأننا  
 لم نسجل تقدما ملموسا في مجال العلوم الاجتماعية التي من شأنها ان ترشدنا الى طريقة عادلة  
 لتوزيع ثروات العالم . ان هذه الفروق ليست حديثة ، لكنها تزداد فظاعة بمرور الاعوام .

ومن خلال سيطرتنا على المعارف الفنية التي نحتاجها ، يمكننا حل معظم مشاكل ادارة وتقسيم موارد الأرض والبحر .  
وانني أتساءل ، هل المعرفة التي نفتقر اليها أم الحب والعاطفة هي الأمور التي نحن في حاجة اليها لتحريم الحروب والارهاب والجوع ؟  
فهل لعمل الأمم المتحدة أن يستمر ليحركنا في الاتجاه الصحيح ، ويجنبنا الكارثة المنذرة بالوقوع .

السيد فول مارتينيز ( اوروغواي ) ( الكلمة بالاسبانية ) : السيد الرئيس ، أود أن أبدأ أولاً بتهنئتك على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة ، ذلك المنصب الذي نحن واثقون من أنكم سوف تنهضون به بنفس المهارة التي اضطلعتم بها أثناء توليكم المناصب الرفيعة في بلدكم في الماضي . كما يسرنا كذلك أن نقدم تهانينا وشكرنا للعمل الذي أنجزه السيد انداليسيو لبيفانو الرئيس السابق للجمعية العامة .  
اننا نرحب بانضمام سانتا لوسيا الى أسرة الأمم المتحدة ونتمنى لها النجاح كعضو جديد في هذه المنظمة .

ان الأزمت التاريخية الكبيرة التي تميز مراحل الانتقال في التاريخ ؛ وتعلن تغيرات واسعة النطاق في تقدم البشرية لا تأتي بين عشية وضحاها . ومن الصحيح أن ظواهر التغيير والتبديل من جميع الأنواع تتعاقب في اثر بعضها البعض ، ولكن العملية طويلة . ومن ثم ، فاننا ان نتجمع في هذا المحفل الدولي ، فاننا نواجه أساسا نفس الصعاب والمشاكل الكبرى التي واجهناها في العام الماضي . وبالتالي ، فانه من الصعب ألا تكرر نفس الأفكار ، أو أفكارا شبيهة بها . ان هذا لا يثير قلقنا لأن عملنا ينبغي أن يكون حازما ودائما ، وذلك بتجديد وتوضيح وحدة فكر وأعمال أوروغواي على الصعيد الدولي .

ان بلادى تشعر بأن السرعة الكبيرة في كل نوع من أنواع التغيير ، والتكافل الكبير بين الشعوب الذي يعطي البشرية شعورا ملموسا وموحدا بما يستتبع ذلك من نتائج سياسية وقانونية هامة ، يجعلان من المستحيل اليوم على أى شعب أن يعيش خارج المجتمع الدولي . ولا يمكن احداث التطور ، أو تحقيق أى تقدم ونحن بمعزل عن مصاعب الآخرين ومشاكلهم .

ان " العزلة الفاخرة " قد انتهت ولم تصبح شعارا أو قابلة للحدوث . ان التكافل لم يصبح اختيارا ، ومن ثم ، فلقد أصبح التضامن أمرا حتميا . وكما قلنا ذلك في العام الماضي ، فانها فكرة نود أن نؤكد لها ولن نكل من تكرارها . اننا على اقتناع عميق بأنه من الحقائق التي لا مراء فيها أن هذا جزء من التاريخ المعاصر وينبغي أن ننظر في الدور الأساسي للشعوب والأمم التي ليست لديها موارد اقتصادية كبيرة أو فنية وليست لديها امكانات مادية ، ولا يمكن لذلك أن تفرض قرارات بالقوة ، ولكنها ليست أقل غنى من الناهيتين الثقافية والقانونية .

ان العزلة لم تصبح شعارا كما قلت . ومن الواضح أنه لا حاجة للبرهان على أن الدول الكبرى يمكن أن تسمح لنفسها بهذا المنهج . ان مستقبل السلام لجميع الشعوب يرتهن بالتنافس والعداوة أو بالاتفاق والتعاون . ولكن ليس لديها من خيار في أن تتفوق ذاتيا غير مبالية بمصير العالم . ولن يكون هناك سلام أو افاقة للمجتمع الدولي ككل ، مالم نوجد حلا للمشاكل الملحة ، ومالم يكن هناك قسط عادل للجميع في ثروات العالم . وفي عالم اليوم الذي أصبح دائرة اقتصادية فنية وثقافية واحدة ، نظرا لنظام الاتصالات الذي أصبح أكثر ترابطا ، فانه ما من شخص أو أية دولة صغيرة بوجه خاص يمكن أن تشعر بأنها بعيدة عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وذلك باتخاذ اختيار بسيط ألا وهو العزلة . وعن طريق دعم النظام الدولي واتباع الخطوط الارشادية للتغيرات الكبرى التي تجرى في العالم ، تلك التغيرات التي أدت الى زيادة السكان والى الثورة التكنولوجية المذهلة في عصرنا هذا ، يمكننا أن نتغلب على المشاكل والصعاب والتحديات التي تواجهنا .

ان عصرنا هذا قد تميز بتطورات صارخة على وجه الخصوص ، وقد تمثل الحكمة التي قال بها تيرنس ألا وهي " انني انسان ، ولا يمكن لأي شيء انساني أن يكون غريبا عني " . فما من شيء انساني يمكن أن يكون غريبا علينا سواء أردنا ذلك أم لم نرد . ان التضامن لم يصبح اختيارا ، بل أصبح أمرا حتميا . انه يشتمل ليس على السلام فحسب بل على بقاء الجنس البشري . وفي العصر النووي ، فان السلام قد أصبح أمرا ضروريا .

وان ننادى بهذه المبادئ ، فان بلادى تعرب فقط عن خطبها الفكرى التاريخي ، وعن التطور المنطقي الذى يفني بنا الى الابقاء على التغيرات الجذرية في العالم الحديث ، ويحدد الحاجة الى تطورات قانونية ، والاعداد لقانون دولي انساني يقوم على أساس التضامن . ان الأزمة العالمية التي نشهد لها تقتضي جهدا كبيرا من الخيال والارادة من أجل أن نجد حلولا على الصعيد العالمي . وفي جذور المشاكل المعاصرة يكمن ذلك التطور العشوائي للتكنولوجيا ، وذلك التوسع الفوضوي للصناعة والاقتصاد ، والتوزيع غير المتساوي وغير العادل لمزايا الحضارة بين الشعوب وما ينجم عنه من توتر ، وتلك المشاكل التي تنجم عن الافتقار الى التوفيق بين الحقائق المادية التي تفلت من سيطرتنا ، وكذلك النظام الذي ما يزال غير ملائم لمواجهة الموقف . ومن بين النواحي الخطيرة ، هناك مشكلة مثل مشكلة الطاقة نظرا لحجمها وما تتميز به من خصائص تعطي مثالا وانحما لهذه الأفكار ، حيث أننا نجد من ناحية أنها تمثل استهلاك الموارد الطبيعية ، ومن ناحية أخرى فانها تعتبر مشكلة اقتصادية نموذجية تضرب بجذورها في العوامل الاجتماعية والسياسية .

اننا نعتقد ، بكل حزم ، أن المفتاح الى التغلب على الأزمة الراهنة يكمن في تنظيم سلوكنا عن طريق القوانين الملائمة للمقتضيات الجديدة للعالم المعاصر ، وكذلك التوفيق بين الانسان والطبيعة . ان هذا التحرك بمفرده يمكن أن يتحقق عن طريق جهود لا تعرف الكلل ، من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعن طريق الحوار والاحترام المتبادل والاسهام العادل من جانب جميع الشعوب في الانتاج واستخدام موارد الأرض .

وكجزء من الأزمة العالمية التي ذكرناها ، فان عادات العنف والحقد والقسوة تتزايد باستمرار ، وتصبح جزءا من العادات السياسية لجميع المجتمعات ، سواء تلك التي لها تراث عريق في تطوير مؤسساتها والنضوج السياسي ، أو تلك التي انبثقت حديثا عن الاستعمار . ان هذا العنف والارهاب الأعمى وغير الانساني يفضل عادة الضحايا الأبرياء ، وليست له أية علاقة بالثورة الشرعية التي تعتبر الى حد ما نتيجة للتقدم المؤسسي للشعوب .

ان الارهاب قد نشأ وازدهر أيضا في المجتمعات التي تحكمها مؤسسات ديمقراطية ، حيث نجد احترام الحريات الشخصية والحقوق المدنية والضمانات المدنية . ان هذه المجتمعات



ليست خالية من العيوب والأخطاء والقيود ، ولكنها في نفس الوقت تقدم وسائل وأساليب للتحسن .  
بينما في المجتمعات التي يسودها ارهاب منظم ، حيث اختفي كل أثر للحرية والارادة الحرة ،  
وحيث قضت الدولة الشمولية على كل تقدم تم اكتسابه بصعوبة عبر القرون التي عاشتها البشرية ، فان  
هذه المشاكل لم تقم ، وهو مما يدعو الى الغرابة .

وفي هذه الأماسة ، فان " حقوق الانسان " تتأثر بالضرورة . ومن الصعب الدفاع عن المؤسسات والحياة وسلام المواطنين دون الاشارة الى المواقف المعنيفة التي تتضمن خسارة ضخمة للقانون ومزيذا من الاخفاق بالنسبة للأفراد والمؤسسات .

انني اشير بصفة عامة الى المجتمعات الغربية لانه من السهل ان نوضح ان المواقف الشبيهة قد قامت فيها جميعا ، ودامت مددا مختلفة مؤكدة خطورتها بدرجة اكثر او اقل . انني اشير ايضا وبصفة خاصة الى بلادى التي وقعت ضحية لاعمال العدوان ، بينما يقوم فيها نظام قانوني اكثر حرية . ان بلادى لا يمكنها ان تقبل ما يتنافى مع العدالة والقانون من ان يكون الدفاع عن حقوق الانسان موجها ضد الحكومات التي عليها ان تشن حربا صعبة وعسيرة ومكلفة ضمن التخريب والافوضى ، بينما تداس نفس هذه الحقوق ، او تنكر كلية في بعض الدول الاخرى ، ثم نقف مكتوفي الايدي ازاء هذه المجتمعات . ان هذه امثلة يمكن ان نعدد ها ، وهي جديرة باللوم وتشير الى التمييز وتصل في التحليل الاخير الى حد التدخل الفعال .

وفي الدورة الرابعة والثلاثين مثل الدورات السابقة ، فان اوروغواي تؤكد من جديد احترامها للقانون ، بما في ذلك حقوق الانسان . ان دولتي تريد ان ترى ذلك اكثر تحققا في جميع ارجاء العالم حتى يصبح حقيقة من حقائق الحياة . انه حلم مستحيل التحقيق بالنسبة لملايين الشعوب ، في اللحظة الراهنة ، التي تقع تحت سيطرة النظام الشمولي .

وحتى يمكن لهذه المشاعر ان تكون اكثر من مجرد رغبات وتمنيات ، فان المجتمع الدولي ينبغي عليه ان يقيم اجهزة قانونية ملائمة وان يفرض اتجاهات في الشؤون العالمية العامة حتى يمكن التغلب على الاجراءات الاجرامية التي تميز النضال السياسي في عصرنا هذا ، وحتى يمكن القضاء على الارهاب بجميع صورته السياسية المقنعة التي غالبا ما تختلط بالانحراف العادي .

ان اوروغواي كانت عضوا في اللجنة التي أنشأتها الجمعية من اجل ايجاد الحلول عن طريق التحكيم . وقد خاب ظننا لاخفاق هذه اللجنة . ان بلادى سوف تؤيد جميع التدابير الجماعية التي اقترحت من اجل القضاء على هذه الكارثة المعاصرة حيث اننا على ثقة من انها سوف تغطي جميع النواحي والطرق وسوف تأخذ في الاعتبار الخسائر الاجرامية الفعلية وطابعها الدولي . وبالمثل فانني اؤكد تأييدنا للقرار ١٠٣/٣١ واقول مرة اخرى اننا على استعداد للتوقيع على اتفاقية ضد أخذ الرهائن حيث انها تفي بالمبادئ الاساسية التي تكمن في نداءنا الدولي .

اننا نود ان نرى اجراءات ملائمة من اجل القضاء على الارهاب . ولقد تقدمنا بمشروعات قرارات محددة في هذا الصدد رغم اننا على علم بالصعاب التي تكتنف طريق التوصل الى حلول موضوعية وقانونية . اننا نشعر بالارتياح حيث ان هناك اقتراحين قدمتهما اوروغواي ، قد تم اقرارهما . احد هما يتناول الحاجة الى التجميع اللازم للمعلومات الاحصائية عن الهجمات الارهابية على الصعيد العالمي ، مع الاخذ في الاعتبار عدد ونوع الضحايا وكذلك الخسائر المادية . والاخر خاص بدمج التدابير لمنع الوصول الى مكاتب الامم المتحدة المختلفة من جانب العناصر الارهابية . ومن المؤسف ان تتاح الفرصة للمخترفين لعاقة هذه العملية ومنع وضع قواعد دولية تهدف الى القضاء على هذه الجرائم .

ومن الموضوعات الاخرى التي لها اهمية خاصة بالنسبة لبلادي موضوع نزع السلاح . انه ليس فقط موضوعا مهما في حد ذاته ، بل هو نتاج عملي للمفروض الاساسي للحفاظ على السلام ، كما ان له اثارا بيئية واقتصادية لا تتكرر . ومن المفارقات انه في اعوام عقد نزع السلاح ، فان سياق التسليح اصبح اكثر ضراوة عن اى وقت مضى . ودون ان نقف لكي نحسب تكاليف الاسلحة غير التقليدية ، فان تجارة الاسلحة بمفردها تكفي لكي توضح ذلك النقص المتزايد من نقل الموارد الى البلدان النامية ، وهذا امر سوف نعود اليه مرة اخرى .

ان بلادي ، التي لا تبلغ في حجمها او في مواردها الحربية حجم او موارد اية دولة كبرى ، تشعر بحق بالقلق ازاء هذا السباق المحموم ، ليس فقط نظرا لزيادة الحروب المحلية او تهديد سلام العالم ، ولكن ايضا لتلك الحقيقة المذهلة الا وهي انه بينما نشهد نموا في المشاكل الاجتماعية الحادة في اجزاء مختلفة من العالم ، فاننا نرى مع الاسف ان الاموال الضرورية للحفاظ على البيئة او دعم التطور المنسق للشعوب لا تتحقق ، بل ان جزءا بسيطا منها هو الذي يدخل ضمن هذا البند ، ويضيع الجزء الاكبر منها هباءا على تكديس الاسلحة والترسانات واستخدامها في الانتحار الجماعي للبشرية .

ومن الامور المحزنة للغاية ان نرى الاختلاف الكبير بين الحقيقة والخيال وبين ما يقال وما يوضع موضع التنفيذ . ان نزع السلاح هو امر ترى الشعوب انه قد اصبح موضوعا للمجدل . انه مجرد لعبة جدلية . وهذا امر خطير للغاية .

اننا نود ان نقول فقط اننا على اقتناع بالحاجة الى اتباع منهج لحل هذه المشكلة على اساس الواقع ، ويحدونا الأمل في ان يتم ذلك وفقا لما ينبغي . ان الحلول التوفيقية الجزئية يمكن ان نجربها ، ويمكن ان يكون هناك شجب قاطع لاي نوع من الحروب البيولوجية التي تحطم وتسمم المناخ . اننا على يقين من ان اولئك الذين لم يفعلوا ذلك سوف يسارعون في التصديق على معاهدة ثلاثيولوجية . وانما لم يتخلص العالم من ذلك الكابوس الذري بضرية واحدة ، فيمكن على الاقل عن طريق اتفاقات اقليمية من هذا النوع ان تساعد في تحقيق نفس النتائج عن طريق جهود جزئية وتدابير متواضعة .

وبالنسبة لتدهور البيئة والحاجة الى الحفاظ على ضمان بقاء الحياة على كوكبنا - وهو ما ذكرته بطريقة عامة - فان دولتي تؤيد دون تحفظ تقرير مجلس ادارة صندوق الامم المتحدة للتنمية ، والذي سوف يكون موضع دراسة تفصيلية في اللجنة الثانية . ومن الاهمية بمكان ، تلك القرارات الخاصة بالسياسة التي تتعلق بالارض والتي شارك وفد اوروغواي في تقديمها في نيروبي في الدورة السابعة لمجلس ادارة صندوق الامم المتحدة للتنمية . كذلك القرار الخاص بالمحافظة على الغابات الاستوائية وغيرها مما يتعلق بموارد انتاج الغذاء . ان بلادى في اى جمع دولي تشارك فيه ، قد حافظت على الالوية القصوى ، والاهمية التي يجب ان تعطى للسياسة التي تتعلق بالارض ، والتي يمكن ان تكفل الحفاظ على الاراضي الموجودة واعادة اصلاح الاراضي التي اصابها الضرر نتيجة لعوامل التعرية ولطرق الزراعة السيئة ولازالة الغابات . ان مجرد انشاء مجلس عالمي للغذاء وصندوق لبرنامج العمل من اجل القضاء على الجوع وسوء التغذية ، لن يكون له اثر عملي جوهري اذا ما كان مصدر الانتاج الزراعي في تدهور مستمر ، كما ذكرت منظمة الفاو ذلك بصراحة . لقد اعلن هذا العام كعام دولي للطفل . ان الاطفال هم اكبر قطاع من البشرية نقاء وتعرضا للمخاطر . انهم يستحقون اهتماما عظيما فهم عماد المستقبل واملنا جميعا . ان الصحة الجسدية والروحية لاطفالنا هي ضمان خلاص البشرية في الاعوام القادمة . ان عالم اليوم لا يقدم الا ما يبعث على القليل من الارتياح اذا ما نظرنا بطريقة واقعية لموقف الاطفال . فمن بين الجماهير المعريضة لشعوب ما يسمى بالعالم النامي التي تعيش على الكفاف ، فان الاطفال هم الذين يدفعون ابهال ثمن . ان البالغين من شباب السن سوف يتحملون عواقب التضحيات التي يبذلونها اليوم .

انه من الافضل ان نعلن ان هذا هو عام الطفل كوسيلة للفت النظر الى مشاكل الاطفال والحاجة الى حلها . ولكننا نخطئ اذا ما اعتقدنا اننا بذلك نكون قد عالجتنا الموضوع واستفدنا جميع امكانيات العمل . ان حلول المشاكل الرئيسية للعالم المعاصر سوف تحدد مصير اطفال اليوم واطفال الغد . ان بناء اقتصاد عالمي اكثر عدلا ، والتنظيم القانوني لعالم يسمى الى الذاتية والعنف ، ووقف السباق لتدمير البيئة ، هذه كلها امور سوف تحدد مصير الاطفال ، الذين خصصنا لهم هذا العام ، كلفتة نود ان نراها شيئا اكثر من مجرد رمز فارغ لاعتبارات ا카데미ة . ان الاطفال ليسوا مجرد انواع مختلفة ، تعالج مشاكلها كموضوع مستقل . اننا بايجاد حل لهذه المشاكل الكبرى سنمهد الطريق نحو عالم افضل لهم . وبهذه الروح فان اوروغواي قد انضمت الى اعلان العام الدولي للطفل وتقوم بحملة واسعة النطاق على الصعيد الدولي في هذا الصدد .

مرة أخرى ، فان وفد بلادي يرغب في أن يعلن هنا أن رفضه الكامل لنظام الفصل العنصري ولجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري التي نعتبر أنها متناقضة تماما مع المبادئ الأساسية لتفكيرنا السياسي والأخلاقي . ان هذا الموقف ليس بالجديد وليس موقفا مفاجئا . لقد تمسكت دولتي بكل قوة بهذا الرأي منذ بداية الأمم المتحدة ومنذ بداية عملية القضاء على الاستعمار . ان اوروغواي المخلصة لاقتناعاتها طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وكانت أول دولة تقبل السلطة التي أنشأتها هذه الاتفاقية من أجل تلقي الاتصالات والشكاوى . ورغم انه ليست هناك مشكلة تمييز في دولتي الا أن حكومة بلادي قد طلبت أخيرا من اللجنة التشريعية التي تدرس أحكام القانون الجنائي الجديد باقراره حتى يمكن أن تمنع وأن تعاقب أي اثاره للعنصرية أو أي عمل يقوم على التمييز العنصري . ومن ثم فان اوروغواي كدولة عضو في هذه الاتفاقية تتخذ خطوات من أجل وضع هذه الاتفاقية الدولية موضع التنفيذ .

بالإضافة الى تلك الموضوعات العامة التي لها تأثير على السياسة الدولية ، هناك عدة مشاكل عملية لها أهمية كبرى في مجال المبادئ أو تهدد السلام بشكل خطير ، ومن أكثر المشاكل تعقيدا والتي استمرت أمدا طويلا الموقف في الشرق الأوسط أو مسألة فلسطين . ان مرور الوقت ، بدلا من أن يجلب الهدوء والحلول جعل المشكلة تصبح أكثر حدة ، حيث أنه لم يوجد أي حل لمشكلة الشعب الفلسطيني وظلوا باعتبارهم ضيوفا على الدول العربية الأخرى ، أو كلاجئين يعيشون على الصدقة الدولية . لقد رأت اوروغواي دوما ان أي نزاع ينبغي أن يحل عن طريق الحوار والتفاوض في ضوء مبادئ العدالة والتعايش الدولي الصحيح . تعتبر اوروغواي أن اسرائيل هي حقيقة لا يمكن أن تدحض ، وأن لها الحق في الوجود وفي الاعتراف بحدودها الآمنة والعدالة ، ولكنها تشعر في الوقت ذاته تمشيا مع مبادئها التي تمسكت بها وأعلنتها دوما تمشيا مع فلسفتها السياسية وتفكيرها القانوني ، ان شعب فلسطين له أيضا حق تقرير المصير والحق في ارض وطنية في اقامة دولة . ومن ثم فهي ترى بعين الارتياح الخطوات التي اتخذت وتتخذ وفقا لذلك ، وتؤيد بكل حرارة الجهود التي تبذل في الساحة الدولية من أجل تقريب الأطراف من التفاهم بحيث يوضع حد لذلك الجمود الذي تحف به المخاطر على السلام في العالم . وبينما ترحب دولتي بالاتفاقات التي تم التوصل اليها كخطوة ايجابية الى الأمام الا أنها ينبغي أن تقول بشعور من القلق العميق ان هذا لا يعني في آخر المطاف ان هناك سلاما في المنطقة ، لأن هذا لا يمكن أن نتبينه

دون وجود اتفاقية مفتوحة وكاملة توفيق بين الأطراف على أساس المساواة والاحترام المتبادل والاعتراف .

ان المعاناة الطويلة للبنان ، تلك الدولة المحببة لنا لكثير من الأسباب ، لهي برهان واضح على أن السلام ليس ممكنا في هذه المنطقة الحساسة من العالم الا اذا طبقت مبادئ العدالة ، وهذا لا يزال أمرا بعيدا عن الموافقة الجماعية .

اننا نوجه مرة أخرى نداءً دولتنا ونؤكد على مسؤولية المجتمع الدولي عن أن نوجد ، فسي اطار الأمم المتحدة ، الحلول العملية المحددة التي تضمن وحدة الشعب الذي له مثل هذه التقاليد والثقافة وتضمن له حقه في العيش في سلام .

وفيما يتعلق بالقضايا على آثار الماضي الاستعماري فان دولتي لا يسعها الا أن تؤكد من جديد سياستها التي لا تتزحزح عنها ، ألا وهي تأييد حق تقرير المصير للشعوب . وفي حالة ناميبيا ، فان وفد بلادى يشعر أن شعب هذه المستعمرة السابقة ينبغي أن تتاح له الفرصة لتحقيق استقلاله عن طريق ممارسة حقه في تقرير المصير ، وبعبارة أخرى دون أى ضغط خارجي من أى نوع في مناخ يظلله السلام ، وبضمنان الادارة المؤقتة للأمم المتحدة التي سوف تمكن المواطنين من تقرير الشكل السياسي الذي ينشدونه لا انتخاب ممثلهم .

ان عمل المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار قد دخل الآن في مراحله النهائية وسوف ينتهي في العام القادم . وينبغي أن نبرهن على أن هذه المفاوضات الطويلة والعسيرة قد نجحت وذلك باقرار اتفاقية سوف تقدم للأجيال القادمة نظاما سلميا للمحيطات يقوم على أساس الحماية القانونية المتساوية للمصالح المشروعة لجميع الدول والمجتمع الدولي ككل ، وذلك على أساس استغلال عادل ومعقول للبحار ومواردها ، وكذلك ادارة فعالة وملائمة للتراث المشترك للانسانية ، على أساس نظام فعال للتسوية السلمية للمنازعات . ان صيغات الحلول الوسط لحل القضايا المعلقة ينبغي أن توضع حتى يمكن أن نحصل على الأهداف الأساسية .

ان الدورة الاستثنائية الثامنة الأخيرة ، قد اتخذت خطوات هامة كبيرة الى الأمام ، عندما ضمننت في النص المركب غير الرسمي الأول صيغة بشأن تحديد الحد الخارجي للجرف القاري الذي يأخذ في الاعتبار بطريقة متوازنة المعايير المختلفة التي طرحت خلال المؤتمر . ان وفد بلادى قد

أيد هذه الصيغة بروح من الحل التوفيقى ، وسوف يواصل بذل كل جهد من أجل التوصل الى حل للقضايا الأخرى المتعلقة المتصلة بالجرف القارى وذلك على نحو ملائم .

ومع ذلك ، فاننا نشعر بالقلق ازاء بعض المحاولات من أجل اضعاف نظام القبول من جانب الدول الساحلية للبحوث العلمية في الجرف القارى . لقد اعلن وفد أوروغواي عن استعدادة للتعاون في اجراء مفاوضات بشأن الصيغ التي تنهض بالنص من الناحية الفنية أو تقدم آفاقا أفضل للاتفاق العام في الرأى . ولكن ليس هذا الهدف من المقترحات التي تعني معارضة مبدأ قبول الأبحاث العلمية في المجالات تحت ولاية الدول الساحلية أو تحطيم المنطق الذى تقوم عليه النظم السواردة في النص المركب والذى أمكن التوصل اليه اثر مفاوضات صعبة .

اننا نهتم اهتماما خاصا بطبيعة الأمر بعمل اللجنة الأولى بشأن قيعان البحار والمحيطات فيما وراء حدود الولاية القومية . وفي هذه اللجنة ، فان المفاوضات قد اعترضتها عقبات صعبة في الدورات الأخيرة ، عندما كان هناك استقطاب للمواقف . الا اننا نلاحظ بارتياح التقدم الذى تم بشأن أجهزة السلطة ونظام الاستغلال والاستكشاف ، ونأمل أن التقدم الذى انبثق عن الدورة الأخيرة بشأن نقل التكنولوجيا والاتفاقات المالية وهو موضوع له أولوية كبيرة سوف يتأكد .

ويسرنا أيضا الخطوات الفعالة التي اتخذت في المفاوضات بشأن تسوية المنازعات فيما يتعلق بقيعان البحار وبالأحكام الختامية .

مرة أخرى نؤكد الصلاحية المستمرة لاعلان المبادئ الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ ( د - ٢٥ ) . ان جميع الدول في المجتمع الدولي - الاغلبية الساحقة صراحة والأخرى نمنا - قد انضمت الى هذه المبادئ التي تشكل الآن جزءا من القانون الدولي العرفي .

ان المبدأ الذى يقول ان قيعان البحار والمحيطات وما تحت باطنها فيما وراء حدود الولاية القومية والموارد الكامنة فيها تشكل تراثا مشتركا للانسانية هو مبدأ ملزم في القانون الدولي . ان هذا المبدأ مع المبادئ المكتملة له والمستفاه من هذا المبدأ الأساسى والواردة في القرار ٢٧٤٩ ( د - ٢٥ ) ولا سيما في النظام القانوني الدولي بالنسبة الى منطقة قاع البحار تشكل مادة لا تتجزأ وأحد الأعمدة التي يقوم عليها القانون الجديد للبحار ، وأساسا لآية قاعدة أو لأى جهاز لقانون يحكم استكشاف المنطقة واستغلال الموارد .



ان أى نظام قانوني مؤقتا كان أو محمدا يسرى على المنطقة يمكن أن يقام فقط بقبول المجتمع الدولي ، لانه يمكن أن يمثل البشرية . فما من دولة أو مجموعة صغيرة من الدول يمكن تدعي استبدال نفسها بالمجتمع الدولي ، لأنها بذلك تخدع نفسها وتدعي لنفسها سلطة لا يمكن أن تمتلكها ، ومن ثم فان أى تشريع من جانب واحد أو أى نوع من معاهدة محدودة يكون هدفها ذلك ، فسوف تكون غير قانونية لأنها بذلك تنتهك القانون الدولي وتجعل الدولة أو الدول المعنية مسؤولة دوليا .

وان تسير اوروغواي نحو المراحل النهائية من المفاوضات ، فانها تود أن تؤكد من جديد على نيتها لأن تبذل قصارى جهدها من أجل أن تضمن التوصل الى نتائج ناجحة حتى يمكن أن تفي بآمال الشعوب والحكومات في العالم وحتى يمكن أن تتوصل الى تعاون متبادل فيما يتعلق بالبحر .

ومنذ عام مضى في هذه الجمعية لاحظنا الاهتمام الخاص من جانب أوروفواي بشأن الأزمة في الموقف الاقتصادي الدولي في الأعوام القليلة الماضية وأثرها الخطير على البلدان النامية .  
لقد مضى عام بأكمله منذ ذلك الحين وان الآمال التي وضعناها في الحوار في الأجهـزة المختلفة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، كما هو موضوع لهذا العام كانت مخيبة . ان النتائج التي توصلنا اليها كانت نتيجة جهود البلدان النامية ذاتها من أجل وضع الأسس لسياسة اقتصادية جماعية .

وهناك علامات تدل على الكساد ، والتضخم والبطالة في الدول الصناعية وهذه تمثل أزمة اقتصادية في عالمنا هذا ، ولا يزال هناك عجز مؤقت في بعض المواد الخام ، وعجز متزايد في موارد الطاقة ، وعدم الاستقرار في أسعار صرف العملة ، وكذلك عدم توازن خطير في ميزان المدفوعات ، وعودة الى اجراءات الحماية وغيرها من الظواهر التي تقلل من الآمال للتغلب على الأزمة ، بل وتعمل على تفاقمها .

اننا لا نزال نرى نسبة كبيرة من الموارد المالية والعلمية والتكنولوجية تذهب الى الأنشطة العسكرية العدوانية ، أكثر من نهابها في المسعى الى ايجاد حلول للمشاكل الأساسية التي تواجه البشرية من أجل ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة لأي شخص .

ان أحد أسباب الأزمة الراهنة هو رفض كثير من البلدان المتقدمة أن تضطلع بعملية منطقية في إعادة استخدام عناصر الانتاج .

وان نشير الى هذه المشكلة ، لا يفوتنا أن نذكر مشكلة الطاقة بقلق عميق . وكما قلت منذ عام مضى في هذه الجمعية ، فان أوروفواي ليس لديها بترول على الاطلاق ، وانها احدى دول امريكا اللاتينية التي تمثل وارداتها من البترول قسما كبيرا من اجمالي وارداتها . ان هذه الناحية المحزنة في اقتصادنا قد دفعت دولتي الى اتخاذ منهج واقعي في معالجة هذا الموضوع . وهذه هي الطريقة التي اتبعناها في جميع المحافل الدولية التي كان هذا الموضوع قيد النظر فيها بطريق مباشر أو غير مباشر .

اننا نحترم الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول للدفاع عن منتجاتها ، ولا سيما في حالة البترول الذي يعتبر موردا غير متجدد . ولكننا نشعر بالقلق أيضا ازاء الامدادات من البترول . ليس

من الصعب أن نرى أن الميزان التجاري في البلدان النامية ، التي لا تملك بترولاً ، يعاني من العجز دائماً ، وهو عجز متزايد إلى حد كبير . وذلك حينما تتناقص أسعار صادراتها من السلع ، وترتفع أسعار جميع وارداتها - والبتترول بصفة رئيسية - ارتفاعاً حاداً ، كما حدث مرة أخرى هذا العام .

وهذا هو السبب الذي نشعر من أجله بأنه ينبغي أن تتركز الجهود من أجل حل هذه الناحية الخطيرة من الأزمة ، وذلك على أساس النقاط الآتية التي اقترحتها أوروغواي في الأجهزة الإقليمية ذات الصلة : أولاً - ينبغي إنشاء بعض الأجهزة لضمان الحد الأدنى من الامدادات للبلدان النامية التي لا تملك بترولاً ، حتى يمكن أن تفي بأهداف التنمية في بلدانها . ثانياً - إن تقديرات مستوياتها من الطاقة واحتياجاتها ينبغي أن تحدد وأن توافى بجميع البيانات أو المعلومات بشأن هذه الطاقة وما سوف يتيسر منها في المستقبل . وأخيراً - ينبغي البحث عن مصادر بديلة للطاقة ، وذلك كمشروع مشترك . وهذا يقتضي زيادة في تدعيم الموارد المالية الخاصة بالطاقة . ونحن نأمل أن يساعد المؤتمر القادم للأمم المتحدة بشأن المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة في إيجاد الطرق التي تمكن الدول - مثل دولتنا - من أن تتغلب بالتدرج على هذه الأزمة الكبرى .

وأخيراً ، لقد أصبنا بالانزعاج ازاء تلك المحاولات من جانب البلدان المتقدمة لادخال مفاهيم جديدة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، مثل : " الاحتياجات الأساسية " ، و " المواجه التدريجية " ، و " الوصول إلى الامدادات " و " الانتقائية " . . . إلى آخره . ونحن نرى ذلك بمثابة محاولة لتحييد أثر التدابير والتغيرات المقترحة .

ولا يفوتنا أن نعرب - في الجمعية العامة - عن مدى خيبة أملنا عند عودتنا من مانيلابلا في منتصف هذا العام بعد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية . إن دول أمريكا اللاتينية قد عملت جاهدة وبحماس في اجتماعات التنسيق ، قبل انعقاد المؤتمر تحت رعاية النظم الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، في كاراكاس على الصعيد الإقليمي ، وبعد ذلك في آروشا في الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين ، ومن خلال برنامج آروشا ، ومن أجل " اعتماد الجميع على الذات " ، الذي كنا نضع فيه آمالاً كبيرة . لقد كنا نود البدء في مفاوضات فعلية بين البلدان النامية

والبلدان المتقدمة النمو في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية . وقد ظهر انه من المستحيل تحقيق هذه المصلحة التي كنا نرنو اليها بشأن الموضوعات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي . ويكفي أن أقول أننا عدنا من ما نيللا لا نعمل أي حل لمشكلة التكافل ، رغم جميع المحاولات التي بذلت على أعلى مستوى في الساعات القليلة الاخيرة من المؤتمر . كذلك فان النص الذي صفناه بمشمل هذه الصعوبة كان ضعيفا ، ويتناول السياسة القصيرة والمتوسطة الأجل والاجراءات الخاصة بالحماية . ولم يكن هناك أي قرار بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الخاصة بجولة طوكيو . لقد أصبنا بخيبة أمل عندما أنهينا هذه المفاوضات باقرار قواعد ومدونات للتجارة الدولية تفي أساسا بمصالح البلدان المتقدمة ، ولم تعط اعتبارا لمصالحنا .

وان ننتقل الآن الى المشاكل النقدية والمالية ، وبعد أن بدأت من الحاجة الى اسهام فعال من جانب البلدان النامية في تنظيم وادارة نظام نقدي دولي جديد يخصص لنا موارد كافية للتغلب على مشاكل الخلل في ميزان المدفوعات ، اضطررنا أخيرا أن نرضى بنص يتناول أساسا دول مجموعة السبعة والسبعين .

وأما بالنسبة للأمال التي وضعناها في أعمال " البرنامج المتكامل للسلع " ، والذي اعتمدها في القرار رقم ٩٣ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية ، لقد خابت آمالنا ان رأينا أن هذا العمل يسير بخطى بطيئة للغاية ، ليس فقط بسبب تعقيد المشاكل وعدم وضوح المصادر والمسائل الخاصة بالتمويل ، ولكن نظرا الى الافتقار الى الارادة السياسية . ان عدم وجود نتائج فعلية لهذه المفاوضات يرجع الى ذلك الرفض المتعمد من جانب البلدان المتقدمة لكي تتخذ مواقف بناءة بشأن الأهداف الاساسية للبرنامج . ومن ثم ، فان المفاوضات من أجل ابرام اتفاقات بشأن وضع سياسة مستقرة للسلع لم تحرز تقدما يذكر . وفيما يتعلق بالمفاوضات المتعلقة باقامة صندوق مشترك ، ورغم تحقيق بعض التقدم ، انزعج الناس في بلادنا انزعاجا كبيرا ازاء تلك الاسهامات المتواضعة فـ"النافذة الثانية" التي لها أهمية خاصة حيث انها تهدف الى تمويل أنشطة مثل البحوث والتنمية والنهوض الكمي والنوعي بالانتاج بترويض المبيعات والتسويق والتوزيع والتنوع .

ان تزايد خيبة الأمل في حوارنا مع البلدان المتقدمة قد أفضت - في اطار مجموعة السبعة والسبعين ، كما قلت في بداية بياني هذا - الى استراتيجية للاعتماد أولا وقبل كل شيء على أعضاء المجموعة من أجل تحقيق التنمية واقامة نظام اقتصادي جديد .

ان هذا النوع الجديد من التعاون بين البلدان النامية ، والذي أيدته اوروغواي بكل حزم لا يعني بأية حال اتجاهها نحو السياسة المطلقة ولا يؤثر بأية حال على الحاجة الى ادخال تغييرات هيكلية في العلاقات الخاصة بالتكافل بين الشمال والجنوب . ولكن ، لا يمكننا أن ننكسر أن آملنا تتركز الآن على الجهود التي قد نبذلها باعتبارنا بلدانا نامية من أجل دعم التعاون مع العالم الثالث ، ومن ثم ، كسب قوة أكبر بينما نقوم - في الوقت ذاته - بالتنمية بطرق أكثر ملاءمة لاحتياجاتنا . وهكذا ، فان دولتي تابعت باهتمام عميق مؤتمر بيونيس آيريس بشأن التعاون التقني ، وكذلك خطة العمل للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية التي وضعت في الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين في آروشا .

وكما أشرنا في العام الماضي ، فان اللجنة الجامعة المعنية بالشؤون الاقتصادية ينبغي أن تدعم حتى يمكن أن تكون بمثابة محفل للنظر الشامل في المشاكل الاقتصادية الدولية . ومن ثم ، تعطى دفعة للمفاوضات الجارية في الأجهزة الاقتصادية الأخرى في إطار أسرة الامم المتحدة .

وفي هذا الصدد فان وفد بلادى يؤيد تماما المبادرة التي اتخذتها مجموعة ال ٧٧ وذلك بتقديمها اقتراح لتلك اللجنة في دورتها الثالثة لدراسته في دورة الجمعية العامة هذه والخاص بالحاجة الى اجراء مفاوضات على مستوى عالمي بشأن التعاون الاقتصادى الدولى من أجل التنمية . ان اوروغواي تعلق أهمية خاصة على مشاكل العلم والتكنولوجيا ولكن لا يمكن تحقيق التنمية على اسس سليمة الا اذا ما أوجدنا القدرات الملائمة في هذه المنطقة .

وعلى ذلك فقد اشتركنا باهتمام بالغ في أعمال المؤتمر الاخير للامم المتحدة لتكريس العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية الذى اعترف فيه المجتمع الدولى بالحاجة الى دعم القدرة العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية .

ان الاتفاقات التي تم التوصل اليها في هذا المؤتمر رغم انها لا تفي بتوقعاتنا هي بمثابة خطوة ايجابية الى الامام حيث انها تتيح قدرا اكبر من التنسيق في مجال العلم والتكنولوجيا في اطار منظومة الامم المتحدة وبذلك نتجنب ازدياد دعاوى له في الجهود . كما ان الدول التزمت باقامة نظام للتمويل تخصص له موارد جديدة .

وقبل ان اختتم كلمتي اود ان انتقل الى تقرير الامين العام بشأن اعمال هذه المنظمة . فلقد تناول الامين العام هذا التقرير بمنهج موضوعي وعالج كثيرا من الموضوعات الواردة فيه ، ونحن نقدر تلك المهمة الضخمة التي قامت بها الامانة ، ونشيد بتلك الطريقة الفعالة التي عالجت بها القضايا الدولية الصعبة التي تقع في اطار صلاحية المنظمة .

ومن ثم فاننا نود بأن نتقدم بشكرنا للدكتور كورت فالد هايم ، امين عام الامم المتحدة ، وعن طريقه لموظفي الامم المتحدة .

واختتم كلمتي بالاعراب عن ثقتنا التي لا تتزعزع في مقاصد ومبادئ الامم المتحدة التي توحد اكثر من اى وقت مضى جهود المنظمة للتعاون في تحقيق العدالة لحل المشكلات الدولية من خلال احترام القانون ثم اقامة السلم في النهاية كنتيجة للعدالة وانتصار الحرية ، ان بدونهما ، كما قال احد كبار رجال القانون ، لا يمكن ان يكون هناك قانون فعلي ولا عدالة ولا سلم . هناك قيم روحية تشكل في المطاف الاخير ذلك العالم المادى وهذا هو السبب الذى يحدونا لتعليق اهمية خاصة على الخطاب الذى سوف يليه قداسة البابا جون بول الثاني الذى سوف ينطلق من وعي انساني

لأن عليه دورا هاما لا بد ان يلعبه في المسعى وراء حلول عادلة وسلمية للمشاكل التي تواجهنا عالمنا اليوم .

وهكذا فنحن على استعداد لكي نؤدى دورنا كأعضاء بالامم المتحدة حتى نراها أداة فعالة في تحقيق مثل هذه الاحداث السامية .

السيد أوليوييل (بابوا غينيا الجديدة) (الكلمة بالانكليزية) : اريد ان اضم

صوتي الى المتحدثين الذين قاموا بتهنئتم ، سيدى الرئيس ، على انتخابكم بالا جماع لهذا المنصب السامي . ان انجازات لجنة تصفية الاستعمار التي مازالت الى الان تحت رئاستكم ، بالاضافة الى خبرتكم الواسعة في أنشطة هذه الهيئة ، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك اقتناع وفد بلادى بأن تحت قيادتكم وتوجيهكم سوف تجعل من الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة دورة مكللة بالنجاح .

واريد ان اغتنم هذه الفرصة لاهني سلفكم ، السيد اندالسيو لبيفانو من كولومبيا على الطريقة القديرة التي ادار بها الدورة السابقة . وان وفد بلادى يقدم له تحياته على قيامه بالواجب أحسن قيام .

ويريد وفد بلادى ان يقدم تعزيات بلدى لشعب انغولا بمناسبة وفاة قائده ، المرحوم اجوستينو نيتو .

ان وفد بلادى سعيد بأن يرحب بسانت لوسيا لعضوية هذه الهيئة الدولية للامم ، ونتطلع لتنمية علاقات وثيقة معها . ان بابوا غينيا الجديدة وسانت لوسيا اعضاء في الكومنولث بجانب كونها دول - جزر نامية . وان بلدى تشارك سانت لوسيا الشعور في تحررها من سيطرة الاستعمار ، ونغتنم هذه الفرصة لتنمى لها مستقبلا مزدهرا .

ان وفد بابوا غينيا الجديدة - كما حصل في مناسبات سابقة - سوف يشترك في مداولات الجمعية العامة حول المسائل الدولية الكبرى باهتمام وامل . وسوف نحاول جاهدين العمل نحو ايجاد حلول بناءة لهذه المسائل . ولاول مرة ، نريد ان نلفت انظار الوفود الى مشكلة تصفية الاستعمار ، التي تهم بصورة خاصة سكان منطقتنا ، في جنوب المحيط الهادى .

وكما هو متبع عادة في المناقشة العامة ، فان حكومتي تريد ان تفتتح هذه الفرصة للفت نظر الجمعية الى عدد من القضايا التي تهتم بابوا غينيا الجديدة كعضو في المجتمع الدولي . ويتعلق بعض هذه القضايا مباشرة بالبلدان البعيدة عن بلدي ، بينما تؤثر غيرها على بلدان قريبة منا . ولكن القضايا التي سوف اتعرض لها ، سوف يكون لها تأثير على مستقبل السلم ، والا استقرار والتنمية في العالم بحيث لا يمكننا ان نغفلها .

ان حكومتي قلقة بالنسبة للوضع في الشرق الاوسط . وبينما تفتتح بعلاوات الاقتراب من السلم ، الا اننا قلقون لاحتمال ضياع هذه الجهود ، ومما يمكن ان يترتب على هذا الضياع من خسارة كبيرة لا لشعوب المنطقة وحدها بل لنا جميعا .

ان حكومتي ترحب بمبادرات زعماء مصر واسرائيل وتشيد بدور رئيس الولايات المتحدة فسي محاولته لخلق جو ملائم لمفاوضات تنتهي بالتوقيع على معاهدة سلم بين اسرائيل ومصر . على ان حكومتي لا تزال قلقة من الفشل المستمر في ايجاد حل لمشكلة الفلسطينيين .

وتعترف حكومتي بأن بابوا غينيا الجديدة لا تلمح في ممارسة تأثير على الوضع في الشرق الاوسط ، ولكننا نكون قد قصرنا في واجبنا اذا لم نضم صوتنا الى أصوات الذين طالبوا بمزيد من الجهود لتحقيق سلم دائم . ولعل للقادة في الشرق الاوسط وفي البلدان الاخرى اكبر فرصة لهم لوضع قواعد لسلم دائم . وان حكومة بلادى لتحثهم الى اغتنام هذه الفرصة لصالحنا جميعا .

وان وفد بلادى لمفتتب بالمفاوضات الجارية لتسوية قضية ناميبيا ، ومع ذلك لا نزال نؤكد ايماننا بأن نجاح هذه المفاوضات سوف يظل منوطا بتنظيم انتخابات تحت اشراف الامم المتحدة .

وانه ليسر بابوا غينيا الجديدة ان تهنيء السيد الدكتور كورت فالد هايم السكرتير العام للامم المتحدة ومجلس ناميبيا على الدور الذي لعباه في البحث عن حل لمشكلة ناميبيا ولكن سرورنا بالتقدم الذي تم في هذا المجال سوف يظل ناقصا ما لم نر ناميبيا مستقلة ، واملنا ان يتم هذا الاستقلال في المستقبل القريب وعن طريق الديمقراطية والانتخابات الحرة . كما نأمل ان ذلك سوف يضمن لمواطني الامة الجديدة حقوقهم في الحرية والعدالة .



ان حكومتي لا تزال قلقة من الوضع في زمبابوي . ونحن نعتقد ان الترتيبات الدستورية الراهنة لا تنشد سلماً دائماً الا في حدود ضيقة . ان حكومتي تعتقد ان هذه الترتيبات لا بد ان يطرأ عليها تغيير ، كما تعتقد انه من المؤسف ان حكم الاغلبية الذي طالما انتظرناه قد تحول عند صدوره الى جهاز لتقوية مصالح الاقلية البيضاء .

ان حكومتي تسجل بتقدير ان جميع الاطراف المعنية بتجديد المفاوضات من اجل تسوية دائمة تضمن حكم اغلبية حقيقية في زمبابوي عن طريق انتخابات ديمقراطية . ان بابوا غينيا الجديدة ترحب بالمبادرات المنبثقة عن اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث الاخير ، والتقدم في المحادثات الجارية في لندن هو الامر الذي نأمل منه ان يؤدي الى حكم الاغلبية في زمبابوي . وبالنسبة لجنوب افريقيا ، فان حكومتي تود ان تعرب عن قلقها مما يجري فيها من استغلال السود ، وان شعبنا ليتألم لذلك ألماً شديداً .

ان حكومتي قد صرحت في الدورات السابقة بلهجة شديدة بأن الفصل العنصري امر تتضرر منه النفوس ويحط من قيمة الانسان . ويؤسفنا ان نلاحظ انه رغم النداءات المتكررة فان النظام العنصري في جنوب افريقيا يمتنع عن الاقلاع عن سياسته العنصرية . وأريد ان اكرر مخاوف وفد بلادى التي كان قد أدلى بها في العام الماضي بخصوص موضوع الفصل العنصري . ان العجز عن مواجهة مثل هذا العدو ان الموجه ضد البشرية سوف تكون له عواقب وخيمة على السكان البيض والسود على السواء في جنوب افريقيا .

والان انتقل الى الاحداث التي تجرى في الهند الصينية وقضية اللاجئين منها . اننا كبلد يقع بين ملتقى جنوب شرقي اسيا وجنوب المحيط الهادى قلقون على الامن من نتائج طرد نظام بول بوت من كمبوتشيا والمجابهة الجارية بين فييت نام وكمبوتشيا . ونود ان نرى السلام والاستقرار يسودان المنطقة ، ونناشد من يعينهم الامر بصورة أو بأخرى في هذه المجابهة ان يسووا خلافاتهم بمحادثات في قاعات المؤتمرات لا بمواجهات في جبهات القتال .

\* ان حكومتي تعتقد ان افواج اللاجئين يمكن ايقافها اذا كفت الحكومات المعنية عن خلق الظروف التي تفرض على المواطنين مغادرة أوطانهم والبحث عن ملجأ في مكان آخر ، ولا بد لفبييت نام

\* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

وكمبوتشيا ان تتعاوننا تعاونا وثيقا مع المندوب السامي للامم المتحدة للاجئين لنضمن ان من يفادرون بلدانهم لا يفرضون على جيرانهم ، لأن هؤلاء اللاجئين قد تعاطفوا معهم الى حد بعيد ولكن العبء قد اصبح مرهقا لهم .

ولقد شرف بلدي بدعوة الامين العام للامم المتحدة له لحضور اجتماع جنيف في تموز/يوليه من هذه السنة لحسم الازمة الناتجة عن تدفق اللاجئين من الهند الصينية الى البلدان المجاورة لها في جنوب شرقي آسيا واوراليا ، وقد مثلنا في هذا الاجتماع احد اعضاء وزارتنا . ان حكومتي تعترف بأن مشكلة اللاجئين مشكلة انسانية ينبغي ان تكون موضوع قلق المجتمع الدولي بأسره ، وان بابوا غينيا الجديدة لتقدر الدور الذي لعبته دول جنوب شرقي اسيا في هذا المشكل . ان فتح مراكز الاستقبال للاجئين ، هو حركة ايجابية لتخفيف العبء عن بلدان المنطقة وأود ان أؤكد ان نجاح مثل هذه المراكز منوط باستجابة العدد الكبير من الدول الفنية لقبول اللاجئين فيها .

وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومتي تشاطر وجهة نظر البلدان التي دعت الى وقف المعونة الموجهة الى فييت نام وتحويلها الى برامج لافثة هؤلاء اللاجئين . وبالإضافة الى ذلك فان بابوا غينيا الجديدة تود ان تجد النداء لكف الضغوط الاجنبية التي زادت من التوتر في المنطقة وزادت مشكلة اللاجئين خطورة . كما تتبنى حكومتي النداء لوضع حد لتدفق لاجئي الهند الصينية ، وهو النداء الذي اصدره مؤتمر القمة المنعقد في طوكيو من قبل الدول الصناعية ومؤتمر قمة بالي لوزراء خارجية بلاد جنوب شرقي اسيا ، ومؤتمر جنيف الخاص بمشكلة لاجئي الهند الصينية .

وبالإضافة الى المشاكل الاقليمية التي اشرت اليها ، هناك بعض المشاكل العالمية الاخرى التي اود ان اقول كلمة عنها ، ومنها موضوع حقوق الانسان الذي توليه بابوا غينيا الجديدة اهمية كبرى .

ان حكومتي لمسرورة للتدابير التي اتخذتها الدول الاعضاء في هذه المنظمة لحماية حقوق الانسان . ولكن لاتزال هناك حكومات كثيرة ماضية في انكار الحقوق الاساسية لرعاياها . ان حرمان المواطنين من حقوقهم الوطنية أو السياسية أو الاقتصادية او غيرها من الحقوق يتسبب في مظالم تنكرها حكومتي .

ولا نستطيع ان نفهم كيف يمكن لحكومات ان تحرم مواطنيها من حقوقهم . ولا يمكن أن يعتبر ذلك حادثا عارضا . ان حكومتي تناشد المجتمع الدولي ان يندد بهذه الحكومات المصرة على خرق حقوق الانسان . كما نناشد هذه الحكومات اتخاذ الترتيبات اللازمة لاحترام كرامة مواطنيها .

ان حكومتي ترى ان قضية نزع السلاح لا تقل اهمية عن السلام والامن في العالم . ان ايماننا القوي بأن سلاما دوليا دائما وأمنا مستمرا لا يمكن بناؤهما على أكذاس من الاسلحة . ونحن نعتقد ان السلام الحقيقي الدائم لا يمكن تحقيقه الا بتطبيق فعال لنظام أمني وفقا لميثاق الامم المتحدة . كما اننا نعتقد ان نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية ، ينبغي ان يكون الهدف الرئيسي لسلامة البشرية وابعاد شبح الحرب خاصة الحرب الذرية ، وضمان ان هذه الحرب لن تكون وسيلة في تسوية النزاعات الدولية .

ان رغبة الامم الصغيرة مثل أمتي هو ان تعيش شعوب العالم في امن وسلام . وان تحقيق هذه الرغبة سوف يؤهلنا لتركيز جهودنا على النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة شعوبنا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ان وفد بلادى يعارض التجارب الذرية بكل اشكالها ، سواء في الفضاء او في غير ذلك ، لاننا نعتقد اعتقادا راسخا ان وقف التجارب الذرية خطوة نحو نزع السلاح وحماية البيئة من التلوث . كذلك ، فاننا نعارض اغراق النفايات الذرية لنفس هذه الاسباب ، واني اشير بالذات الى منطقة المحيط الهادى حيث تجرى هذه التجارب الذرية في كل سنة . وأود ان اقول مرة اخرى ان حكومتي تعارض معارضة شديدة كل تجربة ذرية في هذه المنطقة ، ومع ذلك فنحن تناشد المسؤولين عنها أن يوقفوا جميع اشكال التجارب الذرية في المحيط الهادى لانهم بقيامهم بهذه التجارب يعرضون حياة سكان المنطقة للخطر .

بينما عقد نزع السلاح الذي دعت اليه الجمعية العامة يوشك أن ينتهي ، فان حكومتى تأسف ان تلاحظ انه لم يتم احراز تقدم حقيقي تجاه خفض التسلح ، وانه لم تجر مفاوضات تؤدى الى عقد معاهدة لنزع السلاح العام والكامل . لقد لاحظنا بشيء من الارتياح ابرام اتفاق سولت ٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ومع ذلك ، فاننا نأمل في أن اتفاقا دوليا أو ترتيبات مثل معاهدة تحريم التجارب الذرية يمكن أن يتم التفاوض بشأنها وأن تبرم في أقرب وقت ممكن .

ان المجتمع الدولي اليوم يعترف بالحاجة الى التقدم سريعا نحو نظام اقتصاد عالمي جديد رغم أن وجهات النظر مختلفة حول غالبية المقترحات التي تم وضعها . ان حكومة بابوا غينيا الجديدة قلقة قلعا عميقا بسبب بطء التقدم الذي تم احرازه .

ان محاولات تنظيم التجارة العالمية في السلع الأساسية ، واعادة تشكيل الاطار الخارجي للتصنيع في البلدان النامية ، واطار النظام النقدي الدولي ، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، كل هذه مسائل معلقة تتطلب حولا ، وهناك أسباب كثيرة لعدم حلها ولن أتحدث عن ذلك هنا . ولكني أود أن أقول ان واحدا من بين الأسباب الرئيسية كان معارضة البلدان المتقدمة التي جعلت المؤتمر الخامس للاونكتاد لم يتوصل الى تحقيق اتفاق بشأن أية مسألة واحدة من المسائل التي سبق أن أشرت اليها .

وانذا كان المجتمع الدولي قد تعلم شيئا خلال السنوات الأخيرة ، فانه قد تعلم بالتأكيد أن الازدهار الاقتصادي في كل أمة ذات سيادة قائم على شبكة من التكافل بين الأمم . ان حكومتى قلقة قلعا عميقا من العجز الملاحظ في تلافي الوضع الاقتصادي الراهن . اننا نعتقد أن المشاكل الاقتصادية الحالية لا يمكن أن يلقي اللوم بشأنها على الاقتصاديات الوطنية الخاصة . ان معالجة هذه الحالة تتطلب تقويما بالتفاهم المتبادل لحاجيات جميع الأطراف ، ومصالح ومشاكل جميع البلدان . ودون اتخان مثل هذا الموقف ، فان الحوار بين البلدان النامية وبين البلدان المتقدمة لا يمكن أن يؤدي الى تغييرات بناءة في النظام الاقتصادي الدولي .

وهناك مثال ملموس للتعاون الدولي للتنمية بين الدول ، ألا وهو اتفاقية لومي بشأن التجارة والمساعدة بين المجتمع الاوروبي وبين البلدان الافريقية ، ومنطقة الكاريبي ، وبلدان المحيط الهادى . ان اتفاقية لومي سوف تنتهي بعد شهر قليلة ، وتجري مفاوضات طويلة توشك أن تنجح ،

ويبدو أن الوصول الى اتفاق أمر غير بعيد . ومع ذلك فان اتفاقية لومي ٢ سوف تتضمن جهازا جديدا لمحاولة مساعدة البلدان المصدرة للمعادن . ان حكومة بابوا غينيا الجديدة ترحب بمشاورات بشأن مفاوضات لومي ، وان كنا نبدى تحفظات بشأن الجهاز الجديد ان أنه لا يساعد إلا البلدان التي قد تعاني من خفض امكانياتها لانتاج بعض المعادن وتصديرها الى السوق الاوربي . ان المعونة نفسها قاصرة على دعم مشروع أو برنامج محدود المدى لاعادة الانتاج أو امكانية التصدير ، وليست هناك أية معونة لمثل تلك البلدان ، بما في ذلك بلدى الذى تضرر نمرا بليفا من الناحية الاقتصادية نتيجة تدهور الأسعار بالنسبة لصادراتنا المعدنية الحيوية .

ونحن مقتنعون اقتناعا قويا بأن نظاما للمعونة في هذا المجال ، اذا كان ذا قيمة حقيقية ، فانه ينبغي أن يتضمن تيسيرات مالية لفائدة البلدان التي قد عانت وتضررت في موارد التصديرية أو لانخفاض موارد حكوماتها كنتيجة لتدهور أسعار الصادرات .

ان جميع البلدان النامية قلقة من أنه في هذا العالم الصعب ، فان البلدان الفقيرة ينبغي أن تبدى امتنانها لما يمنح لها ولا تتاح لها الفرصة للاعراب عن ارادتها . وما دامت هذه البلدان النامية ، التي من بينها بلادى ، ليست لها امكانية للمشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمعونة التي تمنح لها ، فسوف تظل تواجه صعوبات عظيمة تجاه توفير الاحتياجات الأساسية لشعبها .

وأخيرا ، فان عقد السبعينات في جنوب المحيط الهادى سوف يذكر على انه عقد حافل خلاله العديد من الأقاليم الجزرية على حق تقرير المصير والاستقلال . وهكذا ففي هذا العقد فان الاراضي الآتية والواقعة في جنوب المحيط الهادى قد حصلت على حق تقرير المصير والاستقلال ، وهي : فيجي ، جمهورية نوريو ، نيو ، جزر كوك ، تيفاليو ، جمهورية كيريباتي ، جزر سليمان ، وبابوا غينيا الجديدة .

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة الى مسألة تعتبر مبعث قلق خاص لشعب جنوب المحيط الهادى ، وأشير هنا الى الوجود الفرنسي المستمر في المنطقة .

ان الحق في تقرير المصير والاستقلال مسجل في ميثاق الأمم المتحدة ، وقد أكد في القرار ١٥١٤ ( ١٥ - د ) ( ١٥ - ١٩٦٠ ) ، وهو حق للبلدان المستقلة حديثا ، مثل بلدى ، حيث نشعر

بالتزام قوى نحوه . ونحن نشعر أن من واجبنا تجاه جيراننا في المحيط الهادى أن نشير هـ هذه المسألة هنا وأن نتابعها أينما كانت . وقد فعلنا ذلك من قبل في اجتمع اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار .

ومنذ أربع سنوات ، أصبحت بابوا غينيا الجديدة دولة مستقلة ، ومنذ ذلك الوقت ، أصبح عدد البلدان المستقلة في منطقتنا ثمانية ، أربعة منها أصبحوا أعضاء في الامم المتحدة . ان نهاية الاستعمار في منطقة المحيط الهادى غير بعيدة ، ونحن نأمل في أن يتحقق ذلك . لقد أسعد شعب جزر المحيط الهادى أن تصفية الاستعمار في المنطقة قد تمت بصورة سلمية . ونحن نعترف بالاهتمام الذى أولته الأمم المتحدة لمنطقتنا هذه . لقد أسعدنا الحظ بأن حكومات استراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا قد اعترفت بحقنا في تقرير المصير وواصلت دورها فى مساعدتنا على بناء تنميتنا وتطورنا . ولكن لا ينبغي علينا أن ننسى أنه حتى في جزر المحيط الهادى فان عملية تصفية الاستعمار لم تنته ولم تتم بالصورة المنسجمة التى كنا ننتظرها .

سيدى الرئيس ، تذكرون كما يذكر عدد من المندوبين في الجمعية العامة ، الصعوبات والشكوك التى شعر بها مواطنوهم عندما حصلوا على الاستقلال ، ويذكرون أيضا التشجيع والمساندة اللذين حصلوا عليهما من جانب قادة بلدان سبق أن حصلت هي الأخرى على الاستقلال ، ويعرفون أنه غداة الاستقلال فان علاقات جديدة يمكن أن تظهر مع حكاهم السابقين .

ان حكومتى تشعر أن من واجبها أن تحرض على أن ، البلدان الاخرى في المحيط الهادى ، تستفيد من الدعم والتشجيع الذى حظينا به نحن . وبالنسبة الى مسألة هـبريدز الجديدة فان ذلك الواجب لا يعتبر صعب التحقيق . ان الحكومتين البريطانية والفرنسية قد اعترفتا بحق تقرير المصير لشعب هـبريدز الجديدة . ونحن نفتبط لهذا الموقف ونتطلع الى استقلالها الذى سيتم في عام

١٩٨٠ .

وهناك أجزاء أخرى من هذه المنطقة لم تحصل بعد على استقلالها أو حقوقها في تقرير مصيرها مثل كاليدونيا الجديدة وبوليزيا الفرنسية وواليس وفوتونا .  
وفي غيرها من جزر المحيط الهادئ فان السلطات الاستعمارية السابقة قد اعترفت بحقوقها في تقرير مصيرها دون ضغط من الخارج . وقد استطاعت الحكومة الفرنسية أن تعلم أن الحرمان من هذه الحقوق لا يمكن السكوت عليه . وان حكومتي توجه نداء الى حكومة فرنسا لكي تعترف بحقوق السكان . ونحن نرجو أعضاء الأمم المتحدة أن تؤيد هذا النداء .  
ان حكومتي تود أن تشيد بفرنسا للدور البناء الذي قامت به بالنسبة لاقامة علاقات جديدة للتجارة بينها وبين جزر المحيط الهادئ وأوروبا الغربية . واننا لننظر الى اليوم الذي نرى فيه العلاقات بين فرنسا وبين هذه الجزر في المحيط الهادئ تتحول لكي تقوم فرنسا بدور كبير فسي تنميتها . ولكني أريد أن أؤكد على أن حكومتي مقتنعة بالالتزام بالسلام ، وبحقوق الانسان ، وبالتممية التي أشرت اليها ، وبحقنا في التحدث باسم جيراننا .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير في المناقشة العامة لبعده ظهر اليوم . وهناك عديد من المندوبين طلبوا ممارسة حق الرد . وأود أن أوضح مرة أخرى بأن الجمعية العامة في جلستها الرابعة قررت أن حق الرد ينبغي أن يكون مقصورا على عشر دقائق بالنسبة لأي بلد وأن يتكلم المندوبون من أماكنهم . وانني مصمم على تطبيق هذا القرار بحذافيره . والآن أعطي الكلمة للمندوبين الراغبين في ممارسة حقهم في الرد .

السيد تشهون ( كميوتشيا الديمقراطية ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان وفدي كان بوجه الأ يخل بالصفاء الذي يسود جمعيتنا العامة ، ولكن هذا الصباح اتخذ وزير خارجية الاتحاد السوفياتي — كما يفعل كل عام — من منصة جمعيتنا مكانا للتهديد والتقول وخاصة فيما يتعلق بكميوتشيا الديمقراطية . وان وفدي يريد أن يذكر أمام جمعيتنا بعض الحقائق .  
أولا — ان الجميع يعرف ما هي المعتقلات والمستشفيات النفسية السوفياتية . انني أتحدث عن هذا وأسكت عن غيره ، حيث الجالون السوفيات يعذبون ليل نهار جميع المعارضين للأنظمة الفاشية والبوليسية في الاتحاد السوفياتي الذي يدعى الاشتراكية . وبعد أكثر من ستين عاما على

بناءً ما يدعى بالاشتراكية ، فان كبار المثقفين والفنانين السوفيات لا يزالون يفوزون يومياً من الاتحاد السوفياتي ، وكم من مئات من العمال السوفيات يموتون في هذه المعتقلات والمستشفيات النفسية وغيرها من أماكن التعذيب الفكرى والجسدي . ان أقل ما يمكن أن يقال عن ذلك ، هو أن احترام شخص الانسان ليس جزءاً من نظام الاتحاد السوفياتي . ان بلدى كمبوتشيا الديمقراطية ليس لها أن تتلقى أى درس من الاتحاد السوفياتي .

ثانياً - ان الاتحاد السوفياتي قدم وما زال يقدم معونات للذين يواصلون عدوانهم على كمبوتشيا الديمقراطية ، وهي فييت نام . انه ينفق يومياً ثلاثة ملايين من الدولارات لدعم المعتدى الفييتنامي للقضاء على شعبنا . وحتى يومنا هذا ، فان هناك . . . . ٥٠٠ من المواطنين قد أبيدوا . ان الحكومة السوفياتية تقدم للمعتدين الفييتناميين معونتها المتجددة للقضاء على شعبنا . وهذه المعونة الاجرامية غير قاصرة على النواحي المادية ، بل تتضمن أيضاً المشاركة الفعلية المباشرة ، وذلك بارسال آلاف من المستشارين العسكريين السوفيات . وأخيراً ففي ٢ و ٣ أيلول / سبتمبر الماضي ، قتل ( ١١ ) مستشاراً عسكرياً سوفياتياً ، وجرح ٢٣ بواسطة شعب وجيش كمبوتشيا . ان الكل يعلم مدى المعونة والدعم المقدمين من الاتحاد السوفياتي الى قادة هانوى ، وبدونهم ما لم يكن يتسنى لهانوى أن تواصل عدوانها على كمبوتشيا ، ولا يمكن أن تستمر في اشاعة المجاعة فيها . ولولم تكن هذه المعونة السوفياتية ، لكانت مشكلة كمبوتشيا قد سويت ، وعاد اليها الاستقلال والسيادة وسلامة أراضيها ، واستقر الأمن وساد السلام في جنوب شرق آسيا . ولكن المعونة العسكرية للاتحاد السوفياتي هي التي جعلت قيادة هانوى تضاعف من عدوانها على كمبوتشيا خلال موسم الجفاف الأخير .

ثالثاً - ان حكومة وشعب كمبوتشيا الديمقراطية لم يكفرا في معاداة أى أحد حتي في الوقت الذي كان هؤلاء يعرقلون كفاح التحرير القومي في كمبوتشيا . وقد عملنا على اقامة علاقات حسنة مع كل البلدان الكبيرة والصغيرة ، البعيدة والقريبة ، على أساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير . ولكن الاتحاد السوفياتي نظر الى كمبوتشيا من خلال سياسة فييت نام التابعة له ، وشجعها على تحقيق مطامعها وجشعها في استغلال هذه المنطقة



لتحقيق اتحاد فيدرالي للهند الصينية تحت سيطرة واستغلال فييت نام . ومن المؤسف أن وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، باعتباره ممثلاً لبلد كبير ، لم يتسم بالحكمة في كلامه ، واستعمل منصة جمعيتنا ليتفوه بتهديدات وأكاذيب ضد البلدان والشعوب الصغيرة وضد كل الذين أعلنوا عزمهم في ٣١ كانون الأول / ديسمبر الماضي على احترام ميثاق الأمم المتحدة .

السيد فون أنه توان ( فييت نام ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان وفد بلادى يطلب الكلمة لممارسة حقه في الرد على وفود كندا واليابان والمملكة المتحدة .

بالنسبة الى كندا فان وفد بلادى يود أن يرفض رفضا قطعيا المزاعم التي لا أساس لها التي ذكرها رئيس وفد كندا تجاه بلدى .

فيما يتعلق بالزعم ببطولة حقوق الانسان فان رئيسة وفد كندا - في الواقع - قد دلت على جهلها بقضايا اللاجئين في بلدى ، عندما قالت " ان هؤلاء اللاجئين قد أقصتهم حكومة فييت نام " .

لقد أرادت رئيسة وفد كندا أن تقضي على الداء " من جذوره " ، وانني أود أن أقول ان جذور الداء ليست الا نتائج العدوان الذي كانت بلدى ضحية له منذ ما يزيد على ثلاثين عاما وخاصة الحرب العدوانية الامبريالية التي شاركت فيها حكومة كندا مشاركة غير مشروطة .

لقد حدثت رئيسة وفد كندا على الابقاء على الضغط على حكومة فييت نام . وانني أود أن أقول لمصلحة رئيسة الوفد الكندي أن فييت نام بلد مستقل له سيادته ولن يسمح لأحد أن يتدخل في شؤونه الداخلية خصوصا حكومة كندا .

بالنسبة الى اليابان ، فان مزاعم رئيس وفد اليابان بالنسبة الى حل مشكلة اللاجئين الفييتناميين لا تعكس حقيقة الوضع .

لقد أراد رئيس وفد اليابان في بيانه أن يوضح لبلادى الطريقة التي ينبغي أن يعمل بها بالنسبة الى قضية كمبوتشيا ، وفي هذا الصدد أقول ما يلي : " بما اننا بلد مستقل ذو سيادة فان فييت نام لا يسمح لأحد أن ينتزع لنفسه الحق في أن يملئ علينا سياستنا الداخلية أو الخارجية ، خاصة اليابان الذي انضم دائما الى صف المعتدين على مصالح شعب فييت نام .

بالنسبة الى سياسة حكومتي حول كل المشاكل التي أثارها رئيس وفد اليابان ، فان وفد بلادى يحتفظ لنفسه بحق الكلام مرة أخرى في الوقت المناسب .

بالنسبة الى المملكة المتحدة ، فان وفد بلادى يرفض رفضا قطعيا الأكاذيب التي قالها رئيس الوفد البريطاني ضد بلادى فيما يتعلق بقضية اللاجئين .

ان معظم الوفود الحاضرة هنا تعرف النتائج الايجابية للاجتماع جنيف حول اللاجئين في جنوب شرق آسيا ، والمساهمة الكبيرة التي قدمتها حكومة فييت نام للاجتماع ، والجهود التي بذلتها لاحترام التزاماتها " .

ان الأسباب الحقيقية لمشكلة اللاجئين الفيينتاميين كانت نتيجة العدوان المبريالي والهيمنة والتوسع من قبل الدول الكبرى . ان الاستعمار البريطاني والامبريالية هما السبب في الملايين من اللاجئين الذين أقصوا عن بلدانهم وحرموا من مواردهم ويعيشون في مخيمات سواء في الشرق الأوسط أو في افريقيا الجنوبية أو في غيرها من بلدان العالم .

ونحن نتساءل لماذا أفصح الوفد البريطاني في كلامه في مسألة اللاجئين الفيينتاميين ؟ هل لمحاولة تحويل الأنظار عن مسؤولية بريطانيا تجاه الملايين من اللاجئين في الجهات التي ذكرتها ؟ ان كان الأمر كذلك فان ما قاله ليس الا عبثا .

ان ملايين اللاجئين في افريقيا وفي الشرق الأوسط وفي فييت نام وفي غيرها ليسوا الا نتيجة عدوان أولئك الذين كانت بريطانيا حليفة لهم . ان هذه الحوادث جميعا أمثلة حيّة تدين السياسات الاستعمارية لحكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بحقوق الانسان .

وأخيرا أود أن أعلق بالنسبة الى بيان رئيس وفد بابوا غينيا الجديدة المعادى لبلادى أن بلادى تعتبر أنه لا داعي للرد عليه ، لأن ذلك الوفد لم يفعل شيئا الا أن يردد كلام سادته .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة الذى

طلب الكلمة لممارسة حقه في الرد .

السيد مانسفيلد ( المملكة المتحدة ) ( الكلمة بالانكليزية ) ان مندوب

جمهورية فييت نام الاشتراكية قد انتقد حكومتي على أنشطتها المبريالية . وأود أن أقول ان الامبراطورية البريطانية قد تفككت وان عددا كبيرا من أعضاء هذه الجمعية خير دليل على ذلك . ان ممثل فييت نام يتحدث عن دولة قد وضعت قدمها على منهج معاكس .

ان اللاجئين من الهند الصينية يمكن أن يروا في هونغ كونغ وفي دول منظمة جنوب شرق آسيا ، ولا شك أنهم كانوا تحت ضغط كبير لكي يقوموا برحلة كلفتهم الكثير من الأرواح . الا أن وفد بلادى قد سره أن يلحظ البيان الذى أدلى به مندوب فييت نام بأن حكومته سوف تلتزم بالتعهدات التي أخذت بها في جنيف بالنسبة للعمل مستقبلا .

ان الجوع الذى انتشر في جزء كبير من كمبوتشيا أصبح مصدرا لاهتمام المجتمع الدولى .

ان المهمة الأساسية هي التخفيف من هذه المشكلة . وان حكومة فييت نام يمكنها أن تلعب دورا كبيرا في هذا ، وان حكومتي لتحثهم على أن يسمحوا للمساعدات الدولية أن تصل الى الشعب الذي يقاسي في كمبوتشيا خاصة وان هناك متسعا من الوقت لذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٤٥